

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها  
الجماهيرية من وجهة نظرهم في محافظة نابلس

إعداد

مريم ربحي عبدالكريم حنيني

إشراف

د. عمر عايد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في برنامج دراسات المرأة في  
كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2017

المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها  
الجماهيرية من وجهة نظرهم في محافظة نابلس

إعداد

مريم ربحي عبدالكريم حنيني

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2017 / 5/28 م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

- د. عمر عايد / مشرفاً ورئيساً

.....

- د. سلامة سالم / ممتحناً خارجياً

.....

- د. فريد أبو ضهير / ممتحناً داخلياً

.....

## الإهداء

قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلى روح نبراس البشرية..... المعلم الأول سيد الخلق سيدنا محمد

إلى أمي فلسطين..... أولاً وثانياً وثالثاً

إلى روح ... أمي الغالية ...

إلى سندي من حمل على عاتقه وصولي إلى هذا المكان ... أبي ...

إلى من أثار دربي زوجي الغالي

ومن هم في القلب دائما ... أبنائي وأخوتي

وإلى الأرض التي احتوت .. ارتوت .. وتشبعت بدماء الشهداء ... وطني الحبيب فلسطين

إلى الأرواح المعانقة للسماء ... الشهداء ..

إلى الأسرى ....مشاعل الحرية والتحرير....

## الشكر والتقدير

الشكر أولاً لمن يستحق الشكر والحمد الدائم ... الحمد لله الذي أعانني إلى هذه اللحظة ...

إلى كل من أفنى ساعات من عمره ليضيء لنا دروب العلم والمعرفة ...  
إلى جنود العلم والمعرفة .... إلى أسرتي ... أسرة جامعة النجاح...  
إلى الدكتور الفاضل عمر عايد الذي كان عوناً لي في كل أوقاتي .. والذي غمرني بلطفه ولم يأل جهداً في سبيل إخراج أطروحتي إلى النور، وقدم لي الدعم والإرشاد والآراء السديدة والتشجيع...

أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الدكتور سلامة سالم والدكتور فريد أبو  
ضهير وكل من ساهم وقدم لي النصيح والإرشاد لإتمام دراستي ولم تسعفني الذاكرة  
لذكرهم في هذا المقام...

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

**المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية  
من وجهة نظرهم في محافظة نابلس**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الشخصي باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة كاملة أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis ,unless otherwise referenced , is the researcher's own work , and has not submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's Name:**

**اسم الطالب:**

**Signature:**

**التوقيع:**

**Date :**

**التاريخ:**

## فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى                                       |
|--------|-----------------------------------------------|
| ب      | قرار لجنة المناقشة                            |
| ت      | الإهداء                                       |
| ث      | الشكر والتقدير                                |
| ج      | الإقرار                                       |
| ح      | فهرس المحتويات                                |
| د      | فهرس الجداول                                  |
| ذ      | ملخص الدراسة باللغة العربية                   |
| 1      | الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها           |
| 2      | المقدمة                                       |
| 3      | مشكلة الدراسة                                 |
| 4      | أسئلة الدراسة                                 |
| 4      | أهمية الدراسة                                 |
| 5      | أهداف الدراسة                                 |
| 5      | فرضيات الدراسة                                |
| 6      | حدود الدراسة                                  |
| 6      | مصطلحات الدراسة                               |
| 8      | الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 9      | الإطار النظري                                 |
| 45     | الدراسات السابقة                              |
| 60     | الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات              |
| 61     | منهج الدراسة                                  |
| 61     | مجتمع الدراسة                                 |
| 62     | عينة الدراسة                                  |
| 63     | أداة الدراسة                                  |
| 64     | صدق الأداة                                    |
| 65     | ثبات الأداة                                   |
| 65     | إجراءات الدراسة                               |

|     |                                         |
|-----|-----------------------------------------|
| 66  | متغيرات الدراسة                         |
| 66  | المعالجة الإحصائية                      |
| 68  | الفصل الرابع: نتائج الدراسة             |
| 69  | النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول    |
| 82  | النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة        |
| 86  | الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات |
| 87  | مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول   |
| 97  | مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني  |
| 100 | مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة |
| 101 | التوصيات                                |
| 104 | المصادر والمراجع                        |
| 104 | المراجع العربية                         |
| 111 | المراجع الأجنبية                        |
| 113 | الملحقات                                |
| B   | الملخص باللغة الانجليزية (Abstract)     |

## فهرس الجداول

| رقم الجدول | اسم الجدول                                                                                                                                                                               | الصفحة |
|------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (1)        | حجم مجتمع الدراسة.                                                                                                                                                                       | 62     |
| (2)        | توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة                                                                                                                                                | 63     |
| (3)        | معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم                                                           | 65     |
| (4)        | الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الشخصية                                                                                                                                      | 70     |
| (5)        | الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة                                                                                                                    | 72     |
| (6)        | الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الاقتصادية                                                                                                                                   | 74     |
| (7)        | الوصف الإحصائي لمجال المعوقات السياسية                                                                                                                                                   | 75     |
| (8)        | الوصف الإحصائي لمجال المعوقات الاجتماعية                                                                                                                                                 | 76     |
| (9)        | الوصف الإحصائي لمجال المعوقات القانونية                                                                                                                                                  | 77     |
| (10)       | الوصف الإحصائي لمجالات المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم                                                                         | 78     |
| (11)       | الوصف الإحصائي لعينة الدراسة على المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم تبعاً لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسة النسوية                     | 83     |
| (12)       | نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق على المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم تبعاً لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسة النسوية | 85     |

المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة

نظرهم في محافظة نابلس

إعداد

مريم ربحي عبدالكريم حنيني

إشراف

د. عمر عايد

### الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية وقاعدتها في محافظة نابلس، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته أغراض الدراسة، وتم اعتماد الاستبانة والمقابلات كأحد أدوات البحث، واشتملت الاستبانة على (51) فقرة، موزعة على ستة مجالات وهي المعوقات الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، حيث اعتمدت الباحثة على اختيار عينة طبقية عشوائية متاحة لعدد المستفيدات والموظفات حيث تم توزيع (400) استبانة، وتم استرجاع (378) استبانة (40) من الموظفات و(338) من المستفيدات واستخدام اداة المقابلات واستهداف (6) من ممثلات المؤسسات النسوية بطريقة العينة العشوائية الطبقية حيث بلغ عدد المؤسسات النسوية (64) مؤسسة في محافظة نابلس في فلسطين، حيث توصلت الدراسة إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدتها في محافظة نابلس، أن المعوقات الاجتماعية كانت أقل المعوقات التي تواجه مشاركة القاعدة النسوية في نشاطات المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، حيث حظي هذا المجال على الترتيب الأخير، في حين حصلت المعوقات الشخصية على الترتيب قبل الأخير من حيث تأثيرها على المشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وكانت المعوقات الاقتصادية والقانونية قد حصلت على أعلى درجات الموافقة وأكثر المعوقات من حيث تأثيرها على مشاركة النسوية في المؤسسات النسوية. كما أظهرت نتائج المقابلات أن أبرز المعوقات من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية تمثلت في غياب آليات لرصد المعوقات التي تواجهها في تطوير قاعدتها، وعدم تعاون وسائل الإعلام المحلية وانشغال القاعدة النسوية بمواقع التواصل الاجتماعي ويتضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير

قاعدها الجماهيرية من وجهة نظرها، تعزى لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسة النسوية في الدرجة الكلية، وتبين نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها في مجالات المعينات الشخصية، والمعينات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، والمعينات السياسية، والمعينات الاجتماعية، والمعينات القانونية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية، بينما يتضح من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم في مجال المعينات الاقتصادية، حيث كانت الفروق بين الموظفين والمستهدفات، ولصالح المستهدفات، وعلى ضوء نتائج الدراسة قامت الباحثة بطرح مجموعة من التوصيات والتي من أهمها: العمل على وضع رؤية مشتركة للمؤسسات النسوية تحقق التوافق في وجهات النظر بين المؤسسات النسوية وقاعدتها بشتى المجالات، وتقديم قاعدة فكرية مشتركة تعكس احتياجات واضحة للمرأة الفلسطينية، وضرورة تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي للمؤسسات النسوية واعتبار روادها ضمن القاعدة الجماهيرية، وضرورة تفعيل آليات واضحة ومحددة وموضوعية لرصد العقبات والمعينات التي تواجه المؤسسات النسوية و ضرورة توفير قاعدة بيانات لأعداد القاعدة.

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة وخلفيتها

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة وخلفيتها

#### المقدمة:

تطورت الحركة النسوية الفلسطينية وازدهرت من خلال جمعيات نسائية ومنظمات أهلية منذ بداية القرن الماضي، حيث كانت الخلفيات الاجتماعية التي خرجت منها الحركة النسوية من طبقات المجتمع العليا من نساء برجوازيات ومتعلقات ومتقفات، حيث بدأت الحركة النسوية خلال جمعيات خيرية، وكان لمشاركتها أبعاد مختلفة ومنها الاحتجاج على الانتداب البريطاني، والهجرة اليهودية، ودعم الثورة العربية، وتوجت الحركة النسوية الفلسطينية ظهورها العام بتأسيس المؤتمر النسوي الأول في عام 1929 في القدس، وبعد حرب 1948 كانت كافة جهود الحركة النسوية متجهة نحو الإصلاح الاجتماعي، والتوعية السياسية للمرأة وبقيت هذه المشاركة بأعداد محدودة من الطبقات العليا (عزت ونصيف، 1998).

كانت الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية حتى بداية 1978 هي الشكل التنظيمي الوحيد الذي استطاع تأطير عدد محدود من النساء بسبب تركيبة هذه المجتمعات، وانتماء قياداتها إلى شريحة اجتماعية ضيقة، واعتمادها نظرة نخبوية وفوقية للعمل الاجتماعي، ولعدم إيجاد الهيكلية التنظيمية لاستيعاب قاعدة جماهيرية واسعة" (نخلة، 1990).

لكن العلامة الفارقة كانت بعد تأسيس أول إطار نسائي جماهيري عام 1978 باسم اتحاد العمل النسائي الذي استقطب أكثر من 8000 امرأة، أدى إلى تفعيل دور المرأة مثبتة حضورها في كافة المجالات النضالية، والسياسية، والاجتماعية، ومما زاد في اتساع دائرة الحراك الشعبي إفراز ثلاث أطر نسائية، (اتحاد لجان المرأة العاملة، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي) حيث كانت تلك الأطر هي الذراع النسوي للفئات السياسية المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث عملت بتلك الأطر في المناطق المحتلة دون تحديد جغرافي لمناطق عملها (نخلة، 1990).

وكانت النقلة النوعية والفصل الجديد للعمل النسوي من خلال الانتفاضة الأولى، فتمكنت من زيادة القاعدة الجماهيرية، حيث لعبت الأطر النسوية والجماهيرية في كافة المناطق، وبذلك استطاعت الحصول على الدعم المحلي والعالمي، ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع السياسية المحلية، فكانت اتفاقية أوسلو بداية جديدة للمؤسسات النسوية، وكان من الضروري صياغة أهداف ورؤى جديدة، حيث حلت الرؤية الاجتماعية أو الأجندة الاجتماعية في حين تراجع الأجندة الوطنية، وظهرت المؤسسات النسوية التنموية المتخصصة ذات الاستقلالية عن الأحزاب السياسية، هذه التحولات أدت إلى تراجع كبير في التمويل لصالح السلطة الوطنية، والذي أثر سلباً عليها وضعف قاعدتها الجماهيرية من جديد (كمال وخريشة، 2000).

عولمة القضايا النسوية الفلسطينية وتشابكها مع الفكر النسوي العالمي أدى إلى زيادة الوعي العالمي بقضية المرأة الفلسطينية، من خلال المشاركة النسوية في المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان، والقمة العالمية، وتبني قضايا المرأة الفلسطينية من جهة ومن جهة أخرى الجدلية الكبيرة حول تراجع دور المؤسسات النسوية في دعم القضية الوطنية الفلسطينية، والتركيز على عنف المجتمع في حين أهملت عنف الاحتلال فأصبحت المؤسسات عبارة عن برامج ومشاريع تحددتها توجهات سياسة الممولين الدوليين مما أفقدها الجماهيرية بشكل عام (جاد، 2014).

وترى الباحثة في ظل اتساع وضيق القاعدة والنمو الجغرافي المتسارع للمؤسسات النسوية والمتغيرات المحلية، وأهمية تلك المؤسسات النسوية ودورها في السياق الاجتماعي السياسي الاقتصادي الفلسطيني، فنحن بحاجة لدراسة حول ما يواجهها من معوقات للوصول إلى تطور نوعي جماهيري يتماشى مع التطور الكمي للمؤسسات النسوية، حيث بلغت في حدود دراسة الباحثة حسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني لعام 2011، أربعة وستون مؤسسة.

### مشكلة الدراسة:

نظرا لكثرة المؤسسات النسوية الفلسطينية في الفترة الأخيرة، وبشكل ملحوظ على امتداد الضفة الغربية، ورغم الجدلية القائمة حتى يومنا هذا في دورها وأهميتها وانجازاتها أو حتى إخفاقاتها أو تراجع قاعدتها الجماهيرية، إلا أنه لا يوجد حزب سياسي أو جهة رسمية تستطيع أن تتجاهل

قضايا النساء ودور المؤسسات النسوية في تبنيها لتلك القضايا. ولكن مازالت تلك المؤسسات تتأثر بعوامل ومتغيرات سياسية اقتصادية اجتماعية إدارية وشخصية أدت إلى ضمور جماهيرية وشعبية الحركة النسائية (نزال، 2004)

ورأت الباحثة من خلال تطوعها في إحدى المؤسسات النسوية لمدة تزيد عن عام أن هناك عزوف واضح من قبل النساء للمشاركة في أنشطة المؤسسة، وصعوبة إقناعهن للحضور، وهذا ما ينطبق على العديد من المؤسسات، مما دفع الباحثة للبحث في أسباب العزوف، وهنا لا بد من تسليط الضوء والبحث في أبرز المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات النسوية من وجهة نظر المؤسسة وقاعدتها في دراسة سؤالها الرئيس: ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم؟

#### أسئلة الدراسة:

تطرح الباحثة الأسئلة التالية:

1. ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية من وجهة نظر قاعدتها الجماهيرية من حيث الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، السياسية، والإدارية؟
2. ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية؟
3. ما دور متغيرات الدراسة (نوع العلاقة مع المؤسسة، نوع الاستفادة من المؤسسة) في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها؟

#### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من أهمية دور المؤسسات النسوية في كافة مجالاتها لدعم وتطوير المرأة وحمايتها، فلا شك أن تلك المؤسسات لعبت دوراً مهماً في احتلال المرأة مكانة مهمة في المجتمع، صنعت نماذجاً يحتذى بها إلا أنها ما زالت تواجه الكثير من المعوقات، فلا بد ومن

الضروري البحث في أبرز المعوقات التي تقف حائلا دون تطوير القاعدة الجماهيرية للمؤسسات النسوية ثم توفير دراسة منظمة ودقيقة توفر فهم الواقع الديناميكي للمعوقات وترتيبها.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف إلى المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها من حيث الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، السياسية، والإدارية.
2. التعرف إلى المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية.
3. التعرف إلى دور متغيرات الدراسة في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم.
4. طرح توصيات لتأهيل المؤسسات وقيادتها لتخطي المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية بكل الوسائل والموارد المتاحة.

### فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى فحص الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تعزى إلى متغير نوع العلاقة مع المؤسسة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تعزى إلى متغير نوع الاستفادة من المؤسسة.

## حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة الحالية على المؤسسات النسوية العاملة في محافظة نابلس. ممثلة في محافظة نابلس.

**الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الزمانية المتمثلة في الفصل الدراسي الجامعي الثاني للعام 2016/2017، كما تقتصر على البيانات التي تم استرجاعها من المؤسسات النسوية في الفترة ما بين 2006-2016. كون هذه الفترة يبرز فيها العمل النسوي في منطقة الدراسة والنمو المتسارع والتوزيع الجغرافي الكبير للمؤسسات النسوية حيث بدأ في تلك الفترة الحديث عن بناء الدولة.

**الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة الحالية على العاملات والمستفيدات من المؤسسات النسوية العاملة في محافظة نابلس وممثلات المؤسسات النسوية فيها.

## مصطلحات الدراسة

اعتمدت الباحثة على تحديد المصطلحات الإجرائية التالية لفهم أدق لموضوع الدراسة.

**مفهوم المؤسسة النسوية الفلسطينية:** مفهوم واسع ويمكن وصفه بأنه عبارة عن هيئات خاصة تعمل في مجالات تنموية مختلفة وتعمل ضمن قانون المؤسسات الأهلية وهناك صيغة متعارف عليها للمؤسسات النسوية تضم كل من:

1\_ مؤسسات او جمعيات جماهيرية نسائية وهي ذات طابع مستقل تعمل على الوضع الاجتماعي للمرأة وتمكينها في كافة المجالات مثل مؤسسة المرأة العاملة

2 - مراكز نسوية وهي متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي مثل مركز الدراسات النسوية.

3 - اللجان أو الأطر النسوية وهي تابعة أو امتداد للأحزاب السياسية مثل اتحاد لجان المرأة العاملة.

**المعوقات:** مجموعة من العوامل والظروف الموضوعية والعضوية الداخلية والخارجية التي تحد أو تمنع المؤسسة وقاعدتها من تحقيق أهدافها المطروحة أو المعلنة.

**القاعدة:** هي عبارة عن الجمهور الداخلي للمؤسسة وهو يمثل الموظفين والجمهور الخارجي الذي يمثل الفئات المستهدفة والمتطوعات.

**تطوير:** توسيع القاعدة الشعبية الجماهيرية عن طريق حضور ومشاركة النساء للأنشطة التابعة للمؤسسات النسوية.

**المعوقات الاجتماعية:** هي مجموعة من القيم المحلية يمكن أن تتعارض مع أهداف ورؤية وفعاليات المؤسسات النسوية وتشمل: العادات والتقاليد، الثقافة الذكورية.

**المعوقات السياسية:** هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية الفلسطينية أو الأحزاب تحد من إنشاء أو تطوير برامج المؤسسات النسوية الفلسطينية

**المعوقات الاقتصادية:** هي عبارة عن مجموعة من القيود والشروط التي تفرضها الدول المانحة أو السياسة المحلية في ظل ضعف التمويل الذاتي ومن جانب آخر يمكن أن يكون سوء اختيار الفئات المستهدفة للبرامج الاقتصادية يشكل عائق في نجاح واستمرار تلك البرامج.

**المعوقات الإدارية:** السياسة الداخلية للمؤسسة (للممثلات) تحد أو تمنع تطور القاعدة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### الإطار النظري

#### الدراسات السابقة

#### التعقيب على الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### المرأة في المجتمع:

إن تعزيز دور المرأة ينطلق من إيمان بأن الارتقاء بأوضاع المرأة يشكل ركيزة أساسية من ركائز التطوير المجتمعي، فقد فرضت التحولات التي يشهدها العالم والعولمة وتحرير المبادلات التجارية والتثبث الاقتصادي تحديات جديدة على المجتمع العربي لا يمكن مجاراتها إلا من خلال النهوض بكافة أفراد المجتمع وخصوصا المرأة العربية، وتعميق الوعي بقضاياها وأهمية دورها في النهوض بالمجتمع والارتقاء به (الصايغ، 2006).

فلمرأة دورٌ في تقدم المجتمع يعتمد على مكانتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وزيادة وعيها ومساهمتها في التطوير والتغيير فبالرغم من التغيرات والتبدلات الجذرية ذات العلاقة بالمرأة، والعوامل المهيأة لعملها بما فيها التعليم والتأهيل والتشريعات، وبالرغم من هذا الإيمان بدور المرأة في المجتمع إلا أنها تعاني من التمييز في جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات، إذ يرصد التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي حول "المساواة بين الجنسين في العالم"، تراجع ترتيب الدول العربية في التغلب على الفجوات الموجودة بين الرجل والمرأة؛ سواء من الناحية التعليمية أو المشاركة الاقتصادية أو الرعاية الصحية أو التفكير السياسي وهي المؤشرات التي يقاس عن طريقها مدى التقدم أو التراجع بين الدول (الفتاح، 2004).

وبالرغم من الاهتمام الذي حظيت به المرأة في العقود الأخيرة على كل المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنها تعاني من صعوبات جمة في العديد من المجالات والمواقع، ورغم أن التشريعات والقوانين تبدو غير منحازة للذكور، إلا أن الحواجز الاجتماعية مثل العادات والتقاليد ورضا المجتمع لا زالت تحد من المشاركة الحقيقية للمرأة رغم أهمية تواجدها في تلك المجالات.

وتتجلى المفارقة في أوضاع المرأة العربية والفلسطينية بشكل واضح من خلال المقارنة بين واقعها في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في الدول المتخلفة 15% على ابعد تقدير، ومن المثير للجدل، أننا نرى أن واقع دور المرأة الفلسطينية شبيه بشكل كبير بواقعها في الدول العربية المجاورة، وهو أقل بكثير من بلدان أخرى في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة حيث بلغت المشاركة لدى المرأة في العمل المجتمعي من 11.2% إلى 37.7% وهي في الدول العربية أقل من 5.7% وفي فلسطين بلغت 5.7% (جاد، 2000).

والمرأة في المجتمع الفلسطيني تشكل نصف المجتمع، فلا يمكن أن يبقى نصف المجتمع معطل، ومهمش وبلا تأثير، بل أصبحت الحاجة للنهوض بقضايا المرأة ومؤسساتها ماسة وملحة وضرورة لا بد منها، وهذه الأهمية للمؤسسات وتجمعات المرأة الفلسطينية ليست وليدة اللحظة، فقد لعبت المرأة الفلسطينية دوراً هاماً في الثورات والحركات التي عرفتها الشعوب وخاصة في التاريخ الحديث (عواد، 2008).

وترى الباحثة أن المرأة لن ولم تكن يوماً من الأيام جزء معطل فهي تتحمل أعباء كبيرة تقع على كاهلها في تربية الأبناء والأعمال المنزلية غير المأجورة بالإضافة لبعض الوظائف المأجورة ولكنها بحاجة لبيئة مؤسسية تستثمر فيها القدرات والطاقات والكفاءات لتوجيه بوصلتها نحو إحداث حركة اجتماعية قادرة على التغيير من القاعدة للقمة لصالح قضاياها.

### مفهوم المجتمع المدني:

لقد اقتضت متطلبات المجتمع الفلسطيني المعاصر واقتترانه ببناء الدولة إلى وجود عناصر نسوية تعمل ضمن مؤسسات صنع القرار والمشاركة السياسية وقد ساعد التحول الثقافي والاجتماعي الذي أصاب المجتمع العربي والفلسطيني نتيجة انتشار وسائل الإعلام والفضائيات والانفتاح على الثقافات الخارجية بالإضافة إلى الجهود المبذولة في تشكيل التنظيمات المهنية النسوية في المجتمع الفلسطيني الداعية إلى حرية المرأة ومساواتها بالرجل، كل ذلك ساهم في زيادة انخراط المرأة في الحياة العامة والمهنية.

ومشاركة المرأة لا تقاس على المستوى الفردي، بل هي المشاركة الجماعية لها في مؤسسات وتنظيمات مدنية تحدث الفرق في المجتمع، فالمجتمع المدني يعرف على أنه مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وغيرها والتي يكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية وتساهم بطبيعة عملها في إرساء أسس الديمقراطية والحد من سلطان الدولة ونفوذها وتدخلها في المجتمع وتخضعها للمساءلة أمام الرأي العام والجمهور. وتؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة عادة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى، أو الصحافة ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة، كالجماعات القربانية وجماعات الزملاء والأصدقاء. وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها في الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة، أو أخيراً -وهو الأسوأ- باللجوء إلى العنف المنظم أو غير المنظم. ولكن المعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية، هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحرّ في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أم من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة. ولا شك في أن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في اتخاذ القرار. أي أن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة. فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية، أو من خلال مؤسساتهم الطوعية (سعد، 2004).

فالمؤسسات النسوية تسعى إلى تحقيق التمكين للمرأة وهو ما تحتاجه عملية إنجاح التنمية من منظور معين إلى التمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة من أجل تحقيقها، وهناك بعض الفئات التي تحتاج إلى التمكين بصورة خاصة لدعمها وتقويتها أكثر من غيرها فالتمكين هو مجموعة من العمليات التي تستهدف زيادة قدرات ومهارات ومعلومات كل الأفراد في المجتمع بشكل عام والفئات المستهدفة بشكل خاص (عواد، 2008).

وترى الباحثة أن المؤسسات النسوية هي جزء لا يتجزأ من منظمات المجتمع المدني ولا بد من الرجوع إلى تلك المنظمات في بعض المحطات ليكون لدينا الفهم والتصور الواضح لواقع المؤسسات النسوية سواء كانت أهلية أم حكومية فشرعيتها مستمدة من اعترافها بالمحتل والسلطة المحلية ويعني هذا إقصاء للمعارض مما يعكس تحجيم وتراجع القاعدة الجماهيرية.

### الجنـدر والمؤسـسات النسوية:

مع تبني الحركات القومية والعالمية قضية الحركة النسوية العالمية، ظهرت تيارات في الحركة النسوية ومؤسساتها والتي يطلق عليها التيار الجنـدري والتي تحمل في فلسفتها قضايا مثل مناهضة العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في المجتمع، وتعزيز عمل مؤسسات المرأة (هاشم، 2007).

وتنطلق الأسس الفلسفية لمفهوم الجنـدر بهدف إلى إدماج المرأة في المجتمع، وإعادة صياغة أدوار كل من الرجل والمرأة بهدف تحقيق العدالة والمساواة، وذلك من خلال إعطاء الفرص وإدماج الجميع في بناء المجتمع وعلى كافة المستويات. إذ تعرف اليونيفم (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) النوع الاجتماعي (الجنـدر) بأنه عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها في قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)،

ويستند مفهوم النوع الاجتماعي إلى اعتبارات مهمة منها أن الجنـدر هو نتائج عملية إنتاج وإعادة إنتاجه باستمرار، حيث يمارس على شكل أدوار وسلوكيات ولا يعبر عنه في الكلام فقط، فهو بالتالي عملية اجتماعية ثقافية. كما أنه مفهوم غير مقتصر على خصائص لأفراد، وإنما مجموعة من الصفات والسلوكيات تظهر في جميع مستويات البناء الاجتماعي، ويتمثلها الأفراد منذ الولادة حسب الجنس، فهو بالتالي نظام من الممارسات المتشابكة. وأن العمل بهذا المفهوم يعتمد على التنشئة الاجتماعية والتي تلعب دوراً جوهرياً في بناء المفاهيم والتصورات والمعتقدات للأشخاص والتي تنعكس على المجتمع وخصوصاً في نظرة وإدراك المرأة والرجل لأحدهما الآخر.

فالمؤسسات النسوية، والتي يحركها مفهوم الجندر، تعد تطبيقاً عملياً لحركة حديثة لا تطالب بإلغاء التنوع في الأدوار بين الجنسين حسب ما هو سائد في الثقافة، وإنما وجود مساواة في قيمة الأدوار التي يقوم بها الجنسان، ومساواة في مكانة كل منهما، وبالتالي انعكاسها على السلوك من خلال ممارسة أدوار الذكور والإناث وتفاعلها (حوسو، 2009).

وترى الباحثة أن واقع مفهوم الجندر لدى المؤسسات النسوية لا زال حبيس المفاهيم النظرية ويخضع المفهوم إما لثقافة وقوانين وسياسة المجتمع وإما مرونة المفهوم تحدده سياسة المؤسسة تمشياً مع نوعية وهوية الفئات المستهدفة.

وفي فلسطين، تطور مفهوم الجندر من ناحية عملية عبر إنشاء مراكز بحثية متخصصة بقضايا النوع الاجتماعي كمعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت عام 1994 حيث قامت بدور المراقب في الخطط والسياسات أيضاً الحكومية وغير الحكومية في مجال اشتغال موضوع المرأة وفيما بعد مفهوم النوع الاجتماعي فيها، ومثل مركز الدراسات النسوية 1994 وغيرها من المراكز والجمعيات النسوية والتي تهتم بقضية المرأة من ناحية الصحة والسياسات الإنجابية والممارسات الجنسية والتدريب المهني والحقوق والعمل والرفاه الاجتماعي والتعليم (عزت، 2004).

### المؤسسات النسوية في فلسطين:

تتصف المؤسسات النسوية الفلسطينية بخاصية فريدة نابعة من تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، وبطريقة تناقض حتى المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. ففي حين نشأت معظم المؤسسات النسوية وتطورت ضمن "إطار الدولة"، يشير الباحثون إلى حقيقة نشوء المؤسسات النسوية الفلسطينية في ظل غياب الدولة، وغياب الاستقلال الوطني، وغياب السيادة على الأرض والمواطنة (رحمه، 2000).

فتذكر المصادر التاريخية أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة عام 1893، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاج على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت (إسماعيل، 2005).

وفي احتجاجات البراق عام 1929 وقعت تسع نساء قتلى برصاص الجيش البريطاني، مما دعاها إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها مثل عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة والسجن وهدم البيوت، التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني. وعقدت المرأة الفلسطينية أول مؤتمر نسائي فلسطيني في القدس عام 1929، وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ الاتحاد النسائي العربي في القدس ونابلس، حيث قاما إضافة إلى اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات بأدوار متعددة اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب (الغبرا، 1988)

وبدأت المؤسسات النسوية الفلسطينية بالظهور نتيجة تشكيل الجمعيات والمنظمات الخيرية والاشتراك، فمنذ العام 1948 واصلت منظمات المجتمع المدني بشكل عام تواجدها وممارسة أنشطتها، لكن التغير المستمر في السياق التاريخي أدى إلى استمرار بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، والعمل على الحفاظ على الهوية الفلسطينية، بينما قامت أخرى بالعمل خارج فلسطين، في البلدان العربية بشكل رئيسي، وركزت أنشطتها على قضيتين رئيسيتين هما تحرير فلسطين والهوية القومية العربية. (الغبرا، 1988).

ونشطت المؤسسات النسوية خلال الفترة من عام 1948 وحتى 1967 في نشاطات خيرية كدور الأيتام، ومراكز المسنين، وتم تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 ليكون تنظيمًا شعبياً نسائياً يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة، وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً، مع تصاعد الانتفاضة (الأولى) في العام 1987 عاشت المؤسسات النسوية مرحلة جديدة تميزت بظهور أجندة وأولويات جديدة، ركزت على وضع الأجندة السياسية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعطاء الأولوية للدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني خاصة ضد الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي (المكي، 2005).

وشكلت التسعينيات مرحلة أخرى في تاريخ المؤسسات النسوية الفلسطينية، إذ تراجع العمل الحزبي الفلسطيني، وفي المقابل شهد قطاع منظمات المجتمع المدني توسعا كبيرا، وبدأ باعتماد أجنداث تركز على الظروف الاجتماعية الداخلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع مواصلة تقديم الخدمات على رأس أولويات هذه المنظمات. وبعد تسلم السلطة الفلسطينية في العام 1994 مسؤولية توفير الخدمات الأساسية، انتقلت المؤسسات النسوية إلى العمل على قضايا ومجالات مثل تعزيز الديمقراطية، وبناء المؤسسات، وإتباع نهج تنموي مختلف، حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قضايا النساء الأساسية، وفي تلك الفترة نشأ ما أطلق عليه " طاقم شؤون المرأة"، ونشط الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تأسس عام 1965، ونشط كذلك اتحاد الجمعيات النسوية التطوعية الذي كان قد تأسس عام 1989، في عام 1994 في فترة وضع المسودة الأساسية للقانون الأساسي الفلسطيني لم تتضمن مبدأ المساواة كبنء أساسي، إلى أن تم تعديل المسودة التي تضمنت نصوصا تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتوافق ذلك مع إصدار وثيقة حقوقية نسوية تطرح فيها كافة القضايا التي تطمح النساء إلى تحقيقها في ظل دولة فلسطين (زهيرة، 1997).

ومن الأمثلة على أبرز مؤسسات المرأة الناشطة في فلسطين (وزارة شؤون المرأة، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، طاقم شؤون المرأة ويضم مجموعة من الأطر النسوية، الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، إتحاد لجان المرأة العاملة، مفتاح - المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت، دائرة المرأة في اتحاد نقابات العمال، لجان العمل النسائي الفلسطيني، اتحاد لجان كفاح المرأة، دائرة المرأة والطفل في المحافظات، مؤسسة شاشات). وتركز مؤسسات المرأة في عملها على وصف واقع المرأة في المجتمع الفلسطيني، وطرح مشاكل مثل فقر المرأة، العنف ضد المرأة، التحرش وغيرها والقيام بإثبات اختلال المساواة في مختلف المجالات مثل: العمل، والوظائف، والقضاء، وأيضا تسعى مؤسسات النسوية في فلسطين إلى إنشاء منظومة القيم والمفاهيم المطروحة كحل لمشاكل المرأة (زهيرة، 1997).

وبعد هذه المحطات الطويلة التي مرت بها الحركة النسوية الفلسطينية، ترى الباحثة أن الخطاب النسوي ما زال يتعامل مع النساء كونهن ينتمين لمجتمع متجانس بغض النظر للبعد الطبقي إنحسر غالباً على نساء الطبقة الفقيرة جعل عملية التغيير واتساع القاعدة قائم على البعد الاستراتيجي المتمثل في لقمة العيش.

### عدد المؤسسات النسوية في فلسطين:

تشير التقديرات إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني بلغ في العام 1994 حوالي 1400 منظمة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن هذا العدد انخفض بعد قيام السلطة الفلسطينية (مثل اختفاء 800 منظمة عن الوجود وفقاً لتقديرات معهد ماس) بالترافق مع ظهور جيل جديد من المنظمات (تأسس حوالي 40% من المنظمات المتواجدة في عام 1996 بعد قيام السلطة الفلسطينية) (جقمان، 2004).

وقام الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ مطلع 2011 بإجراء دراسة مسحية خاصة حول منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بهدف تقديم لمحة شاملة عن منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك احتياجات هذه المنظمات في مجال بناء القدرات وكذلك رفع توصيات حول مجالات التدخل المحتملة التي يمكن تقديم الدعم لها من قبل برامج التعاون القادمة. وأشار التقرير بان كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة) تحتوي على ما يقارب 262 منظمة من منظمات المجتمع المدني (ماس، 2006).

أدى الانتشار والتوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالرغم من فرض التسجيل على كافة المواطنين الى صعوبة معرفة العدد والتوزيع الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني نتيجةً لاختلاف التقديرات والتعريفات والآراء بشأن هذا العدد والأنشطة الحقيقية التي تقوم بها المنظمات. وفقاً لوزارة الداخلية الفلسطينية بلغ هذا العدد في شهر أيلول من العام 2009 حوالي 2126 (ماس، 2006).

وقد شهدت أعداد المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ازدياداً واضحاً بعد مجيء السلطة، فتكونت شبكة المنظمات الأهلية مما يقارب 300 منظمة وهي تابعة للييسار الفلسطيني، وتشكل ائتلاف الشبكات الأهلية وهو ائتلاف تابع لحركة فتح، وقد لفت النظر حين قام هذا الائتلاف بتسجيل (300) مؤسسة في شهر واحد، وكذلك الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وانضم إليها (1200) جمعية. وهناك الكثير من الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأهلية؛ التي تنشط في الضفة الغربية. حسب إحصائيات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA) للمنظمات النسوية، ويبلغ عددها ما مجموعه (84) منها (14) منظمة نسائية في غزة والباقي (70) في الضفة، أما في القدس فيوجد 17 منظمة وفي بيت لحم 9 وفي الخليل 4 وفي جنين 3 وفي طولكرم 3 وفي أريحا 3 وفي نابلس وسلفيت 10 وفي رام الله يوجد 21 منظمة نسائية (PASSIA, 2015)

### أنواع المؤسسات النسوية في فلسطين:

وتأخذ المؤسسات النسوية ثلاثة أشكال رئيسية:

**الجمعيات:** وطابعها إغاثي ولكن مهماتها تشمل حسب ما تطرح هذه الجمعيات تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً.

**الأطر والاتحادات:** وهذه تشمل تمكين وتقوية النساء من أجل المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي ورفع مستوى المرأة الثقافي وتعريفها بجميع حقوقها.

**المراكز:** وهي تعتبر نفسها صاحبة الرؤية الأوضح من حيث المهام حيث يتركز عملها بالذات على تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وسن التشريعات وتوعية المرأة على أساس النوع الاجتماعي من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

وترى الباحثة من خلال تطوعها في الميدان أنه رغم اختلاف المسميات أو الأشكال للمؤسسات النسوية إلا أنها وبشكل عام لها برامج متشابهة تصل حد التنافسية في الحصول على

التمويل بغض النظر عن رؤية المؤسسة وأهدافها ومصلحة القاعدة الجماهيرية فالتطور الأفقي للقاعدة لا يتبعه تطور عمودي وهناك ضرورة للوبي نسوي صانع قرار قيادي لديه الجاهزية لتبني قضايا النوع الاجتماعي.

### الخدمات التي تقدمها المؤسسات النسوية في فلسطين:

لقد تنوعت اهتمامات المؤسسات النسوية وفقاً لبرنامج عملها وخططها ونمطها، وهي تعمل في مجالات متنوعة منها خدمة إنسانية واجتماعية، وفي مجال التنمية والتربية، ومع تنامي دور المؤسسات النسوية في المجتمع المحلي برز تنوع مجالاتها حيث أصبحت تعمل هذه المنظمات في مختلف الأنشطة الحيوية الخاصة بالمرأة مثل المجالات التعليمية، والصحية، والشباب، وتمكين، المساواة بين الجنسين، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية من خلال الحد من البطالة والفقر ومحاربتهم، إضافة لذلك اهتمت هذه المنظمات في مجال البيئة (الشيخ علي، 2008).

منذ نشأت المؤسسات النسوية وإلى اليوم اتسع دور هذه المؤسسات في المجتمع الفلسطيني، إذ أصبح لها دور تنموي يغطي جميع نواحي الحياة من صحة وتعليم وثقافة ومحاربة الفقر، وحقوق إنسان، وزراعة، كما أن لهذه المؤسسات نصيب في تفعيل دور الشباب والمرأة والطفل من حيث تمكينهم من أخذ دورهم الريادي في تنمية وتطوير مجتمع مدني فلسطيني قادر على أن يصمد أمام المعوقات الداخلية والخارجية وعلى أن يشق طريقه ما بين الأمم الأخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة قادرة على أن تساهم في بناء وتطور المجتمع المحلي (ناصر، 2013).

في الواقع الفلسطيني تبنت العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا المرأة دور التعبئة والتأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية، لكي يتضح أن التأثير بالسياسات العامة، هي خبرة جديدة على المجتمع الفلسطيني، ظهرت بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف ضمان تشريعات وأنظمة وقوانين وإجراءات وسياسات ملائمة لأولويات المجتمع المحلي، وهذا التأثير لم يصل للمستوى المطلوب نظراً لحدثة التجربة الفلسطينية في هذا المجال كما

يلاحظ أن هنالك كم من منظمات المجتمع المدني لا ترى أي جدوى للتأثير بالسياسات العامة للسلطة الوطنية، حيث تعتقد أن العمل مع المجتمع المحلي وإعطاء الأولوية للعمل القاعدي له الأولوية على حساب التأثير بالقوانين والتشريع إضافة لتبني دور التعبئة والتأثير في السياسات العامة، كان هنالك تبني لدور التشبيك والتنسيق والتعاون من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، لكن لا يزال مفهوم التشبيك والتنسيق والتعاون من المفاهيم الغامضة ولم تتحول إلى مكون برنامجي في عمل المنظمات المجتمعية، حيث لا يزال ينظر إلى هذا المكون الهام من إطار مصلحي أكثر من كونه ضرورة لبناء المجتمع المدني، حيث تتعدد أشكال التنسيق والتشبيك والتعاون، فهناك منظمات تسعى لبلورة نموذج مهني فعال للتعاون مع السلطة، وهنالك علاقات مبنية على أساس الشراكة الكاملة من خلال برامج تنموية مشتركة كما هو الحال في قطاع الطفولة والصحة والزراعة كما أن هنالك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تسعى لتحقيق التنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني نفسها لخدمة أهدافها وحماية مصالحها، كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، كما أن هنالك العديد من التحالفات والتشبيكات لتنفيذ برامج مشتركة في القطاع (برغوثي، 2006).

وترى الباحثة أن العلاقة بين المؤسسات النسوية والسلطة الفلسطينية وصلت في بعض الأحيان حد التنافسية والسيطرة والمتابعة الأمنية في ظل الانقسام السياسي وتراجع الحريات العامة خصوصاً في ما يتعلق في النشاط النسوي الإسلامي.

كما أن من أهم أولويات المؤسسات النسوية الفلسطينية هو العمل على تنفيذ أنشطة تهدف من ورائها إلى تعزيز التنمية البشرية الفلسطينية، وتنمية الموارد البشرية التي لها دور رئيسي وفعال في التنمية، وذلك من خلال تجميع وتنظيم وتدريب الكوادر البشرية لتمكنها من الانخراط في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتطوير أساليب العمل وتطوير الخدمات الضرورية للقطاعات الجماهيرية المحرومة والمناطق المهمشة داخل المجتمع الفلسطيني (عبد الهادي، 2006).

## العلاقة بين المؤسسات النسوية الفلسطينية والقاعدة الجماهيرية:

وتعتبر خدمة المجتمع المحلي فيما يتعلق بقضايا المرأة كما يرى آل ناجي (2002) وظيفة رئيسية من وظائف العمل المجتمعي، وتعتبر المؤسسة النسوية مرحلة التجسيد الفعلي للعملية التفاعلية بين المجتمع وقضايا المرأة، إذ يسهم العمل الاجتماعي الموجود، والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات داخل المجتمع بشكل عام في تحقيق نمو وازدهار المجتمع، ويقع على عاتق المؤسسات النسوية تحقيق أهداف المجتمع فيما يتعلق بالمرأة نيابة عنه، وخدمته في تربية الجيل الجديد، حيث تؤثر مخرجاتها من القوى العاملة في التركيب الاجتماعي (المصري، 2007).

وتعدّ العلاقات الإنسانية من الناحية السلوكية كما يوضح عطوي (2004) عملية تشييطية لواقع الأفراد في موقف معين، من خلال تحقيق التوازن بين رضاهم النفسي وتحقيق الأهداف المرغوبة، وبالنسبة للإدارة الجامعية ومؤسسات التعليمية التابعة للمجتمع فالهدف الرئيس للعلاقات الإنسانية، هو محاولة التوفيق بين المطالب البشرية الإنسانية، وتحقيق أهداف المنظمة التربوية، ويوضح أيضا بأن هذه العلاقات ليست مجرد كلمات طيبة أو عبارات مجاملة، بل تشمل على تفهم قدرات الأفراد وطاقاتهم وإمكاناتهم، والعمل على حفزهم كجماعة واحدة، في جو من التعاون والتفاهم وتحمل المسؤوليات (عطوي، 2004).

أما العلاقات الإنسانية كما يرى رسمي (2004) مهارة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف المؤدية إلى الرضا الإنساني، للإسهام في تحقيق الأهداف التربوية، من خلال عملية التحفيز الفعال للأفراد في مواقف معينة (حافظ، 2003).

وترى الباحثة أن العلاقات الإنسانية تحقق التوافق والتوازن بين الرغبات الشخصية والأهداف العامة للمؤسسة، ويجب على المؤسسات النسوية محاولة التوفيق بين الحاجات، والأهداف الشخصية للنساء في المجتمع المدني، وبين الأهداف العامة للمؤسسة؛ حتى يتمكن الجميع من العمل كأسرة واحدة ومتعاونة، وفي ظل أجواء بيئة آمنة ومنظمة، ويجب ألا يكون هناك

تعارض بين الأهداف الخاصة والعامة، حتى تتمكن المؤسسات النسوية من تحقيق رسالتها بصورتها المثلى.

فالعلاقات العامة تعتبر حلقة الوصل بين المؤسسات النسوية وقاعدتها الجماهيرية التي يحيط بها، فالمؤسسات النسوية تسعى لإنتاج خدمة ما للمرأة في المجتمع، ولا بد من وجود علاقات عامة مع الأفراد بهدف تسويق الأهداف التي تسعى لها المؤسسة وتحقيقها، إضافة إلى وجوب أخذ آرائهم في تقييم هذه الخدمة وتأبيدهم ودعمهم لها، وتسعى المؤسسة لكي تكون هذه العلاقة قوية ومتصلة وقائمة على الثقة المتبادلة بين الطرفين. للعلاقات العامة تعريفات واختلافات كثيرة وتعريفات متعددة، فمن عرّف العلاقات العامة عرفها من منظوره وتخصصه، وخلفياته العلمية، أو الثقافية، فالتعريف الذي يهدف له علم الاجتماع يختلف عن التعريف الذي يضعه علم الاقتصاد وقسّ على هذه الشاكلة. فمثلا جمعية العلاقات الأمريكية عرفتها على أنها نشاط أي صناعة، أو اتحاد، أو هيئة، أو مهنة، أو حكومة أو أية منشأة أخرى في بناء علاقات سليمة منتجة وتدعيمها بينها وبين فئة من الجمهور كالعملاء أو الموظفين أو المساهمين أو الجمهور بوجه عام، والعمل على تكيف المؤسسة حسب الظروف البيئية المحيطة. أما معهد العلاقات العامة البريطاني فعرفها على أنها "الجهود الإدارية المرسومة والمستمرة، التي تهدف إلى إقامة، وتدعيم تفاهم متبادل بين المنظمة وجمهورها (الحري، 2006).

وكلمة الجمهور في العلاقات العامة تعني مجموعه من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة أو يؤلف بينهم اهتمام مشترك، ولهذا ومن وجهة نظر الباحثة يوجد هنالك جماهير عدة وليس جمهوراً واحداً للمنشأة، وموقف هذه الجماهير تجاه المنشأة وإدارتها وأهدافها وسياساتها يعتبر ذا أهمية حيوية للمنشأة. ويجب على العلاقات العامة أن تعمل على إجراء البحوث العلمية لاستطلاعها، ودراساتها، وتحليلها، ومن ثم العمل على تعزيز النواحي الإيجابية فيها. وتقسّم الجماهير من حيث علاقتها بالمنشأة إلى قسمين:

✓ جماهير داخلية: وتشمل جماهير الموظفين ونقابات العمال والمساهمين.

✓ جماهير خارجية وتشمل جماهير العملاء والموردون ووسائل الإعلام والجهات الحكومية والمجتمع المحلي.

وتهدف المؤسسات النسوية بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص إلى مد جسور من الثقة المتبادلة بينها وبين المجتمع من خلال تزويده بمعلومات، ودراسة رغبات المرأة في المجتمع. وإقامة علاقات جيدة مع الدوائر الحكومية الأخرى بحيث تكون قائمة على أساس من التفاهم، والتعاون، والوضوح، وإقامة علاقات جيدة مع وسائل الاتصال، واستمرار هذه العلاقات بالمستوى المطلوب، والاهتمام بالموظفين وإرساء قواعد الثقة بينهم وبين الإدارة، وإجراء الاتصالات المبدئية مع الجهات العربية، والأجنبية، بهدف التنسيق معها في قضايا المرأة. ومن ناحية نظرية تتضمن العلاقات بين المؤسسات النسوية والجماهير قائمة على أسس الحاجات، فيجب على المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني العمل على توفير الجو المناسب من العلاقات الإنسانية، والعمل على إشباع حاجات الأفراد بصورة يمكن معها تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة. وقد وضع العالم ماسلو، تفسيراً للسلوك البشري على أساس هرم الحاجات الإنسانية، تتكون قاعدته من الحاجات الجسدية وقيمتها تتمثل في الحاجة لتحقيق الذات، ويرى العالم ماسلو بأن الإنسان يسعى لإشباع حاجاته واحدة تلو الأخرى، والارتقاء بها وصولاً إلى قمة هرم الحاجات الإنسانية، وقسم ماسلو الحاجات الإنسانية إلى خمسة أنواع وهي: الحاجات الفسيولوجية والبيولوجية (الأكل، الشرب، النوم)، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى الانتماء والنشاط الاجتماعي، والحاجة إلى التقدير والمكانة الاجتماعية، والحاجة إلى تحقيق الذات (عطوي، 2004).

ولذلك تجد الباحثة بأن رعاية الحاجات الإنسانية ضرورية جداً في أي مؤسسة، وبما في ذلك المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، ويجب على إدارة المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تلبية هذه الاحتياجات للقات المستهدفة، وبشكل تصاعدي من القاعدة إلى القمة؛ لذلك يجب عليها أولاً الاهتمام بتلبية احتياجات العاملات في أجواء البيئة الفعالة، حتى يسهل عليهم الانتقال، وتلبية الاحتياجات الأخرى والتفاعل مع الآخرين، والشعور بالتقدير والاحترام،

وصولاً إلى تحقيق الذات، وهو الغاية الكبرى، والرسالة العظمى التي تطمح المؤسسة الوصول إليها.

### دوافع مشاركة النساء في نشاطات المؤسسات النسوية:

يسعى الفرد بشكل عام والمرأة بشكل خاص للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من عدة دوافع، منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية. وعليه يخلص خميس (2001) عن نوعين من الدوافع:

#### أولاً: الدوافع العامة:

وتتمثل في الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل امرأة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير النسوية بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم، فيما يجب إتخاذ من قرارات وقوانين وسياسات، وفي البرامج والسياسات التي تتخذ، استجابة لاحتياجات المواطنين.

حب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.

الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم، وانعكاساته، على دعم مسيرة التنمية.

\* الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته؛ بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات، بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات.

\* الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة، للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.

\* الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة، هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع.

\* عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة، أو المدرسة، أو النادي، أو المؤسسات الدينية، أو التطوعية، أو الأحزاب، أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، وتجعل منه مواطناً مشاركاً.

\* توافر الضمانات القانونية والدستورية، التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

\* تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة، التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة.

#### ثانياً: الدوافع الخاصة بالمشارك:

- وقد قسم خميس (2001) هذه الدوافع أيضاً إلى دوافع خاصة بالمشارك، وتتمثل في:
- \* محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع؛ لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية، والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع، والتي تعود عليهم بالنفع.
  - \* تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، واكتساب الشهرة، والحصول على التقدير والاحترام.
  - \* إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس، هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.
  - \* تحقيق مصالح شخصية، تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ والسيطرة، وتحقيق منافع مادية، وغيرها من المصالح الشخصية.

وترى الباحثة أن كل من تلك الدوافع هو منبر يحاكي جزءا من حياة المرأة قادرة من خلاله تحقيق هدفها فلكل مشاركة نسوية لها دافعها يتغير ويتبدل باختلاف الحاجة والرغبة والميول.

### المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية:

بداية يجب أن نعرف مفهوم المعوقات، فيشير سند (2009) إلى أن المعوقات هي: مجموعة من الصعوبات التي تواجه الفرد، وتمنعه من المشاركة في الأنشطة النسوية، منها معوقات ذاتية، اجتماعية، تنظيمية، سياسية. كما ويعرف القصاص (2011) المعوقات بأنها: الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف، والتي تعترض العمل وتحول دون تقدمه، وبالتالي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية والاستفادة منها مادياً لتنمية المجتمع المحلي.

وتذهب قنديل (2005) في تعريفها للمعوقات أنها: العقبات أو المعوقات أو الصعوبات التي تعترض وتعرقل أداء الرائدات الريفيات لأدوارهن أثناء التوعية بمخاطر الممارسات الضارة ضد الإناث. وبناء على ما تقدم هناك العديد من المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية للوصول إلى القاعدة الجماهيرية الخاصة بها، لتقوم بدورها على نحو فعال وقد صنفناها على النحو التالي:

### المعوقات السياسية:

عند الحديث عن عمل المؤسسات النسوية في بلدان العالم الثالث، نجد أن هناك تركيزاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل أساسي، باعتبارها أكثر أعضاء المجتمع تهميشاً. وأن هناك ضرورة لإطلاق طاقتها، وتحقيق مكانتها. وقد أقدمت كثير من الهيئات الدولية الممولة للنشاط التنموي في العالم الثالث على طرح برامج واسعة هادفة إلى تمكين المرأة في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية في هذه المجتمعات. وفي فلسطين عدا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كمؤسسة تمثيلية عامة، تنشط العديد من الأطر والمراكز في مجال تمكين المرأة، وتطرح برامج مختلفة من نواحي مختلفة والتي ترتبط في كثير من الأحيان بأجندة الممول أو على الأقل رؤيته عن بعد، للنتائج المترتبة على تنفيذ البرامج المختلفة. في هذا المجال

يمكن تعريف المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين بالإمكانات والقدرات الواقعية والكامنة لدى المرأة الفلسطينية بشكل فردي أو جماعي، والتي تجعلها مساهمة بهذا القدر أو ذاك في صنع القرار السياسي (غلوم، 2001).

لقد لفتت التجمعات النسوية التي خلقتها الحاجة إلى تقديم الخدمة الاجتماعية أنظار الأحزاب السياسية التي استخدمتها في حشد النساء للعمل السياسي، وتدرجياً حملت المؤسسات النسوية ملامح الأحزاب التي تولدت عنها. حتى غلب عليها العمل السياسي دون الالتفات إلى أهمية إبراز قضيتها المجتمعية، في حين أن الأحزاب لم تعط الحركة النسوية الفلسطينية حقها من الظهور وحمل قضاياها الذاتية. مما انعكس سلباً على الحركة النسوية فشنت قدراتها ونقلت فتويتها إلى داخلها، وهو ما أدى إلى غياب الأجندة النسوية التي تحمل هموم الحركة النسوية الفلسطينية (معالي، 2009).

ترى الباحثة أن الصبغات السياسية والحزبية لبعض المؤسسات النسوية أدت إلى ضعف توسع القاعدة الجماهيرية كون الخدمات انحسرت لفئات الحزب الموالي وبالتالي يتضح القصور في الهدف المنشود في أحداث حركة التغيير المجتمعي الذي تبنته المؤسسات النسوية .

وقد لعبت سياسة الدولة دوراً جوهرياً في ترسيخ الأنماط التقليدية من الأدوار الخاصة بالمرأة من خلال التمايز في القوانين والتشريعات من جهة والقيم والمعايير الثقافية من جهة أخرى والتي تشمل التعليم، وسن الزواج، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية. ويعتبر دور الأفراد والمؤسسات دوراً أساسياً في خلق وعي مجتمعي في تغيير المفاهيم الاجتماعية السائدة والضغط على الدولة لإحداث التغيير المطلوب. فعلى سبيل المثال: لم تحظ المرأة بأي حقوق سياسية أو دستورية في الدولة العثمانية، حيث تم استثناءها من قانون الانتخاب العثماني ولم يكن لها أي تمثيل، واستمر هذا الوضع في ظل الانتداب البريطاني والحكم الأردني حيث أعطي الرجال الحق في المشاركة في انتخابات الحكم المحلي، ومن المثير للجدل قيام الاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام 1974 بمنح حق التصويت للمرأة الفلسطينية ولكن لم يمنح حق المشاركة في الانتخابات كمرشحات (إبراهيم، والأشقر، 2009).

وتسعى القوى السياسية إلى السيطرة على منظمات المجتمع المدني وخصوصاً تلك التي تهتم بقضايا المرأة، فالقسم الأول في الجانب السياسي يتمثل الأحزاب السياسية والفصائل، أما المؤسسات النسوية التي تعد الأقدم في فلسطين فهي تتمثل على شكل جمعيات خيرية وتعاونيات ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، هدفها التخفيف من حدة الفقر، والعوز الشديد، والحرمان والإغاثة، دون استحداث تغيير نوعي في واقع الفئات المستفيدة وهي الأكثر عدداً، كما أنها تتجنب الأنشطة ذات البعد السياسي، وهي تتنوع في علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية بين علاقات تداخلية وتنسيقية إلى علاقات ضاغطة وانتقادية وتصارعية في بعض الأحيان كما هو الحال في بعض منظمات لدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، ويؤخذ على بعض هذه المنظمات تأثر آداها بعملية التمويل وعدم توجهها في تقاريرها للجمهور الفلسطيني، والمؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة (مركز التميز، 2013).

ترى الباحثة أن القوى السياسية لها تأثير كبير على المؤسسات النسوية وتعبئتها وقت الحاجة ويمكن استخدامها كأداة ضاغطة وقت حاجتها، فعندما حققت المؤسسات النسوية انجازها في فرض الكوتا عن طريق القانون تم مصادرة هذا الحق من قبل الأحزاب من خلال تبنيها لتقافة العشائرية والعائلية ولعب دور النظام الأبوي على المؤسسات فغالباً ما نرى القوائم الانتخابية تحمل أسماء المرشحات في الترتيب الخامس والتاسع وهذا يعني تقنين وصولها لأماكن صنع القرار وإن وصلت غالباً لتصبح جزء من التشكيلة القانونية غير الفاعلة.

وقد دعت السلطة الفلسطينية عبر المبادرات وسن القوانين منظمات المجتمع المدني إلى الاندماج في مؤسسات السلطة الوطنية (وهذا ما حدث مع بعض المنظمات غير الحكومية خاصة التي ارتبطت بشكل وثيق بحركة فتح مثل مجلس الخدمات الصحية التي عمل على إدارة 62 عيادات صحية، تم دمجها لاحقاً في وزارة الصحة لدى السلطة الفلسطينية). لكن العديد من منظمات المجتمع المدني رفضت دعوة الاندماج هذه، مما أفرز ظاهرة جديدة من المنافسة على التمويل والأنشطة مع السلطة الفلسطينية وازدياد حدة التوتر بين الطرفين، وفي هذا الإطار بدأت السلطة الفلسطينية بفرض سيطرتها على قطاع المنظمات غير الحكومية، والتي أدت في العام 1997 إلى عرض مسودة مشروع قانون إلى المجلس التشريعي الفلسطيني ينص على منح وزارة

الداخلية صلاحية "ترخيص" المنظمات غير الحكومية بدلاً من مجرد صلاحية "التسجيل" (جقمان، 2004).

كما ولعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من منظمات غير حكومية، وجمعيات خيرية، ومؤسسات أكاديمية، والاتحادات والنقابات دوراً رئيسياً في العملية التنموية في محاولاتها لوقف سياسة التقهقر في العمل المدني التي استطاع الفلسطينيون أن يحافظوا على مستوى تنمية بشرية معقول ضمن المقاييس العالمية، وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية، إذ يمكن اعتبار التجربة الأهلية الفلسطينية واحدةً من أغنى التجارب الدولية والتي تميزت بالمشاركة الجماهيرية العالية، حيث اعتمدت منظمات المجتمع المدني في تنفيذ نشاطاتها وحمايتها أحياناً على روح المبادرة الأهلية والمشاركة البناءة بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني (الشويخ، 2002).

وكما يؤثر النظام السياسي على عمل المؤسسات النسوية من حيث النظام الانتخابي وهو ما يحد من مشاركة المرأة السياسية ودخولها إلى مراكز صنع القرار والتمكين، فإن شكل وطبيعة قانون الانتخابات المطبق يعرقل عمل المؤسسات النسوية وخاصة حين أبقى على قاعدة تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية تؤدي إلى تعميق البعد العشائري والقبلي والحمائلي والعائلي والجهوي، والفتوية السياسية، بل أن هذا القانون يعزز نظرها المجتمع عشائري الذي لا زالت تحكمه العادات والتقاليد، ومحافظ في رؤيته للمرأة، وينطلق من مصالح ذاتية وعائلية ومحلية ومن رؤية تقليدية نمطية لا تعترف بمكانة ودور المرأة، إذ أن وجود المرأة في الهيئات السياسية المختلفة وإشراكها في عملية صنع القرار لم يعد ترفاً، بل باتت اليوم ضرورة ملحة، وتغير الوضع، خاصة بعد إصدار "قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية" في عام 2000، حيث أضحى التركيز الأساسي في عمل هذه المنظمات على توفير الخدمات، بينما واجهت منظمات المجتمع المدني الكثير من الصعوبات في خضم عملها على صعيد التأثير على وضع السياسات العامة بالرغم من التحسن الملحوظ أحياناً في عمل المنظمات في الحوار الوطني حول السياسات والمشاركة على صعيد الحوكمة المحلية (Tabard, 2005).

في العام 2000 بدأ القرن الجديد بصور قانون خاص بمنظمات المجتمع المدني والمعروف باسم "قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية" الذي في نهاية الأمر - بفضل جهود منظمات المجتمع المدني والحكومات الأجنبية وبالرغم من توجه السلطة الفلسطينية إلى تعزيز سيطرتها على منظمات المجتمع المدني - على الإقرار القانوني بحق المنظمات غير الحكومية في العمل، شريطة الحصول فقط على "التسجيل" من السلطات العامة (السلطة الوطنية) ودون الحاجة إلى الحصول على أية تصاريح. ونتيجة لهذا الإقرار توفرت حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني، بسبب عدم توفر سند قانوني لدى السلطة الفلسطينية لحظر تشكيل المنظمات غير الحكومية أو منعها من العمل. وبالإضافة إلى الإقرار بالحقوق في تشكيل الجمعيات والهيئات الأهلية، ينص القانون على استقلالية المنظمات غير الحكومية في اتخاذ قراراتها فقط بناء على رغبة مجالس الإدارة فيها، لا وفقاً للسياسات والقرارات المفروضة عليها من الخارج من جهة أخرى ساهمت الانتفاضة الثانية في إحياء الصراع المسلح مما اضطر الأطراف العاملة على تغيير أنشطتها وتوجهاتها فعادت الأحزاب السياسية مثلاً إلى الكفاح المسلح بينما ركزت منظمات المجتمع المدني جل نشاطها على الأنشطة الإغاثية. كما ازداد الدعم الدولي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية خلال الأعوام 2005-2004 والتي أصبحت تعتمد بشكل شبه كلي على هذا الدعم في القيام بأنشطتها وخدماتها. وفقاً لدراسة أجريت في العام 2009 شكّلت قيمة المساعدات الخارجية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أقل من 50% من إجمالي التمويل في ذلك العام، بينما ارتفعت 3 إلى قرابة الـ 80% من حجم التمويل في العام 2008 كان الهدف من تقديم جزء من هذه التمويل دعم أنشطة الديمقراطية والحكومة وحقوق الإنسان إضافة إلى مبادرات "صنع السلام" و"تطبيع" العلاقات مع إسرائيل غير أنه على عكس النتيجة المتوقعة من ذلك التمويل ساهم ارتفاع عدد مشاريع المنظمات غير الحكومية في هذه المجالات في انخفاض قدرة مشاركة المجتمع المدني في العمل في مجال حشد التأييد ووضع السياسات. كما ترافق هذا التغيير غير المتوقع مع وجود عامل آخر ساهم في الحد من مساهمة منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات العامة في هذه الفترة، وهو انخفاض التمويل المتوفر للمنظمات ذات العلاقة بمجموعات تهدد عملية

السلام (مثل المنظمات الإسلامية والمنظمات الداعية إلى القيام بمبادرات وأنشطة مناوئة للاحتلال الإسرائيلي (Tartar , 2009).

فمن ناحية أخرى يتضح التأثير الكبير في هذه الفترة لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في كانون ثاني من عام 2006 والتي أظهرت تنامي الإجماع (جزئياً على الأقل) على المنظمات الإسلامية في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى ترسخ الاعتقاد السائد لدى الرأي العام الفلسطيني باعتماد السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية على السواء على المساعدات الدولية استثناء الفساد فيها. بالرغم من هذه التطورات السلبية واصلت منظمات المجتمع المدني العمل على قضايا أخرى مع ملاحظة تراجع التركيز على الدعوة إلى المناصرة والإصلاح في السياسات العامة والتي يبدو إنها اختفت كذلك من الأجندات العامة لكل من منظمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية. أما خلال الأعوام التي تلت الانتخابات العامة في العام 2006 فوجدت سمتها الرئيسية في الفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما نتج عنه من نوعين أساسيين من التغييرات.

ومع تزايد ضغط السلطات السياسية على منظمات المجتمع المدني لتصبح تابعة ومالية للحزب الحاكم في كل منطقة (والتي ظهرت على شكل الصراع المفتوح مع السلطات السياسية، ومنع أجهزة الأمن لمنظمات المجتمع المدني من تنفيذ أنشطتها، والتدخل الصارخ في شؤون منظمات المجتمع المدني والذي بلغ حد قيام السلطات السياسية بتعيين الهيئات الإدارية لبعض منظمات المجتمع المدني في كل من قطاع غزة والضفة الغربية) (ماس، 2006).

وترى الباحثة أن الانقسام السياسي كان الصخرة التي تحطمت عليها الوحدة الوطنية فأثر على الوطن بشكل عام وعلى المؤسسات النسوية بشكل خاص وشكل منعطف جديد وخطير للحركة النسوية حيث تم إغلاق كافة المؤسسات غير المالية للحزب الحاكم والتحفيز عليها خصوصاً أننا نعلم جيداً أن البيت الواحد يملك طيفا من الألوان السياسية ساهم ذلك في تشتيت القاعدة النسوية وانعكس سلباً في المشاركة والحضور.

## المعوقات الإدارية:

تتمثل المعوقات الإدارية التي تواجه عمل المؤسسات النسوية فيما تفرضه هذه المؤسسات من معوقات على صورة رسمية كاللوائح والتوجيهات والتعليمات، أو في صورة غير رسمية مثل الإرشادات والنصائح والضغوط، كما إن من أهم تلك المعوقات نظرة الإدارة في المؤسسات النسوية للمرأة بشكل عام وعدم إيمانها التام بضرورة تدعيم مركزها في المجتمع، وضعف القناعة والثقة بقرارات المرأة، وضعف القدرة على تحمل المسؤولية القيادية، وكثرة متطلبات العمل وصعوبتها، ومحدودية المهارات والخبرات الإدارية (القضاة والطراونة، 2011).

تركّز المزيد من أنشطة منظمات المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات وتجنب المشاركة الفعالة في الحكم المحلي (إذا لم يكن ذلك بناءً على طلب السلطات السياسية) والمنافسة على التمويل مع السلطة الفلسطينية. وهو وضع ساهم في تكريسه عدم وجود تعريف واضح لأدوار هذه المنظمات أو تقاسم للمسؤولية بينها وبين السلطة الوطنية. ومع ذلك، وبالرغم من هذا الوضع الصعب يمكن الإشارة إلى وحدث بعض التحسن على وضع منظمات المجتمع المدني، على المستوى المحلي على الأقل. حيث أنشأت بعض الهيئات المحلية الفلسطينية عدداً من "المجالس الجماهيرية" التي شملت في عضويتها بعضاً من ممثلي منظمات المجتمع المدني. كما رفعت الوزارات الحكومية من وتيرة مشاوراتها مع المنظمات "المتخصصة" من منظمات المجتمع المدني، والتي ما زالت تعتبر شريكاً رئيسياً للسلطات العامة في قطاعات معينة.

عانت غالبية منظمات المجتمع المدني حالة من الضعف على صعيد التنظيم الاجتماعي سواءً على الصعيد الوطني العام أو القطاع الخاص، حيث لم تتمكن القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والزراعة وحقوق الإنسان والإعلام من تنظيم نفسها بطريقة فعالة في إطار رؤية وخطة قطاعية واحدة، إضافة لضعف إمكانيات منظمات المجتمع المدني على التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة (عبد الهادي، 2001).

تري الباحثة أن المؤسسات النسوية ما زالت غير قادرة على حشد القاعدة المطلوبة لإيجاد حركة نسوية فاعلة قادرة على إحداث تأثير بالسياسات العامة والقوانين لصالح قضاياها نتيجة ضمور القاعدة وتشتتها وعدم ارتكاز توسعها الأفقي المحدود بتطور نوعي عمودي قادرة على إحداث تغيير في الواقع الاجتماعي.

وهناك خطر يهدد منظمات المجتمع المدني، وهو تخليها عن دورها في حلبة السياسات العامة لصالح الاستمرار في تقديم الخدمات، بالرغم من قيام جهاز الدولة الفلسطينية الناشئة في الأراضي المحتلة بدور أكبر في إدارة الخدمات العامة (وخاصة الصحة والتعليم) أكثر بكثير من كان عليه الحال في السابق. وهذا يعني أن تركيز المنظمات على الدور الخدماتي قد يجعلها عرضة لإثنين من المخاطر الجديدة المحدقة بها وهما: منافسة السلطات العامة في تقديم الخدمات وبالذات في الحصول على الموارد المالية والوصول إلى "المستفيدين من الخدمات" والذين ينظر إليهم أحياناً لا بوصفهم مواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة بل يتم التعامل معهم بوصفهم "متلقين" لهذه الخدمات أو "أسرى" للجهات التي تقدمها (نظراً للإنتشار الكبير لظاهرة المنافسة خاصة بين منظمات المستوى الثاني، حيث يبدو وكأن التنافس يدور على مصادر مالية تمكنت من "الإفلات" من قبضة السلطة العامة . وما تفرزه هذه الأموال من عمليات بناء الإجماع قد لا يصب في صالح السلطة العامة) إضافة إلى الخطر الآخر المتمثل في الهبوط بدور هذه المنظمات إلى هامش تقديم الخدمات لما يسمى "بالمجموعات الخاصة" أو "المجموعات المهمشة" من الفقراء والمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم. وفي كلا الحالتين يوجد قاسم مشترك واحد بينهما وهو احتمال خسارة هذه المنظمات لقدرتها على التأثير في الواقع الاجتماعي (عبد الهادي، 2001).

إن بناء مجتمع مدني فعّال يتطلب التخلص من كافة الأشكال التنظيمية القديمة لعمل منظمات المجتمع المدني، إضافة على ذلك فإن مهام البناء والعمران والتنمية تستوجب إعادة النظر بالموارد البشرية الموجودة، بما ينسجم مع الاحتياجات والمتطلبات الجديدة، كما أن على منظمات المجتمع المدني أن تدرك أهمية التطوير المؤسسي باعتباره شرطاً لوجودها واستمرار عملها ولدورها المستقبلي في بناء وتحديد مضمون الدولة الفلسطينية. حيث تتضمن إستراتيجية التطوير المؤسسي

مجموعة من العناصر المهمة وأبرزها سيادة مبادئ الحكم السليم من حيث ضرورة توفر قيم ورسالة ومبادئ واضحة للمنظمة، إضافة لتوفر الشفافية والنزاهة (برغوثي، 2007).

إضافة لدور التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية، تبنت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دور تقديم الخدمات في سبيل التعبير عن رؤيتها، إذ ترى العديد من منظمات المجتمع المدني أن لها دور في الوقت الحالي والمستقبل على صعيد تقديم الخدمات التنموية، هذا الدور مبني على أساس عدم وضوح دور السلطة الوطنية على صعيد تقديم الخدمات، وفي نفس الوقت هنالك تزايد في الطلب على الخدمات من قبل أفراد المجتمع المدني، ونظراً لعدم تقديم السلطة الوطنية خدمات اجتماعية في قطاعات تنموية مختلفة، إضافة لعدم إمكانية وصول خدمات السلطة الوطنية إلى الكثير من المناطق البعيدة والمهمشة، علاوةً على ذلك عدم قدرة السلطة على إيجاد قدرات ومصادر مالية لتأمين كافة الخدمات الاجتماعية إن التوجه المستقبلي لعمل منظمات المجتمع المدني يتجه نحو تعزيز دورها في التعبئة والتأثير في السياسة العامة، وانه فرض دور أكبر على الدولة في تحمل مسؤولية تقديم الخدمات، في المقابل تسعى المنظمات المجتمعية لتعزيز أدوارها الأخرى على صعيد التعبئة والتأثير، إضافة للتنقيف المدني والانتقال الديمقراطي، بينما الواقع الحالي ما زال يعكس أولوية استمرار تقديم الخدمات نظراً للاستثمار أهمية هذا الدور في تحقيق مضمون المرحلة الانتقالية، التي تعبر عن عجز السلطة الوطنية والقطاع الخاص على تأمين جميع الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي (عبد الهادي، 2000).

ترى الباحثة أن أساس التقدم والنجاح والدور الفاعل للمؤسسات النسوية والحراك النسوي قائم على أساس العلاقة التكاملية بين كل من المؤسسات والسلطة بما فيها الأحزاب حينها يمكن أن تشكل أرضية يبني عليها قاعدة جماهيرية متينة قادرة على إحداث التغيير المنشود إليه.

#### المعيقات القانونية:

ومع دعوة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الإصلاح في عمل المؤسسات النسوية، فقد برز اتجاهين تمثل الأول في اتساع المنظمات الإسلامية داخل المجتمع الفلسطيني، وتزايد أعداد

الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية، وارتفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية إلى 200 وارتفع عدد الوكالات الدولية من 3 إلى 29، وكنتيجة لهذا التوجهات ظهرت المنافسة على الموارد البشرية المحلية وظهر نوع جديد من المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي، تميز بانعدام وجود روابط له مع المجتمع المحلي وعدم تمثيل أية فئات اجتماعية بينما انحصر جل عملها في تنفيذ أنشطة حصلت على التمويل من الجهات المانحة أو لحسابها. إلا أن القوانين الفلسطينية عموماً، لا تزال تجحف بالمرأة الفلسطينية، بالنظر لها بصورة مختلفة على أساس الجنس، وهناك ملاحظات تتعلق بالتمييز القانوني ضد النساء، في ما يطلق عليه: قانون الأحوال الشخصية، المستمد من قوانين قديمة لم يجر تعديلها، وهي نصوص ليست ذات صلة بالمشاركة في صنع القرار مباشرة ولكنها تؤثر فيه، مثل القوانين المتعلقة بالنفقة والميراث، فهي قوانين تنظر للمرأة انطلاقاً من قوانين اجتماعية سائدة، وانطلاقاً من النظر للمرأة والرجل من منظور اجتماعي يفرق بينهما، مما يساهم في مجمل نشاط المرأة، ومشاركتها في الحياة العامة، بما في ذلك تولي المرأة للوظائف العامة، و مشاركتها في الحياة السياسية، التي هي البوابة الواسعة لإزالة التمييز ضد المرأة.

ترى الباحثة أن القوانين تلعب دوراً رئيسياً في رفع الظلم عن المرأة ودور أساسي في حفظ حقوقها بكافة الجوانب وضرورة التعديلات واجبة ولكن هذا لا يعني أن نلغي مرجعيتنا الدينية المنطلقة من الشريعة الإسلامية ومواءمتها للواقع الحالي فهناك بعض المسائل القانونية يؤخذ الزمان والمكان بعين الاعتبار دون الحاجة لمرجعيات واتفاقيات دولية .

يصعب قيام المؤسسات النسوية بممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدون احترام حقوقها القانونية وهو الذي يعد خطوة أولى لدعم مشاركة المرأة في شئون المجتمع والدولة. ويحتاج رفع وعي المرأة بحقوقها القانونية إلى آليات التمكين والتفعيل. ويساهم التمكين في إزالة المعوقات المؤسسية التي تحول دون وصول الأفراد إلى فرص تنمية وكذلك تدعيم العوامل التي من شأنها أن تسهل وصول الأفراد لهذه الفرص. ويهدف التمكين إلى التأثير في المؤسسات كـمخرج منتظر من عملية التمكين" و "اتجاه عملية التغيير من أسفل إلى أعلى" تعتبر من العوامل التي

تميز بين التمكين والتضمين الاجتماعي أو المشاركة. ويمكن القول أيضا في ضوء هذا الاختلاف أنه يمكن النظر للتضمين الاجتماعي على أنه خطوة سابقة على التمكين، وبالتالي لا يمكن تحقيق التمكين دون التأكد من توافر درجة معينة من التضمين الاجتماعي باعتبار أن التهميش هو حالة من الضعف النسبي، والتغلب على تلك الحالة يتيح مقومات القوة للفقراء. لقد تبلورت إستراتيجية التمكين مند مؤتمر بكين عام 1995 إذ سيست المادة 181 قضية التمكين واعتبرت أن تحسين وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عامل أساسي في سبيل تكوين حكومة شفافة ومسؤولة، حيث أن مشاركة المرأة تحقق توازن يعكس بشكل صحيح التكوين الطبيعي للمجتمع والذي من شأنه أن يحقق مبادئ الديمقراطية والأداء الكفاء (مؤتمر الأمم المتحدة الرابع، 1995).

تتفق الباحثة في ما سبق عن أهمية وضرة التعديلات القانونية والتي تحجب بحق المرأة في الكثير من القضايا إلا أن المحاولة في استصدار مسودات لتعديل القانون الشخصي من قبل بعض المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني يحتاج أولا إلى مراعاة الشريعة الإسلامية والتي تعتبر مرجعية القاعدة وبحاجة لاستطلاع لرأيها العام في تلك التعديلات والسير مع الأغلبية لأننا في النهاية نحن مع رغبات واحتياجات النساء في بيئتنا الجغرافية المحلية ولا نحتاج لتعميم قضايا وأجندات عالمية على عالمنا المحلي فكل بقعة من الأرض تعكس احتياجات نسوية معينة ولا يمكن أن يعم التجانس في تلك العوالم.

### المعيقات الاجتماعية:

بالرغم من الدعم المعنوي اللفظي الذي قدم للمرأة الفلسطينية والعربية، إلا أن نظرة المجتمع متمثلة في العائلة والأحزاب والتنظيمات للمرأة لم تتغير ولا زالت تقتصر على الكلام فقط، فالعائلة تدعم بشكل تقليدي دور الرجل وتقيد دور المرأة الفلسطينية ولم تتل المرأة حقها في الحصول على المؤهلات العلمية التي ربما تساعد في الوصول إلى مناصب فاعلة ومؤثرة في المجتمع (عواد، 2008).

المجتمعات العربية ما زالت مجتمعات ذكورية تمنع المرأة من ممارسة أعمال بعينها وتراها الطرف الضعيف الذي يحتاج إلى رعاية وحماية من قبل الرجل، الزوج، الأب، أو الأخ الذي يحدد مساحة مشاركة المرأة في الحياة العامة وتتنظر المجتمعات الذكورية لمسألة امن المرأة باعتباره مسؤولية الرجل، رغم أن الواقع يؤكد أن أمن المجتمع كله مسؤولية الطرفين. ويتأسس العوامل المعيقة اجتماعيا الاتجاهات والعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع التي تؤكد أدوار محددة بشكل صارم لكلا الجنسين حيث تنتظر للمرأة كزوجة وأم بشكل أساسي وتعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية والعقلية، وأنها انفعالية بطبيعتها وتحتاج إلى حماية من جانب الرجل (الأب، الأخ، الزوج) في حين تنتظر إلى الرجل على أنه أكمل عقلا من المرأة وأكثر حكمة وتدبرا وأحسن تصرفا. ومن المجالات التي ترتبط بالمعوقات الاجتماعية نظرة المجتمع لمؤسسات النسوية والتمييز في المعاملة بين الرجل والمرأة، ومحدودية مجالات عمل المؤسسات النسوية، وانخفاض فرص مساعدتها للمرأة الفلسطينية بشكل عام، وتخوف المجتمع من المؤسسات النسوية والشك في أهدافها، إذ احتل هذا المجال المرتبة الأولى في نتائج دراسة (الرشد ودولة، 2001) المرتبط بالمعوقات الاجتماعية وبنسبة موافقة بلغت 81.8% وعدم توافر التسهيلات والعوامل المساندة والتجاهل العام لخصائص المرأة المميزة (إبراهيم، 2005).

تري الباحثة أن المرأة يجب أن يكون لديها الإرادة الذاتية لإنتاج أعراف جديدة خالية من المفاهيم الدينية المغلوطة وثقافة العيب تسهل عملية التغيير نحو واقع نسوي فاعل في كل المستويات وعلى كل الأصعدة.

### المعوقات الاقتصادية (التمويلية):

إن المؤسسات النسوية لا تختلف كثيراً عن غيرها من منظمات المجتمع المدني ومثلها مثل غيرها من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وتمول المؤسسات النسوية بشكل رئيس من الخارج ومن الممولين الأجانب، حيث تحظى قضايا المرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان بقدر كبير من التمويل، ومن نماذج مصادر التمويل الاتحاد الأوروبي، صندوق تحقيق الأهداف الألفية للتنمية

الممول من الحكومة الإسبانية، وحدة الأمم المتحدة للمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة فورد خدمات الإغاثة الكاثوليكية عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية، مؤسسة الألمانية، برنامج التعاون الإيطالي غيرها الكثير من المؤسسات الأجنبية. إذ يشكل التمويل أهم نقاط القوة والضعف لدى المؤسسات النسوية، وهناك أنواع من التمويل الخارجي منها تمويل جوهري ولا يتدخل الممولون في كيفية التصرف في الأموال للمؤسسة المدعومة ومدته تبلغ ما بين 4-5 سنوات. وهناك تمويل مشاريع ويكون بتقديم مقترحات مشاريع للجهات الأجنبية المانحة وإذا أقرت هذه الجهات المقترح يتم تمويل المشروع للمؤسسة النسوية أو غيرها ولأجل الحصول على التمويل بهذه الطريقة يكون أهم بند عند المؤسسة الأهلية أو النسوية ذكر مصادر التمويل السابقة للمشاريع المنفذة. أما التمويل الداخلي فهناك أمثلة على مؤسسات محلية؛ مثل التعاون ومؤسسة تطوير وجمعية قطر الخيرية وهي جمعية قوية وهناك البنك الإسلامي للتنمية والإغاثة الإسلامية ولكن اهتماماتها تنصب على أمور كثيرة أقلها موضوع النساء والمؤسسات النسوية. يوجد مركز يسمى تطوير المؤسسات الأهلية (وكان تابعا لمؤسسة التعاون سابقا) وهو ممول من البنك الدولي (الحراني، 2014).

ترى الباحثة أن التمويل هو أساس استمرار المؤسسات النسوية في ظل ضعف تمويلها الذاتي ويعتبر عامل قوة في استقطاب القاعدة بالتزامن مع سوء الأوضاع الاقتصادية إلا أن التمويل أصبح يخضع لعدة اعتبارات وشروط تصل حد تحديد هوية المستفيدات وفرض أجندات خاصة بالمولين أو طرح برامج لا تحاكي احتياجات النساء غالبا ورغم ما سبق هناك واقع تنافسي من قبل بعض المؤسسات للحصول على التمويل للبقاء على ديمومتها في سوق يبيع ويشترى بقضايا المرأة لصالح أغراض شخصية بغض النظر عن المعاناة الحقيقية للنساء بالاضافة الى سياسة خلخلة الجوانب الثقافية لضرب قيم المجتمع.

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 عبئاً على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال قيامها بسد الفراغ القانوني والمؤسساتي، لغياب المؤسسات الرسمية في مجالات التعليم والصحة وحل النزاعات، كما أخذت على عاتقها مقاطعة البضائع الإسرائيلية،

وتعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين المجتمع، وتعزيز التنمية، وخلال الانتفاضة بدأت بعض المؤسسات المانحة مباشرة عملها في الأراضي الفلسطينية، وبدأت تقديم بعض الدعم لمنظمات المجتمع الفلسطيني، وهذه المنظمات مثلت غالبية دول العالم بالإضافة إلى أمريكا وأوروبا عند تناول البرامج والأنشطة والمشاريع التي تقدمها منظمات المجتمع الفلسطيني يلاحظ بأنها تركز وبشكل كبير على التدريبات، وذلك كون المشاريع الممولة من الخارج تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطية والانفتاح على الآخر ومجالات التربية للأطفال والشباب وفق المفاهيم الغربية، ومن الأمثلة على ذلك مواضيع لم تكن ذات اهتمام أو احتياج كمواضيع الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي والتعليم البديل، إذ اعتبر العديد من الكتاب والباحثين أن التمويل الخارجي استعماراً من نوع آخر. حيث عبر عن ذلك نخلة (1990) أن الدور الذي يلعبه التمويل والمساعدات الخارجية بعمل سماسرة التنمية الذين يعملون على تلبية توجهات وأفكار وأهداف الدول التي يأتون منها، ويعملون على نشر مصطلحات وقيم وثقافة بعيدة عن ثقافة المجتمع الفلسطيني، كما أن غالبية التدريبات التي يشجع الممولين على تنفيذها لفئة الشباب أو غيرهم من الفئات بأنها تدريبات غير معروفة النتائج (أبو عمرو، 2001).

### المعيقات الشخصية

وتورد البيطار (2005) إن أسباب العزوف لدى المرأة عن المشاركة في العمل الاجتماعي المدني والنسوي في فلسطين، يتعلق بعدم توفر الدافع الشخصي، وعدم الشعور بالانتماء، وعدم توافق الاهتمامات الذاتية مع أهداف ونشاطات المؤسسة، وعدم مراعاة المؤسسة للوضع الاقتصادي للمتطوعين، وعدم مصداقية بعض المؤسسات. وهي معيقات مرتبطة بالمرأة نفسها ومن هذه المعوقات الظروف العائلية وأثرها على توسيع القاعدة الجماهيرية للمرأة، فضعف قدرة بعض النساء على تنظيم الوقت للموامة ما بين العمل الوظيفي والأعباء الاجتماعية والعائلية، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى تدني رغبة بعض النساء في المشاركة بسبب الخوف من الفشل، وعدم الثقة بالنفس، وارتفاع معدل خروج المرأة المتكرر من العمل لأسباب مختلفة منها الزواج والتفرغ لتربية الطفل مما لا يكسبها الخبرة الكافية أو الفرصة للتدرج في السلم الوظيفي. وبناء على ما تقدم فقد

اختلفت الدراسات بتحديد أهم المعوقات الاجتماعية لعمل المؤسسات النسوية وخصوصاً تلك التي تتعلق بعمل المرأة خارج المنزل فهي صعوبات وظيفية أم اجتماعية أم نفسية وجاءت هذه الاختلافات نتيجة طبيعية لدور المرأة ولما يكن لها مجتمعا وأسرته ومؤسساتها التي تعمل بها حيث جاءت الدراسات لتثبت ذلك من حيث صراع الأدوار وما يسببه من ضغوط اجتماعية حيث تحاول المرأة جاهدة أن توفق بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة ويزداد هذا الصراع بازدياد حاجاتها ودوافعها النفسية الاقتصادية والاجتماعية وبحثها عن ذاتها ودورها في المجتمع وفي الحياة العامة (عواد، 2008).

ويؤكد الشهراني وجود عدد من المعوقات أمام الأفراد في المشاركة النسوية منها الاهتمام بالوضع الذاتي المادي والأسري أو البحث عن الرزق وتفضيله على المشاركة النسوية، وعدم حصول الأفراد العاملين في المشاركة النسوية على تعليم كافي ودعم انتشار الوعي بأهمية المشاركة النسوية، وخوف الأفراد من الحساسية الاجتماعية نتيجة للالتحاق بالمشاركة النسوية وعدم وجود حوافز مادية ومعنوية للعاملين في المجال التطوعي على ما بذلوه من جهود في المشاركة النسوية (الشهراني، 2006).

وتذهب سند إلى تحديد بعض الأسباب التي تحول دون مشاركة المرأة في المشاركة النسوية مثل غياب الفهم لدى المسؤولين بالمؤسسات أو المجتمع بدور عمل مؤسسات المرأة، وغياب الاحترام العام للتطوع والمتطوعين، ومعارضة الزوج لانضمام زوجته إلى الجمعيات، وعدم رغبة المرأة المشاركة في المشاركة النسوية نتيجة كثرة المسؤوليات العائلية، وتعارض مواعيد العمل مع فترة ممارسة الأنشطة التطوعية، وصعوبة الحصول على مواصلات للوصول إلى هذه الجمعيات، وعدم قدرة المرأة على التوفيق بين المهام والأعمال، وعدم اقتناع الأقارب والمحيطين بأهمية المشاركة النسوية (سند، 2009).

أما الصغير فيصنف العوامل التي تعوق مشاركة الفرد في المشاركة النسوية في ثلاثة أصناف عوامل تتعلق بالمتطوع منها: عدم وجود وقت فراغ لدى المرأة بسبب انشغالها بأمر حياته

الشخصية وأمور المعيشة، أو الخبرة السلبية السابقة للمتطوع والتي تجعله يتراجع عن المشاركة، وانتشار نسبة الأمية سواء العامة أو الثقافية أو الاجتماعية والسياسية عوامل تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية منها: عدم إعلان المؤسسة عن حاجاتها للمتطوعين، ووجود تنافس بين المتطوعين والموظفين قد يؤثر على مستوى أداء الأعمال المرتبطة بالرعاية أو التنمية الاجتماعية (المكي، 2005).

ترى الباحثة أن مواقع التواصل الاجتماعي احتلت مرتبة وأولوية عالية في خصوصيات ووقت المرأة الفلسطينية مما أدى إلى فتور عام في المشاركة النسوية ولا بد أن نلاحظ أن هناك ديناميكية في أولويات واحتياجات وتوجهات النساء في فلسطين بشكل خاص لسرعة الأحداث والمتغيرات يختلف باختلاف الزمان والمكان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات النسوية التي تحتاج إلى وقفة لتقييم الأداء والمهمات وبناء خطة مستقبلية توائم المزاج العام للقاعدة الجماهيرية.

#### المعيقات الثقافية:

لا يُعد الدين الإسلامي ممانعا لنشاط المرأة وعمل مؤسساتها، فقد أنصف الإسلام المرأة وأعطاه حقوقها، فأصبح لها حقّ التملك، والأهلية الكاملة في الالتزامات والحقوق العامة، فعلى سبيل المثال، شاركت المرأة في الكثير من الأعمال زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- والخلفاء الراشدين مثل أسماء وعائشة ونسبية بنت كعب، ولم يقتصر دورها على الأعمال المدنية فحسب، بل شاركت الرجل في الحروب كالخنساء ولم تخل غزوة من نساء يسعفن الجرحى ويعملن على نقل المؤن والسلاح إلى الجيش. كما قلد الرسول -صلى الله عليه وسلم- بنت قيس الغفارية قلادة تشبه الأوسمة الحربية الآن على حسن بلائها في غزوة خيبر، وهناك من قمن بأدوار مشابهة في العصور التالية الأموي، العباسي، وغيرها (إسماعيل، 2005)

ولكن المرأة ومؤسساتها النسوية تاريخيا عاشت وما زالت بحكم صفاتها التشريحية والفسيولوجية أسيرة الوظيفة التقليدية لها كأم وربة بيت وزوجة بدرجات متفاوتة، وبالرغم من كون

التاريخ يصف لنا نساء شاركن في مناصب المجتمع العليا، فمنهن من كن ملكات على شعوب ومنهن من كن رائدات في العلوم، إلا أن هذا كان الاستثناء وليس القاعدة، فلا زال السواد الأعظم من النساء ينظر إليهن من إطار ضيق يقتصر على تلك الوظيفة التاريخية، ونحن هنا لا نقلل من قيمة أو أهمية هذا الدور الوظيفي الهام، إلا أن المرأة يجب أن لا تبقى أسيرة لتلك التابوهات التاريخية فمنذ مطلع القرن العشرين ظهرت الحركة النسوية وتبلورت معالمها من حيث المطالبة بالمساواة بين الجنسين وتأثرها بالأفكار الاشتراكية والحركات العمالية التي كانت في أوج ازدهارها، وقد نادت هذه الحركات بالمساواة المطلقة وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الذكر والأنثى بغض النظر عن الطبيعة البيولوجية والسيكولوجية للجنسين والتي أوجدتها عوامل ثقافية وتاريخية فقد كانت نظرة هذه الحركات للتمييز بين الذكور والإناث كنتاج التفسير الخاطئ للتاريخ والتشئة الاجتماعية المتحيزة وإن الرجل والمرأة نوع واحد (هاشم، 2007)

ترى الباحثة أن الدور الذي فرض على المرأة بغض النظر عن تصنيفاتها البيولوجية ترأسه ثقافة أبويه استمدت قوتها من تفسيرات مغلوبة للعادات والتقاليد والدين أنتج ظلم مجتمعي ثقافي وهي بحاجة لثقافة ومرجعية تعيد الاعتبار لإنصاف المرأة وتصحح المسارات المغلوطة.

تمثل الاعتبارات الحزبية والعائلية والعشائرية والجهوية والمناطقية باعتبارها عناصر هامة وبارزة في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي، تمثل قيوداً ومعوقات عن التوجه نحو مزيد من المشاركة الفاعلة والانفتاح والتطور السياسي. وقد أبرزت التجربة الفلسطينية ذلك بشكل لا يقبل التأويل في عملية ترشيح المرأة، وهو الأمر الذي أكدته كذلك تجربة المرأة في المجالس البلدية والقروية المعينة من قبل السلطة، فرغم تعيين السلطة لأعضاء هذه المجالس إلا أنها استثنيت المرأة حتى وقت قريب وعينت فيما بعد عدد بسيط من النساء في بعض المجالس أو ذاك . إن مشاركة المرأة لمتحفظ بالنجاح نتيجة لهذه الاعتبارات، فإن قضية المشاركة السياسية للمرأة تظل أبرز الإشكاليات فيها (هاشم، 2007).

وعلى الجانب الآخر المتعلق بالخطط والبرامج بعيدة المدى والتي تسعى بالنهوض بأوضاع المرأة، وتستهدف التأثير الإيجابي على البيئة التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الكفيلة بوضع قضايا المرأة على سلم الأولويات وقدم المساواة مع الرجل. إن نجاح المرأة الفلسطينية في الوصول إلى مستوى متقدم من المشاركة وتالياً الوصول إلى قيادة الهرم السياسي والسلطة التشريعية وغيرها من المواقع الريادية، ما زالت تعترضه الكثير من العقبات والعراقيل والصعوبات لعل أبرزها:

- 1- إن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعاً ذكورياً، فالموروث الثقافي ما زال يقف عائقاً أمام المرأة لانتزاع حقوقها، لجهة أنها مواطنة تتمتع بكافة حقوق المواطنة.
- 2- وإلى جانب أن المجتمع الفلسطيني مجتمعاً ذكورياً فهو أيضاً مجتمعاً أبوياً يحدد به الأب وشيخ العشيرة، المشاركة من عدمها.
- 3- إن القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات، إلى جانب القوانين الأخرى تفرض قيوداً على المشاركة السياسية. وأثر تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية والتي تؤدي إلى قلة فرص نجاح النساء في الانتخابات، ففي مجتمع ذكوري/أبوي لن يكون التصويت لصالح المرأة.
- 4- إن المجتمع المدني الفلسطيني ما زال دون مستوى الاهتمام بقضية المرأة، فالمؤسسات النسوية الفلسطينية وإن كانت قديمة نسبياً، إلا أنها مشتتة، وأحزابه السياسية لم تول المشاركة السياسية للمرأة اهتماماً استثنائياً إلا في الأدبيات والتنظير فحال المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية سيما اليسارية منها هو حالها في المجتمع. والمؤسسات المهنية ما زالت حكراً على الرجال بشكل عام.
- 5- إن وعي المرأة لقضيتها لحقوقها ودورها، ما زال وعياً ناقصاً فالثقة بقدرة المرأة على القيام بالدور قيادية ما زالت محدودة، فأصوات الناخبات تذهب إلى مرشحين وليس إلى مرشحات في العام (هاشم، 2007).

ترى الباحثة أن الخطاب النسوي المقدم من المؤسسات النسوية يتمحور حول الفكر الليبرالي وفكرة سيطرة واضطهاد النظام الرأسمالي للمرأة واضطهاد النظام الأبوي وسيطرة الرجال على النساء في حين أن النسوية الإسلامية غابت عن الساحة في ظل الانقسام السياسي وهناك ضرورة لتجديد دماء الحاضنة النسوية برؤى وأهداف جديدة تواكب هموم وطموح المرأة الفلسطينية التي تعاصر العديد من المتغيرات الالكترونية والسياسية والاقتصادية ثقافية اجتماعية.

### النظريات المفسرة للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية

#### نظرية الدور:

وتأخذ التفسيرات النظرية للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية أبعاداً عدة فهي محاولة لتفسير سلوك إنساني يقوم به الفاعل الاجتماعي ضمن تصورات مسبقة عن ذلك السلوك، ولا يمكن لأي باحث الادعاء بأن المشاركة النسوية مجرد سلوك عشوائي غير مخطط له، ويمكن تقسيم المشاركة النسوية إلى قسمين مترادفين يؤثر كل منهما في الآخر، فالقسم الأول المشاركة النسوية الفطرية والمستندة في أساسها إلى ضرورات الحياة الاجتماعية التي يعيش بها الفرد، والقسم الثاني هو المشاركة النسوية المقصود الذي يركز على أسس وقواعد عامة، وأهداف يريد الفاعل تحقيقها من خلال المشاركة النسوية (العنزي، 2006).

ويمكن تأويل مشاركة المرأة في النشاطات النسوية كفاعلة في المجتمع حيث إن حاجة المرأة إلى علاقاتها مع الآخرين، وشعورها بأن تقديم أي أفعال أو جهد إلى الجماعة التي تنضم إليها، إنما يكون ضمن تصور محسوب للعوائد التي ترجع عليها، سواء كان ذلك بالاحترام والشهرة والتقدير، أو أية جزاءات تراها المرأة مناسبة لها تدفعها للانضمام لبعض الأعمال التطوعية. وهناك العديد من النظريات التي تفسر مشاركة المرأة في العمل التطوعي داخل مؤسسات المجتمع المدني والتي يمكن الاستفادة منها في هذا الدراسة، وقد اعتمدت في هذه الدراسة (نظرية الدور)، وهي كما ذكرته درويش (2008) التي تركز على مفهوم الدور الذي تمارسه المرأة المتطوعة عند قيامها بالمشاركة النسوية داخل مؤسسة معنية، مع إبراز صورة التفاعلات المرتبطة بسلوك المرأة

المتطوعة والدوافع والتوقعات والمهارات التي يمكن أن تمارسها المرأة المتطوعة عند تطوعها في مؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي يظهر دور المرأة المتطوعة ضمن مركز اجتماعي تقوم من خلاله بأفعال معينة مرتبطة بمركزها الاجتماعي، تستطيع من خلالها إشباع حاجاتها في المجتمع وسد الثغرات لديها، من خلال تفاعلها مع مجموعة من الأفراد ضمن المركز الاجتماعي الذي تؤديه المرأة المتطوعة عند قيامها بدورها الأساس كمتطوعة. وقد ينشأ عن هذا الدور الذي تؤديه المرأة المتطوعة تعارض أو صراع أدوار بين القيام بالمشاركة النسوية وعدم القدرة على التوفيق بينه وبين الأنشطة الأخرى، وبالتالي تظهر عقبات أو مشاكل تحول دون مشاركة المرأة بكفاءة وفاعلية في دورها التطوعي داخل المجتمع. ولذلك يمكن للمرأة المتطوعة تجنب هذه العقبات عن طريق قيامها بالتوفيق بين واجبات ومسؤوليات دورها في المشاركة النسوية والأدوار الأخرى، وكذلك إيجاد الآليات والطرائق المناسبة التي تسهل إنجاز دور المرأة في المشاركة النسوية داخل مؤسسات المجتمع المدني. عوامل تتعلق بالمجتمع منها: فقد يعتبر البعض قضاء أبنائهم وقتهم في أعمال تطوعية يبعدهم عنهم وبالتالي قد تضعف علاقاتهم بأسرهم، عدا عن وجود قصور معرفي عن دور المتطوعين في المجتمع، إذ لا بد من مزيد من الجهد ليدرك أفراد المجتمع فائدة المساهمة في الأعمال المتصلة بالرعاية والتنمية الاجتماعية، وعدم إعطاء المجتمع التقدير الكافي لما يبذله المتطوع من حماسة فيشعر بأنها غير مهمة من وجهة نظر الجميع (درويش، 2008).

### النظريات المفسرة للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية على مستوى المؤسسات (نظرية الأعمدة المتوازية)

يفيد الرشود 2007 بأن نظرية الأعمدة المتوازية تقوم على فكرة مؤداها أن كثيرا من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج ضخمة للرعاية قد لا تستطيع مع إمكانياتها المتواضعة أن تفي بتحقيقها، وتتادي هذه النظرية بأنه يجب على الهيئات التطوعية أن تؤدي ما يمكنها تأديته للحالات التي ترعاها وأن مسؤولياتها هي رعاية الحالات التي تتقدم لها رعاية تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية. وتفيد النظرية أنه لا يمكن قيام مجتمع بتحقيق الرفاهية المجتمعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة والهيئات الحكومية من جانب والهيئات الأهلية من

جانب آخر، فكلاهما متمم للآخر، شريطة أن لا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلتا الجهتين الحكومية والأهلية، ولا تتعارض مع بعضها البعض. فإذا أخذت الدولة على عاتقها على سبيل المثال مسؤولية التعليم الابتدائي فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعها وتوفير مكان لكل تلميذ، ومن هنا تبدأ في الميدان جهود المؤسسات الأهلية والحلول الذاتية التي يقدمها الناس طوعية. وأرى أن هذه النظرية ترتبط بموضوع الدراسة من خلال إظهار التعاون المشترك بين القطاعين الحكومي والأهلي، حيث تركز على أهمية التشارك والتعاون وتوزيع المهام والمسؤوليات بين الجهتين، وذلك من خلال إيصال الخدمات لفئة كبيرة من المجتمع وذلك عن طريق تطوع فئة كبيرة من الأفراد داخل الجهات الحكومية والأهلية، لتقديم خدمات تطوعية في كثير من المجالات، فكل منهما يكمل الآخر دون تعارض أو حدوث إشكال في تقديم هذه الخدمات، وإن أي تعارض أو إشكالية بين الجهات الحكومية والأهلية، يؤدي إلى إعاقة المشاركة النسوية، وبالتالي حرمان فئة كبيرة من هذه الخدمات.

#### الدراسات السابقة:

#### الدراسات العربية:

دراسة جيان فرانثيسكو كوستانتيني إسطفان سلامة، ماهر عيسى (2015): بعنوان دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين - تحديث 2015 حيث بينت الدراسة انه يوجد قرابة 800 منظمة مجتمع مدني في جميع أنحاء فلسطين 57% من هذه المنظمات تعمل بشكل حصري في المنطقة المحلية: قرية واحدة، مدينة أو في بعض الحالات، مقاطعة أو محافظة بينما 28% من منظمات المجتمع المدني تعمل ضمن منطقة واحدة، أما 14% منها فقط فتعمل في كل أنحاء فلسطين. ويشير توزيع الأنشطة إلى أنه حتى لو كانت جميع المنظمات تعرف نفسها بأنها "منظمات غير حكومية" وتتنافس للحصول على التمويل، فإن ما يقرب من 60% من هذه المنظمات مماثلة أكثر لما يسمى "المنظمات المجتمعية القاعدية" أو مجموعة المساعدة-الذاتية التي أنشئت من قبل مجموعة من الناس لحل مشاكلهم المحلية، غير المنظمات غير الحكومية أو

المنظمات الوسيطة الأخرى التي أنشئت لدعم المصلحة العامة الأوسع والسائدة" بشكل مختلف" من أعضاء المنظمة أو" الخارجية". وتشمل عددًا كبيرًا نسبيًا من المنظمات - التي تتراوح بين المنظمات النسوية المناصرة للمرأة إلى جمعيات النساء المسلمات المشاركة في بعض الأنواع الرئيسية من الأنشطة: المناصرة حول حقوق المرأة والتعليم وتمكين المرأة، والمنظمات المجتمعية القاعدية الخاصة بالمرأة، والدفاع القانوني وحماية المرأة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأجريت على هيئة مكوزنة من (325) مؤسسة وعند مراجعة نقاط القوة فإن التركيز على القضايا المتعلقة بتقديم الخدمات (خصائص الخدمات والموظفين) يعتبر واضحًا بين منظمات المستوى الثاني. بالإضافة إلى ذلك، عبّرت المنظمات عن موقف أقوى لتحديد نقاط القوة في الطريقة التي يتم بها مواجهة المعوقات الخارجية (الشراكة ونوع النشاطات) كما أن الخصائص التنظيمية، مثل القيادة والمعدات المتاحة، تعتبر ذات سمة أقل وضوحًا. وعند النظر إلى المعوقات، فهناك عامل واحد فقط يعتبر بمثابة نقطة ضعف رئيسية لنسبة كبيرة من المنظمات. وهو نقص التمويل (أشار إلى ذلك أكثر من 50% من أفراد عينة الاستبيان) وقد تم ذكر وطرح انخفاض التمويل المتاح في معظم اللقاءات والاجتماعات (حتى فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الكبيرة).

تبين وتوضح هذه الدراسة إحدى أهم معوقات وتحديات المنظمات غير الحكومية والذي يعتبر نقطة ضعف رئيسية وهو نقص التمويل وهذا المعيق أيضا ورد في دراسة الباحثة بصورة واضحة بالإضافة إلى معوقات أخرى كون المؤسسات النسوية هي مؤسسات غير حكومية في مجتمع الباحثة.

**دراسة أقطم (2014):** وهي بعنوان "معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس"، حيث بحثت هذه الدراسة في معرفة درجة معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، واعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على درجة هذه المعوقات، حيث جمعت البيانات من مجتمع الدراسة باستخدام إستبانة ومقابلة أعدت لهذا

الغرض، ووزعت الاستبانة وأجريت المقابلات على عينة الدراسة في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، بلغ عددهم (473) تم إختيارهم بطريقة العينة القصدية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت النتائج تبعا لدرجة المعوقات التي تواجه المرأة في المشاركة النسوية على النحو الآتي) المعوقات الاجتماعية والثقافية، والمعوقات الاقتصادية والسياسية، والمعوقات التنظيمية والإدارية، والمعوقات الشخصية)، أما النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة، تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة في درجة معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، تبعا لمتغيرات (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، حالة التطوع للمرة الأولى)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في درجة معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، تبعا لمتغيرات (الجنس، مكان السكن).

تقاطعت دراسة أفطم 2014 في تسليط الضوء على معوقات المشاركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني وفي استخدام نفس الأدوات الاستبانة والمقابلة في الدراستين إلا أن الباحثة كانت أكثر تخصصية في كون دراستها تناولت المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية من وجهة نظر القائمات عليها والعاملات والفئات المستهدفة.

**دراسة عويضة وعمر (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى فحص المواقف والنظرة المجتمعية تجاه الحركة النسوية الفلسطينية المختلفة وقراءة وتحليل المواقف المتبناة من قبل مكونات الحركة النسوية الفلسطينية وتقييم دور الحركة النسوية ومكوناتها المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف في تطور الحركة النسوية ومكوناتها من منظور الفئات المستهدفة واستندت الدراسة على منهجية الدمج بين المنهج الكمي والوصفي والكيفي التحليلي من منظور النوع الاجتماعي وغطت الدراسة ثلاث مواقع : الضفة الغربية، الداخل الفلسطيني، وقطاع غزة، وتم اجراء الدراسة على عينة من 300 شخص في كل مناطق وقطاع غزة والداخل الفلسطيني وكانت العينة متنوعة جغرافيا من فئات وشرائح مجتمعية مختلفة ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز نتائج الدراسة المعوقات للعمل النسوي في عدم كفاية المعلومات الخاصة بالفكر النسوي مع عدم فهم

واضح للعمل النسوي والخوف من حساسية الموضوع في مجتمعنا وثقافتنا وطبيعة الأفكار المسبقة عن الفكر النسوي فأشارت الدراسة أن هناك شباب وشابات لا يؤمنون بكل مبادئ النسوية وسيطرة القيادات النسوية المتمرسات والقدامى والاستعلائية النخبوية التي تمارس أحيانا من النسويات والفصل بين الشباب والشابات في الأطر المختلفة وهناك حاجة للعمل باختلاط بين الفئتين وان المشاريع تستهدف النساء وأن الممولين يشترطون استهداف النساء فقط ومن أهم توصيات الدراسة التشبيك وإقامة نوع من التحالف والتعاون الإقليمي العربي والعالمي ورفع سقف الخطاب النسوي بحيث يضم كافة شرائح المجتمع وليس لنساء فقط .

أشارت دراسة عويضة وعمر إلى النظرة المجتمعية للعمل النسوي في فلسطين والمعوقات التي تواجه النساء في العمل النسوي من الناحية الاجتماعي وهذا ما تم الإشارة إليه من قبل الباحثة إلا أن هذه الدراسة شملت النواحي الأساسية والاقتصادية والشخصية بالإضافة إلى معرفة وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية في هذه المعوقات التي تحول دون تطوير القاعدة الجماهيرية.

**دراسة حجازي ومحمد (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المعارف والمفاهيم الخاصة بالمشاركة النسوية، وأهمية المشاركة في المشاركة النسوية، والكشف عن بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية المؤثرة على مشاركة الفتاة الجامعية في المشاركة النسوية في المجتمع السعودي، والوقوف على طبيعة المعوقات التي تحول دون مشاركتها في المشاركة النسوية، ووضع تصور مقترح لتنمية اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة النسوية في المجتمع السعودي، وقد أجريت الدراسة على عينة من (624) مشاركة واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، جاءت طبيعة اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المعارف والمفاهيم الخاصة بالمشاركة النسوية عالية جداً، ومتدنية في مهارة الاتصال لحل مشكلات المجتمع، وكذلك المهارة في حل المشكلة كمتوقعة، وليس لديها معلومات عن أنشطة الجمعيات الأهلية، وأشارت أيضاً إلى اتجاهات الفتاة الجامعية نحو الشعور بأهمية المشاركة النسوية بدرجة عالية جداً، حيث يوجد لديها اتجاهات إيجابية نحو أهمية المشاركة النسوية في اكتساب الخبرات وفي المحافظة على وحدة المجتمع

وتماسكه، وفي تنمية شخصية الفتاة وتكوين علاقات اجتماعية ناجحة وإيجاد فرص عمل أفضل ويولد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وجاءت اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة في المشاركة النسوية سلبية في عدم تلبيتها أي دعوة للمشاركة في المشاركة النسوية وضعف مبادرتها للقيام بالأعمال التطوعية وعدم حرصها على حضور ندوات تحت على المشاركة النسوية، وعدم تشجيع زميلاتها للانضمام للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وكانت أهم المعوقات الاجتماعية في هذه الدراسة هي معارضة ولي الأمر أو الزوج وانخفاض وعي الأسرة بأهمية المشاركة النسوية وعادات وتقاليد الأسرة وكثرة الأعباء المنزلية والأعباء الدراسية. فيما كان من أهم المعوقات الاقتصادية انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة وارتفاع تكاليف المعيشة ورغبة الأسرة في تشغيل الفتاة وحاجة المتطوعة إلى حوافز مادية وانتشار الفقر، وكان من أهم العوائق الثقافية شيوع السلبية والمادية وانحصار الجماعية وخاصة في محيط العلاقات الاجتماعية، وكان من أهم المعوقات الديموغرافية هي الحاجة إلى جهة مختصة لتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية والاهتمام غير الكافي بدور المرأة في التنمية وقلة عدد الجمعيات الأهلية، وعدم وجود قاعدة بيانات عن التطوع، وكانت النسبة الأكبر من المعوقات بالنسبة للفتاة الجامعية هي إسناد الجهود التطوعية لأفراد غير متخصصين، وعدم وضوح أولويات العمل للمتطوعات ونقص الخبرة والمهارة مما يعوق المشاركة النسوية، وكانت الدراسة توصلت إلى مقترحات لتنمية اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المشاركة النسوية تتمثل في الإكثار من الندوات عن المشاركة النسوية وتحديد دور رئيسي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية المشاركة النسوية، وتحديد إستراتيجية تعمل على إزالة كافة المعوقات ومراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالمشاركة النسوية.

كون المجتمع السعودي هو جزء من العالم العربي الذي يتصف بخصائص اجتماعية وثقافية مشتركة وكون دراسة محمد وحجازي تتحدث عن اتجاهات الفتاة الجامعية نحو المعارف والمفاهيم الخاصة بالمشاركة النسوية وعلى طبيعة المعوقات التي تحول دون مشاركتها في المشاركة النسوية فهناك تقاطع في تناول بعض المعوقات في دراسة الباحثة مثل المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمع آخر .

**دراسة المالكي (2010):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات عينة الدراسة ومدى ممارستهم للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وإيضاح أهم مجالات المشاركة النسوية المتاحة للمرأة في المجتمع السعودي، والوقوف على أهم العوامل التي تدفع المرأة للعمل في المجالات التطوعية في المجتمع السعودي، ومعرفة أبرز العوائق أمام عمل المرأة التطوعي، وإيضاح أثر المتغيرات الديموغرافية على مدى إدراك عينة الدراسة لمجالات المشاركة النسوية، وقد أحرقت الدراسة على عينة من (235) مشاركا وتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت النتائج الدراسة وفق الآتي: إن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية نحو المشاركة النسوية، وإن (57.6%) من عينة الدراسة ترى أن نجاح المشاركة النسوية مرتبط بمدى التفريغ له، وافق جزء من العينة على وجود تأثيرات مادية وأسرية سلبية على المتطوعة بنسب (50.6%) و (50.3%) على التوالي، وأن الدافع الأساسي للتوجه نحو المشاركة النسوية من وجهة نظر العينة، اكتساب خبرات ومهارات جديدة، والرغبة في تقديم المساعدة للآخرين، وتشكل المواصلات اكبر عائق يواجه المتطوعات حيث حصلت على موافقة العينة بنسبة (70%)، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو المشاركة النسوية لفئات الحالة الاجتماعية للمستجيبين وأن الفروق لصالح الغير متزوجات.

أشار المالكي إلى المشاركة النسوية وإلى العوائق التي تواجه المتطوعات في المؤسسات النسوية في المجمع السعودي وتتقاطع دراسة الباحثة في تناول أبرز العوائق والمعوقات أمام تطوير القاعدة النسوية للمؤسسات النسوية في مجتمع آخر في فلسطين.

**دراسة سند (2009):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية في المجتمع البحريني وهي المعوقات الذاتية والاجتماعية والثقافية والمعوقات التنظيمية والإدارية، كذلك الوقوف على دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تطوير العمل التطوعي النسائي، وتقديم مقترحات من أجل تشجيع مشاركة المرأة في المشاركة النسوية، وقد أجريت الدراسة على عينة من (157) مشاركة، وتبعت المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت هذه الدراسة أن من أبرز المعوقات الذاتية هي كثرة المسؤوليات العائلية، وتدني وعي المرأة

بالمشاركة النسوية، وعدم قدرة المرأة على التوفيق بين الأعمال والمهام المنزلية، وكذلك عدم توفر وقت الفراغ، وعدم رغبة المرأة المشاركة في المشاركة النسوية، وأما أهم المعوقات الاجتماعية للمرأة فتتمثل في ضعف التوعية التربوية والإعلامية بأهمية المشاركة النسوية، وعدم وجود حوافز معنوية تحفز المرأة المشاركة في المشاركة النسوية، وشعورها بالعزلة وعدم وجود برامج مناسبة للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، والتزام المرأة بالعادات والتقاليد، وغياب الفهم لدور المتطوعات في المجتمع، وأن من أهم المعوقات الإدارية عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية، وعدم وجود خطة تدريب للمتطوعات، وكذلك عدم وجود مقر مناسب للمتطوعات، ونقص الخبرات الفنية لدى الجمعيات، وعدم وضوح أهداف الجمعية للمتطوعين وسوء العلاقة بين المتطوعات والعاملين معهم بالجمعية.

أشارت سند في دراستها (2009) إلى التعرف على معوقات المشاركة النسوية في مجتمع البحرين العربي ويشير إلى كل المعوقات التي أشارت لها دراسة الباحثة في دراستها إلا أن الحدود المكانية والزمانية والبشرية لدراسة الباحثة مختلفة وهذا ما يمنح الدراسة أهميتها.

**دراسة العسيلي وربايعة (2009):** تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في المحافظات القدس، بيت لحم، ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية ما دور الجمعيات النسوية الإسلامية في المحافظات المذكورة سابقا وما أبرز المعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية وما أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات الإسلامية وتكون مجتمع الدراسة وعينها من جميع المؤسسات النسوية الإسلامية في محافظات القدس ورام الله وبيت لحم البالغ عددها 15 جمعية وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة لاستنباه موزعه على أربع محاور والمقابلة وقد توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات النسوية تساهم في حل المشكلات الاقتصادية وأنها تلعب دور مهم على الصعيد الاجتماعي والديني والثقافي والتربوي وكانت أبرز المعوقات التي توجه الجمعيات النسوية العوائق المالية ثم السياسية والاجتماعية وأخيراً الإدارية وذلك حسب ترتيب الدراسة ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة توفير دعم مالي لاستمرار الجمعيات تفعيل برامج مشتركة بين

الجمعيات والمجتمع المحلي لمساعدة الجمعيات لتصبح أكثر فاعلية والحفاظ على الجمعيات الموجودة في القدس لترسيخ وجود أهل القدس فيها ودعمهم.

نستطيع القول أن الدراسة السابقة قد تقاطعت مع دراسة الباحثة في دراستها أبرز المعوقات المالية ثم السياسية والاجتماعية والإدارية التي تواجه المؤسسات النسوية ولكن الباحثة أشارت لتلك المعوقات وأثرها في تطوير قاعدتها الجماهيرية وتلك الدراسة ضرورية لتطوير تلك العلاقة والنهوض بها إلى أعلى المستويات المتاحة.

**دراسة عواد (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى صياغة مؤشرات تخطيطية لتنشيط مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية في مؤسسات البحرين، وذلك من خلال تحديد العوامل: (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية) التي تحد من مشاركة المرأة في المشاركة النسوية، وتحديد انعكاسات إحجام المرأة على المشاركة النسوية، ومساعدة المؤسسات التطوعية في تنمية مواردها البشرية. وقد أجريت الدراسة على عينة من (257) واستخدمت المنهج الوصفي، وبينت النتائج إن أهم العوامل الاقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة في المشاركة النسوية: سيطرة الأنشطة الذكورية على معظم موارد المؤسسة، وانخراط المرأة في سوق العمل، وافتقار المشاركة النسوية النسوي للدعم المادي الكافي، وزيادة الأعباء المعيشية والمادية، وأوضحت النتائج أن من أهم العوامل الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في المشاركة النسوية تتمثل في الموروث الاجتماعي الذي يشجع بقاء المرأة في المنزل، وعدم التقدير المجتمعي لدور المرأة في المشاركة النسوية، والنظرة الدونية من قبل المجتمع للمتطوعات، وضعف العلاقات الاجتماعية بين المتطوعات في المؤسسة والنظرة للمتطوعة بأنها منفذة للبرامج وليست صانعة لها، وانشغال المرأة بالأعمال المنزلية وتربية الأبناء، وأن من أهم العوامل الثقافية التي تحد من مشاركة المرأة في المشاركة النسوية ضعف الوعي بأهمية المشاركة النسوية النسوي، وسيادة ثقافة التمييز بين الرجل والمرأة، ومحدودية البرامج والفعاليات الموجهة للمرأة، وضعف الدور الإعلامي حول الأنشطة التطوعية النسوية، وقلة الفعاليات والبرامج التطوعية في المجتمع، ونقص وعي المرأة بالمبادئ التي تحت على التطوع، وكان من أهم العوامل التنظيمية التي تحد من مشاركة المرأة في المشاركة

النسوية، اعتماد المؤسسات التطوعية على الأنشطة الموسمية، وعدم قدرة المؤسسة على جذب المتطوعات لعدم وجود أساليب جذب تتناسب طبيعة المرأة، وسيطرة الذكور على مجالس إدارات المؤسسات التطوعية، وعدم وجود أساليب تكريم وتحفيز المتطوعات للمشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وأوضحت نتائج الدراسة أن المتطوعات في المدن أكثر من المتطوعات في القرى، وأن النساء في سن ما قبل الزواج صغيرات السن أكثر إقبالاً على التطوع من النساء الكبيرات.

تتقاطع دراسة عواد (2008) مع دراسة الباحثة في تناول المعوقات التي تحد المشاركة النسوية في المؤسسات إلا أن دراسة عواد استهدفتها من وجهة نظر المتطوعات في البحرين وتبين الباحثة معوقات تطوير القاعدة الجماهيرية للمؤسسات النسوية من وجهة نظر المؤسسات وقاعدتها في محافظة نابلس.

**دراسة عواد (2008):** بعنوان "دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية" هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المنظمات النسوية الفلسطينية ومدى فاعلية برامجها وأنشطتها المختلفة في النهوض بقضايا المرأة خاصة على مستوى المشاركة السياسية لما لها من الأثر الكبير في عملية التنمية المجتمعية الشاملة، كما هدفت أيضاً إلى بيان مدى قبول المجتمع الفلسطيني للحضور النسائي ومشاركتهم في عالم السياسة ومراكز صنع القرار. وتناولت المشاركة للمرأة الفلسطينية من حيث بدايتها الأولى لغاية 2006. بعرض كل التغيرات التي طرأت على الحركة النسوية ومشاركتها في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية وانتخابات المجالس المحلية، وكذلك تواجدها في كل من الهيئات الرسمية وغير الرسمية، والأسباب التي أضعفت من التمثيل النسوي في الانتخابات وكذلك بيان أهمية وجود المرأة في مواقع القرار الفلسطيني. كما تناولت الدراسة أيضاً موضوع الكوتا النسوية وأثرها على زيادة المشاركة السياسية، ودور المرأة الإعلامي ومشاركتها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتناولت الباحثة مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين والتعرف بأنماطها وسماتها وميزاتها وسلبياتها. كما خلصت الدراسة إلى أن تحرر المرأة الاقتصادي والاجتماعي وزيادة تعليمها شرط أساسي في تفعيل مشاركتها

السياسية، فالمرأة التي لا تعمل والغير متعلمة تكون أكثر تبعية للرجل صاحب القرار من المرأة المتعلمة والمستقلة اقتصاديا.

أشارت دراسة عواد (2008) إلى معرفة الدور الذي تقوم به المنظمات النسوية في النهوض بقضايا المرأة خاصة على مستوى المشاركة السياسية وهنا التقاطع يكون في الحديث عن العوامل المجتمعية إلى يمكن لها أن تحد من فعالية المنظمات النسوية في تقوية وتوسيع قاعدتها وتطويرها من الناحية السياسية إلا أن الباحثة أشارت بشكل مباشر وموسع للمعوقات التي تحول دون تطوير تلك القاعدة من وجهة نظر المؤسسات وقاعدتها.

**دراسة شيخ علي (2008):** وهي بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإمكانياتها ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين وذلك من أجل التعرف على حقيقة الدور الذي تمارسه هذه المنظمات في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مدني عصري تسود فيه روح الديمقراطية والحرية والمواطنة الكاملة الواعية بين أفرادها دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو المعتقدات الفكرية وتناول الباحث مسيرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشأت نظريات المجتمع المدني في أوروبا وباقي أرجاء العالم والتغيرات التي أصابت هذه النظريات وهذا يثبت أن عملية التفاعل الفكري العالمي عملية متواصلة دون انقطاع وأن اختلفت صورها من مكان إلى آخر ومن فترة تاريخية لأخرى. على الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع الفلسطيني من الناحية العددية. إلا أنها من الناحية الفعلية ليست كذلك. فهي تمثل أقلية بالمفهوم السياسي. مما يعني سيطرة فئة على مجريات الأمور، وهذا ما تحدث عنه موسعاً في مفهومه لنظرية النخبة فهو ينطلق من وجود حقيقة تاريخية وهي أن كل المجتمعات تنقسم إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة، الأولى أقلية بيدها كل مقاليد الأمور والمناصب السياسية والثانية أغلبية، منقادة وليست صانعة قرار سياسي، وعليه فإن النظام السياسي هو الذي يجعل من المساواة حقيقة واقعية سواء أكانت المساواة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة. (نظرية النخبة) ومن المؤشرات على واقع المرأة القيادي بعد أوصلو هو نسبة الذكور للإناث في الوظائف وفي المراكز

العليا ما بعد أوسلو، وهي تشير إلى نسب -حيث لا تتوفر أرقام دقيقة في هذا المجال - إلا أنها تعطي مؤشرا على واقع الحال.

تشير دراسة الشيخ علي إلى واقع مؤسسات المجتمع المدني وتتقاطع هذه الدراسة في كون المؤسسات النسوية التي استهدفتها الباحثة هي جزء من واقع منظمات المجتمع المدني إلا أن الباحثة سلطت الضوء على معوقات تطوير قاعدة المؤسسات النسوية.

**دراسة عامر (2007):** هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى استعراض وتقييم أوضاع المؤسسات في الأراضي الفلسطينية من أجل الوصول إلى إمكانية إشراكها في صياغة الخطط التنموية بالإضافة إلى تشخيص وتحليل الأسباب الموضوعية التي تحول دون مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة خمسين مؤسسة نسوية موزعة بين حكومية وغير حكومية عاملة في منطقة الضفة الغربية وموزعة على محافظات الستة وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات واعية لجوانب الضعف التي تعترضها وأهمها عدم وجود مظلة نسوية جامعة للمؤسسات النسوية تكون مسئولة عن خطاب نسوي إعلامي موحد وإستراتيجية نسوية موحدة كذلك أظهرت النتائج وعي هذه المؤسسات إلى ضرورة تلافى الضعف الذي يعتري كادرها وأهمية توفير التدريبات اللازمة له وأيضا وعيها بأهمية الارتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية وأشارت الدراسة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من إجراءات يشكل أهم المعوقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية بالإضافة إلى النظام المجتمعي والعادات والتقاليد وعدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة وغياب القانون وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أجل تفعيل مشاركة النساء في التخطيط التنموي أهمها إنشاء مظلة نسوية موحدة وتبني إستراتيجية عمل تنموية واضحة وتغيير النظرة النمطية للمرأة من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف وتطوير المناهج التعليمية ومواصلة حملات الضغط لتغيير القوانين وتأهيل كوادر نسوية ودعمها للمشاركة في التخطيط التنموي على مستوى الحكومة. الإشارة إلى المعوقات الإدارية الداخلية التي تعيق الوصول إلى مظلة نسوية موحدة وكذلك والضعف

الموجود لدى الكوادر، وكذلك إلى المعوقات السياسية ووضع المحتل وإجراءاته التي تحول دون تطور السياسات التنموية للمؤسسات النسوية، وكذلك المعوقات الاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد.

كل ما سبق يتقاطع مع دراسة الباحثة في أبرز المعوقات للمؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية ورغم هذا التقاطع الكبير إلا أنه هناك ضرورة للتوسع في البحث عن المعوقات بكافة تنوعاتها وجوانبها وخصوصا من وجهة نظر القاعدة نفسها للوصول إلى دراسة شاملة تشير إلى تشخيص واضح للمشكلة.

**دراسة أبو فاشة (2004):** هدفت تلك الدراسة إلى تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995 و 2000، وذلك من خلال دراسة أهم جوانب المنظمات النسوية ونشاطها ومركزها على مقارنة ما تتبناه من أهداف، وما تطرحه من برامج، تم استخدام المنهج التاريخي لهذه الدراسة من خلال دراسة أهم المراحل التطور التاريخي وكذلك استخدام استبانة صممت لجمع معلومات تفصيلية عن تلك المنظمات وتم انتقاء عينة قصديه بلغت (132) لتلك المنظمات بمعايير تعكس التنوع لتلك المنظمات من حيث أهدافها ونشاطها وأشكالها القانونية ومن أهم ما تم استنتاجه في تلك الدراسة وجود القصور الذي يعتري أداء المنظمات حيث أشار إلى أنه هناك تفاوت بين الأهداف والبرامج بحيث تعكس الأهداف تطلعات طموحة للمنظمات النسوية فيما تقف إمكانيات المنظمات وخاصة محدودية مواردها المالية، وأشارت الدراسة إلى المعوقات الخارجية لعمل تلك المنظمات التي شكلت عائق وحائلا دون تقدم نوعية البرامج التي تستطيع تحقيق أهداف المنظمات وتطلعاتها المستقبلية هذا فضلا عن محافظة الكثير من المنظمات النسوية على أدوارها التقليدية، مما أضعف فاعليتها في تحقيق التغيرات التنموية المنشودة خاصة تلك المتعلقة بتمكين المرأة من ممارسة دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وبينت الدراسة أهم التوصيات في زيادة فعالية المنظمات النسوية وضرورة التنسيق بينها وتبني استراتيجيات عمل تنموية واضحة وعملية تراعي إمكانيات المنظمات وأولويات المجتمع وضرورة التركيز على التخصصية في البرامج والأهداف وكذلك أهمية شفافية العمل

تتقاطع هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في تناول المعوقات الاقتصادية وإلى المعوقات الإدارية المتمثلة في الأدوار الإدارية التقليدية للمؤسسة إلا أن الباحثة تتوجه للقاعدة لمعرفة وجهة نظرها في أبرز المعوقات لتطويرها.

#### الدراسات الأجنبية:

دراسة احمد (Ahmed, 2017) وهي بعنوان "العوامل التي تؤثر في مشاركة الجماهير في منظمات النسوية في نيجيريا"، حيث هدفت الدراسة إلى تعرف مدى انخراط القاعدة الجماهيرية في العمل المجتمعي في الدول النامية، حيث أجريت الدراسة على نيجيريا، وقد أجريت الدراسة على (2103) مشاركة في المنظمات المجتمع المدني، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث توصلت الدراسة إلى غياب الوعي المجتمعي بأهمية المنظمات وعملها أدى بانخفاض المشاركة، وأيضا بينت الدراسة إلى أن عدم كفاية الورش التدريبية وجلسات العمل الهادفة أدت إلى انخفاض المشاركة الجماهيرية في عمل المنظمات بسبب عدم علم المجتمع بها أو عدم أهميتها لتلبية حاجاتهم.

تتقاطع دراسة أحمد 2017 في استخدام نفس المنهج والأداة وأضافت الباحثة أداة المقابلة لدراستها وكذلك تتقاطع في تناولها للبعد القاعدي لمنظمات المجتمع المدني في نيجيريا وبينت ضعف العلاقة بين القاعدة والمنظمات إلا أن الباحثة أجرت دراستها وسلطت الضوء على المعوقات التي تحول دون تطوير هذه العلاقة من وجهة نظر المؤسسات وقاعدتها.

دراسة كامبيل (Campbell , 2016) بعنوان: "المنظمات المحلية ودورها في تمكين المرأة"، حيث تهدف الدراسة إلى تفهم الظروف التي تعمل فيها المؤسسات النسوية في البلاد التي تشهد نزاعات سياسية، وتحكمها أنظمة سلطوية، حيث توصلت الدراسة إلى أن المنظمات النسوية تتأثر بطبيعة النظام السياسي القائم وتواجه صعوبات في تحقيق أهدافها في ظل حكم أنظمة سلطوية، حيث أجريت الدراسة في بورنا، واعتمدت على المقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات، حيث أجريت الدراسة على عينة من (26) من الأفراد المؤسسات النسوية، حيث توصلت الدراسة إلى أن

السياسات التي تتبعها الدولة تلعب دوراً معوقاً لعمل ونشاطات المؤسسات النسوية، وتتدخل في طبيعة العلاقة بين المؤسسات النسوية والمانحين والداعمين لها، وشددت الدراسة على ضرورة تدعيم أفاق وإمكانيات المؤسسات النسوية من أجل تدعيم قاعدتها الجماهيرية وتوسيعها.

تشير دراسة كامبيل 2016 عمل المؤسسات النسوية في ظل صعوبات النظام السياسي سلطوي في بورنا كما أشارت الباحثة لمجمل المعوقات الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية والإدارية في فلسطين بمحافظة نابلس.

دراسة خان ورحمان (Khan & Rahman, 2016) وهي بعنوان مشاركة المرأة في الاقتصاد ونشاطات منظمات المجتمع المدني في بنغلادش"، حيث هدفت الدراسة إلى فحص العوامل الأساسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في نشاطات المنظمات النسوية، وخصوصاً في مجال التمويل والإقراض، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي واستندت إلى مسوحات أجريت في الأعوام (2007 ، 2011) وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الديمغرافية التي تتعلق بالحالة الاجتماعية ومستوى المعيشة ومكان السكن ومستوى التعليم تؤثر على مدى مشاركة المرأة في النشاطات التي تقوم بها المنظمات النسوية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ضعف المستوى المعيشي للمرأة وحالة الفقر وعملها في مجالات مثل الزراعة وتربية الدواجن وانخراطها في سوق العمل المحلي هو أهم عامل في لجوئها إلى المنظمات النسوية من أجل الحصول على التمويل، وبالنسبة للعوامل التي تتعلق بالمعوقات التي تواجه عمل المنظمات النسوية والتي تتمثل في المعوقات السياسية، والاقتصادية، وكما بينت الدراسة بأن الانخراط في النشاطات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني النسوية تؤثر على مستوى الاقتصادي للمرأة، إن المنظمات تسهم في خلق فرص العمل للمرأة.

بينت دراسة خان ورحمان (2016) العوامل التي تؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة في منظمات المجتمع المدني في بنغلادش والتي بينت أن العامل الاقتصادي هو الأول لدفع المرأة في المشاركة وبينت المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها للقاعدة وهنا تتقاطع

هذه الدراسة مع الباحثة التي تسعى لمعرفة أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تواجه المؤسسات بالإضافة لقاعدتها في مجتمع وحدود دراستها المختلفان.

**دراسة جابين وياسمين (Jabeen & Yasmin , 2016)** والتي كانت بعنوان تحليل القدرات التشغيلية للمنظمات النسوية في جنوب البنجاب في الهند، حيث هدفت الدراسة إلى قياس القدرة ومدى انخراط منظمات المجتمع المدني النسوية في البنجاب ومدى توسع نطاق عملها، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي بحيث استندت إلى البيانات المنشورة من قبل وزارة الشؤون الداخلية في الشؤون الاجتماعية منذ العام 1961، كما تم تصميم استبيان خاص بفحص قوة انخراط المنظمات في المجتمع، وتبين نتائج الدراسة إلى أن أهم مجالات العمل تمثل في التعليم والصحة والتدريب، بالإضافة إلى أن المؤسسات النسوية تعاني من مشكلات خاصة بالنظام الداخلي لها من حيث الانتخاب والتمثيل والاستناد إلى العملية الديمقراطية، وبينت الدراسة إلى أن هناك ضعف في العلاقة بين هذه المؤسسات والمرأة بشكل عام وهي أعلى بالنسبة للرجال، إذ تشير الدراسة إلى أن أهم المعوقات تمثلت في المعوقات الإدارية وإدارة الموارد البشرية، وعمليات حفظ البيانات وتبويبها، وضعف الرقابة على أعمال المنظمات.

تقاطعت دراسة جابين وياسمين (2016) مع دراسة الباحثة في دراسة منظمات ومؤسسات نسوية، والعلاقة بين تلك المؤسسات والمرأة، ولكن في حدود زمنية ومكانية وبشرية مختلفة.

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة

- مجتمع الدراسة

- عينة الدراسة

- أداة الدراسة

0 صدق الأداة

0 ثبات الأداة

- إجراءات الدراسة

- متغيرات الدراسة

- المعالجات الإحصائية

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

اشتمل هذا الفصل على وصفٍ دقيقٍ للخطوات والإجراءات المتبعة من قبل الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك خطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إلى جانب تحديد أداة الدراسة أضف إلى ذلك وصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في معالجة البيانات والوصول إلى النتائج.

#### منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته أغراض الدراسة، ودراسة الظواهر كما في الواقع، فإنه يقوم على دراسة المعطيات والظواهر بشكل واقعي ومن ثم يعبر عنها تعبيراً كمياً يبين فيه حجم الظاهرة ومقدارها إلى جانب أنه يعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا وافيًا بهدف استخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

#### مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات من المؤسسات النسوية والموظفات والممثلات في المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، وقد بلغ عدد المؤسسات (6) مؤسسات، تقدم خدمات إلى (3650) امرأة تقريباً ويعمل فيها (49) موظفة وفق إحصاءات تقريبية صادرة عن ممثلات المؤسسات النسوية المستهدفة لسنة 2015-2016.

الجدول رقم (1) حجم مجتمع الدراسة

| اسم الجمعية                  | الموقع    | الموظفات | الإداريات | القاعدة |
|------------------------------|-----------|----------|-----------|---------|
| جمعية مدرسة الأمهات          | نابلس     | 35       | 9         | 1000    |
| جمعية الإشراف                | بيت فوريك | -        | 7         | 50      |
| جمعية المرأة العاملة         | نابلس     | 3        | 0         | 1000    |
| مركز بلاطة النسوي            | بلاطة     | 2        | 2         | 100     |
| جمعية مركز نسوي عسكر         | عسكر      | 7        | 9         | 300     |
| اتحاد لجان المرأة الفلسطينية | نابلس     | 2        | 7         | 700     |
|                              |           | 49       |           | 3150    |

#### عينة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على اختيار عينة طبقية عشوائية متاحة لعدد المستفيدين والمتطوعين والموظفين والممثلات في المؤسسات النسوية في محافظة نابلس في فلسطين، حيث تم توزيع (400) استبانة، وتم استرجاع (378) استبانة (40) من الموظفات و(338) من المستفيدات بحيث كانت بعض النساء غير مستجيبات وغير متعاونات في الإجابة، والجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة تبعا للمتغيرات المستقلة: وقامت الباحثة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائي، لأن مجتمع الدراسة محدد. وتم تقدير حجم عينة الدراسة باستخدام الجداول الإحصائية المخصصة لتقدير حجم عينة الدراسة بمعرفة مجتمعها. حيث تم في هذه الدراسة تناول قائمة بأسماء المؤسسات النسوية في محافظة نابلس.

الجدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

| المتغير                                       | الفئات   | التكرار | النسبة المئوية % |
|-----------------------------------------------|----------|---------|------------------|
| نوع العلاقة<br>بالمؤسسة                       | موظفة    | 40      | 10.6             |
|                                               | مستهدفة  | 338     | 89.4             |
| نوع الاستفادة من<br>برامج المؤسسات<br>النسوية | سياسية   | 25      | 6.6              |
|                                               | قانونية  | 18      | 4.8              |
|                                               | نفسية    | 82      | 21.7             |
|                                               | صحية     | 67      | 17.7             |
|                                               | تدريبية  | 156     | 41.3             |
|                                               | اقتصادية | 30      | 7.9              |
|                                               | المجموع  | 378     | %100             |

#### أدوات الدراسة:

تم اعتماد الاستبانة كأحدى أدوات البحث وهي مجموعة من الأسئلة، والهدف من ذلك جمع المعلومات من الأشخاص موضع البحث، حيث أن الاستبانات تكون مصممة من أجل التحليل الإحصائي للإجابات، وتكون هذه الاستبانات لها إجابات قياسية محددة بشكل يجعل من السهل تجميع البيانات وتنظيمها، وقد قامت الباحثة ببناء الاستبانة وتطويرها كأداة لجمع المعلومات من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة ومراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية وقد تكونت أداة الدراسة من أجزاء:

**الجزء الأول:** اشتمل على المعلومات الشخصية عن المستجيبات اللواتي قمن بتعبئة الإستبانة.

**الجزء الثاني والثالث** اشتمل على (51) فقرة، موزعة على ستة مجالات وهي المعوقات الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية إذ تم الاستجابة على هذه الفقرات من خلال ميزان ليكرت الخماسي، حيث يبدأ بدرجة كبيرة جداً وتُعطى (5) درجات، ثم كبيرة وتُعطى

(4) درجات، ثم متوسطة وتُعطى (3) درجات، ثم قليلة وتُعطى درجتين، وانتهى بالقليلة جداً وتعطى درجة واحدة فقط.

**المقابلة:** حيث اعتمدت الباحثة على المقابلة كأداة لجمع البيانات من الممثلات في المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، حيث تكونت المقابلة من (6) أسئلة مركبة، وقد قامت الباحثة بإجراء المقابلة وجها لوجها مع الممثلات بحيث تم تسجيل المقابلات، وتم تفرغها كتابة كما هي، وأجريت اللقاءات لكل ممثلة أكثر من مرة بسبب تعديل الأسئلة وتم اختيار المؤسسات بطريقة عشوائية واختيار (4) جمعيات عينة ممثلة لعدددها ومركز يمثل عدد المراكز واتحاد والذي يعكس رؤية الأطر النسوية التابعة للأحزاب حيث شكل مسمى الجمعيات الغالبية في تصنيف المسميات، وتم تصنيفها إلى كلمات مفتاحية بغية الوصول إلى أنماط متكررة على كل سؤال. انظر ملحق رقم (1).

#### صدق الأداة:

تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (58) فقرة، والملحق (2) يبين ذلك، ثم قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المؤسسات النسوية، حيث بلغ عددهم (5) محكمين وبيّن (ملحق 3) أسماءهم، حيث طُلب من المحكمين تحكيم الاستبانة وصياغة فقراتها، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت له، إما بالموافقة على الفقرات أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة الإبقاء على (51) فقرة، وحذف (7) فقرات وردت مضامينها في فقرات أخرى، وفصل بعض الفقرات إلى فقرتين، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية (أي 90% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، ويكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، حيث أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق 2).

## ثبات الأداة:

من خلال الإجابات فقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach' s Alpha) والجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

**الجدول (3): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها**

| الرقم                             | المجال              | عدد الفقرات | معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا |
|-----------------------------------|---------------------|-------------|----------------------------------|
| 1.                                | المعينات الشخصية    | 10          | 0.70                             |
| 2.                                | المعينات المؤسسية   | 13          | 0.76                             |
| 3.                                | المعينات الاقتصادية | 14          | 0.79                             |
| 4                                 | المعينات السياسية   | 5           | 0.74                             |
| 5                                 | المعينات الاجتماعية | 4           | 0.70                             |
| 6                                 | المعينات القانونية  | 5           | 0.70                             |
| <b>الدرجة الكلية للنمو المهني</b> |                     |             | <b>0.76</b>                      |

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لمجالات الإستبانة للتحديات تراوحت بين (0.70 - 0.79) في حين بلغت الدرجة الكلية للمجالات (0.76)، وهي معاملات ثبات جيدة تقي بأغراض الدراسة.

## إجراءات الدراسة:

تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- تم إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- وتم تحديد أفراد عينة الدراسة.
- والحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص .

- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها.
- قامت الباحثة بإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

#### متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

##### أ - المتغيرات المستقلة:

- نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية: وله ستة مستويات (سياسية-قانونية-نفسية-صحية - تدريبية -اقتصادية)
- نوع العلاقة بالمؤسسة النسوية: وله فئتين (موظفات - مستهدفة).

**المتغير التابع:** ويتمثل باستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات مقياس أداة الدراسة المتمثلة في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من و جهة نظر المؤسسات النسوية وقاعدتها في محافظة نابلس.

##### ب -المعالجات الإحصائية:

قامت الباحثة بتفريغ إجابات أفراد العينة وجرى ترميزها وإدخال البيانات للحاسوب وتمت معالجة البيانات إحصائياً وذلك باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الإستبانة.

2. وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة بنوع الاستفادة من المؤسسة النسوية، ونوع العلاقة بالمؤسسة النسوية.
3. اختبار شيفية للمقارنات البعدية.
4. وتم استخدام اختبار ( ت ) لفحص الفرضيات المتعلقة بنوع العلاقة بالمؤسسة النسوية.
5. واستخدم معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لحساب الإتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

قامت الباحثة في هذا الفصل بعرض نتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس الأول ونصه:

ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها في محافظة نابلس؟

وللإجابة عن السؤال السابق، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية

لمجالات أداة الدراسة، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير.....

• المتوسط الحسابي ( 4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى ) = درجة مرتفعة جداً

• المتوسط الحسابي ( 3.41 - 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0 ) = درجة مرتفعة

• المتوسط الحسابي ( 2.61 - 3.40 ويعادل 52.2% - 68.0 ) = درجة متوسطة

• المتوسط الحسابي ( 1.81 - 2.60 ويعادل 36.2% - 52.0 ) = درجة منخفضة

• المتوسط الحسابي ( أقل من 1.81 ) = درجة منخفضة جداً

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو النسب الإحصائية القائمة

على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة

(موافق بدرجة مرتفعة جداً) وتُعطى (5) درجات، ثم (مرتفعة) وتُعطى (4) درجات، ثم (متوسطة)

وتُعطى (3) درجات، ثم (منخفضة) وتُعطى درجتين، وينتهي (بمنخفضة جداً) وتُعطى درجة واحدة

فقط بشكل متساوٍ.

الجدول (4): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الشخصية

| الترتيب | رقم الفقرة | الفقرة                                                                                                          | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | درجة الموافقة |
|---------|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------------|
| 1.      | 8          | قلة توافقي مع بعض الوظائف في المؤسسة النسوية.                                                                   | 2.38            | 88.               | 47.51          | منخفضة        |
| 2.      | 7          | اعتقد بان المؤسسات النسوية هي مؤسسات شكلية.                                                                     | 2.52            | 1.01              | 50.32          | منخفضة        |
| 3.      | 5          | انشغالي بالأعمال المنزلية يمنعني من المشاركة.                                                                   | 2.62            | 1.10              | 52.43          | متوسطة        |
| 4.      | 6          | قلة ايماني بالمؤسسات النسوية.                                                                                   | 2.72            | 1.15              | 54.34          | متوسطة        |
| 5.      | 9          | اشعر بقلّة الراحة من بعض الممارسات التي تقوم بها المؤسسة النسوية.                                               | 3.03            | 1.20              | 60.63          | متوسطة        |
| 6.      | 10         | تثري مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية معلوماتي أكثر من مشاركتي الندوات والمؤتمرات والورشات النسوية. | 3.07            | 1.04              | 61.32          | متوسطة        |
| 7.      | 3          | وظيفتي تحد من مشاركتي.                                                                                          | 3.25            | 1.24              | 64.97          | متوسطة        |
| 8.      | 4          | اعلم من صديقاتي بالأنشطة المقامة في المؤسسة النسوية واكتفي بذلك.                                                | 3.26            | 1.28              | 65.29          | متوسطة        |
| 9.      | 2          | ندرة فراغي يحد مشاركتي.                                                                                         | 3.78            | 1.12              | 75.56          | مرتفعة        |
| 10.     | 1          | قلة ايماني بعمل المؤسسات النسوية يحد مشاركتي.                                                                   | 4.14            | 90.               | 82.80          | مرتفعة        |
|         |            | المعوقات الشخصية                                                                                                | 3.08            | 51.               | 61.52          | متوسطة        |

يشير الجدول ( 4 ) إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها

ال جماهيرية من وجهة نظر المؤسسات النسوية وقاعدتها في محافظة نابلس على مجال المعوقات

الشخصية قد أنت بمتوسط (3.08) وانحراف معياري (0.51)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما ويتضح من الجدول ( 4 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (7، 8) قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل التوافق مع بعض الموظفين في المؤسسة النسوية، والاعتقاد بأن المؤسسات النسوية هي مؤسسات شكلية.

كما يتضح من خلال الجدول رقم ( 4 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (3، 4، 5، 6، 9 ، 10) قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل الإيمان بالمؤسسات النسوية، والشعور بقلّة الراحة من بعض الممارسات التي تقوم بها المؤسسة النسوية، وإثراء مواقع التواصل الاجتماعي والانشغال بالأعمال المنزلية يمنع المشاركة، والمواقع الإلكترونية المعلومات عن المشاركة في الندوات والمؤتمرات والورشات النسوية، ووظيفة المستجيب تحد من مشاركته، والعلم من الأصدقاء بالأنشطة المقامة في المؤسسة النسوية واكتفي بذلك.

كما يتضح من خلال الجدول رقم ( 4 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل ندرة وقت الفراغ وعلاقته بالمشاركة، وقلّة الإيمان بعمل المؤسسات النسوية تحد مشاركته.

الجدول ( 5): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة

| الترتيب | رقم الفقرة | الفقرة                                                                                   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | درجة الموافقة |
|---------|------------|------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------------|
| .11     | 19         | المؤسسات النسوية تتواجد في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها .       | 2.49            | 1.11              | 49.79          | منخفضة        |
| .12     | 14         | تغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات المطلوبة للقاعدة النسوية بشكل مرضي .                  | 2.63            | 86.               | 52.54          | متوسطة        |
| .13     | 15         | تغطي المؤسسات النسوية جميع احتياجات للقاعدة النسوية بشكل مرضي .                          | 2.63            | 1.04              | 52.65          | متوسطة        |
| .14     | 13         | تتوزع المؤسسات النسوية جغرافيا بشكل يغطي كافة المناطق .                                  | 2.82            | 1.04              | 56.46          | متوسطة        |
| .15     | 17         | تتخصص المؤسسات النسوية في مجال محدد في دعم القاعدة .                                     | 2.84            | 1.08              | 56.88          | متوسطة        |
| .16     | 12         | يسهم ارتفاع عدد المؤسسات النسوية من حضور القاعدة المستفيدة .                             | 2.94            | 1.17              | 58.73          | متوسطة        |
| .17     | 20         | تسهم المؤسسة النسوية في توفير وسائل النقل المطلوبة لاماكن أنشطتها وفعاليتها              | 3.04            | 1.24              | 60.74          | متوسطة        |
| .18     | 16         | تغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات التربوية للقاعدة النسوية بشكل مرضي .                  | 3.16            | 1.13              | 63.17          | متوسطة        |
| .19     | 22         | تسعى المؤسسات النسوية إلى الترويج لنفسها من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة .            | 3.31            | 1.27              | 66.19          | متوسطة        |
| .20     | 21         | تستخدم المؤسسات النسوية وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى قدر أكبر ممكن من القاعدة . | 3.41            | 1.26              | 68.15          | متوسطة        |
| .21     | 18         | يتسم عمل المؤسسات النسوية بالعشوائية .                                                   | 3.54            | 97.               | 70.79          | مرتفعة        |
| .22     | 23         | قلة الابتكار في طرح برامج المؤسسات النسوية يحد من مشاركة القاعدة النسوية .               | 3.70            | 1.05              | 74.02          | مرتفعة        |
| .23     | 11         | ندرة تفهم القاعدة المستفيدة من المؤسسات النسوية دورها وأهدافها ورؤيتها وبرامجها .        | 3.84            | 1.13              | 76.88          | مرتفعة        |
|         |            | المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة:                                                      | 3.10            | 54.               | 62.08          | متوسطة        |

يشير الجدول ( 5 ) إلى أن المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها على مجال المعينات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة قد أتت بمتوسط (3.10) وانحراف معياري (0.54)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما ويتضح من الجدول (5) بأن الفقرة ذات الرقم(19) قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تواجد المؤسسات النسوية في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها.

كما يتضح من خلال الجدول رقم ( 5 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (12، 13، 14، 15، 16، 17، 20، 21، 22) قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تغطية المؤسسات النسوية جميع الخدمات للقاعدة النسوية بشكل مرضي، وسعى المؤسسات النسوية إلى الترويج لنفسها من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، وتستخدم المؤسسات النسوية وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى قدر أكبر ممكن من القاعدة.

كما يتضح من خلال الجدول رقم ( 5 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (11، 18، 23) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل عمل المؤسسات النسوية يتسم بالعشوائية من حيث المجالات التي يعمل بها في دعم القاعدة النسوية، وقلة الابتكار في طرح برامج المؤسسات النسوية يحد من مشاركة القاعدة النسوية، وتنفهم القاعدة المستفيدة من المؤسسات النسوية دور المؤسسات وأهدافها ورؤيتها وبرامجها.

الجدول ( 6 ) : الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الاقتصادية

| الترتيب | رقم الفقرة | الفقرة                                                                                            | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | درجة الموافقة |
|---------|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------------|
| .24     | 28         | اعتماد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على المؤسسات الأجنبية هو أمر غير مقبول.                  | 2.86            | 1.29              | 57.25          | متوسطة        |
| .25     | 26         | مشاركة القاعدة في أنشطة المؤسسات النسوية هو بغرض الحصول على منحة أو قرض.                          | 2.90            | 1.07              | 57.94          | متوسطة        |
| .26     | 36         | قلة المشاركة الفاعلة في البرامج التدريبية الاقتصادية من قبل القاعدة.                              | 3.08            | 1.28              | 61.59          | متوسطة        |
| .27     | 37         | قلة الجدوى الاقتصادية من البرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية.                                    | 3.12            | 1.40              | 62.43          | متوسطة        |
| .28     | 30         | ندرة اسهام الحكومة في تقديم الدعم للمؤسسات النسوية.                                               | 3.19            | 1.45              | 63.86          | متوسطة        |
| .29     | 35         | تكرر المؤسسات النسوية البرامج الاقتصادية حيث لا تشجع مشاركة القاعدة للمؤسسة.                      | 3.34            | 1.22              | 66.83          | متوسطة        |
| .30     | 34         | تستهدف المؤسسات النسوية نفس الأشخاص أو المواقع لتمويل مشاريعها دون توسيع قاعدتها لأفراد آخرين.    | 3.48            | 1.29              | 69.52          | مرتفعة        |
| .31     | 33         | تكرر المؤسسات النسوية المشاريع الناجحة في مناطق مختلفة.                                           | 3.57            | 1.10              | 71.48          | مرتفعة        |
| .32     | 31         | أرى بأن هناك محاباة من حيث التمويل لبعض المؤسسات النسوية دون غيرها.                               | 3.61            | 1.17              | 72.12          | مرتفعة        |
| .33     | 27         | تعتمد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على المؤسسات الأجنبية.                                    | 3.62            | 1.26              | 72.38          | مرتفعة        |
| .34     | 29         | أرى بان بعض القائمين على المؤسسات النسوية يسعى إلى تحقيق دخل خاص به من خلال عمل المؤسسات النسوية. | 3.64            | 1.34              | 72.86          | مرتفعة        |
| .35     | 32         | قلة متابعة المؤسسات النسوية نجاح المشروعات الصغيرة التي تقدمها وتدعمها.                           | 3.68            | 1.04              | 73.65          | مرتفعة        |
| .36     | 25         | أرى بان التمويل الذات للمؤسسات النسوية هو شبه مستحيل.                                             | 3.70            | 1.16              | 73.97          | مرتفعة        |
| .37     | 24         | يعتقد البعض بان المؤسسات النسوية هي شكل من أشكال المؤسسات الربحية.                                | 3.81            | 1.14              | 76.19          | مرتفعة        |
|         |            | المعوقات الاقتصادية:                                                                              | 3.40            | 61.               | 68.00          | مرتفعة        |

يشير الجدول ( 6 ) إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها على مجال المعوقات الاقتصادية قد أتت بمتوسط (3.4) وانحراف معياري (0.61)، وهذا يدل على درجة مرتفعة.

كما ويتضح من الجدول (6) بأن الفقرات ذوات الأرقام (26، 28، 30، 35، 36، 37) قد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تواجد المؤسسات النسوية في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها، وتغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات المطلوبة للقاعدة النسوية بشكل مرضي، وتغطي المؤسسات النسوية جميع احتياجات القاعدة النسوية بشكل مرضي.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (6) بأن الفقرات ذوات الأرقام (24، 25، 27، 29، 31، 32، 33، 34) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وتبين أن المعوقات تتعلق بمواضيع مثل النظر إلى بعض القائمين على المؤسسات النسوية يسعى إلى تحقيق دخل خاص به من خلال عمل المؤسسات النسوية، وعدم متابعة المؤسسات النسوية نجاح المشروعات الصغيرة التي تقدمها وتدعمها، والتمويل الذاتي للمؤسسات النسوية هو شبه مستحيل، والاعتقاد بأن المؤسسات النسوية هي شكل من أشكال المؤسسات الربحية..

#### الجدول ( 7 ): الوصف الإحصائي لمجال المعوقات السياسية

| الترتيب | رقم الفقرة | الفقرة                                                                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---------|------------|---------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| .38     | 38         | تتنمي المؤسسات النسوية إلى أطراف سياسية وفصائلية وتلتزم سياساتها فقط.     | 2.97            | 1.38              | 59.47          | متوسطة |
| .39     | 41         | تقدم المؤسسات النسوية لقاعدة تتشابه معها من حيث الاتجاه السياسي           | 3.29            | 1.29              | 65.71          | متوسطة |
| .40     | 42         | تلتزم المؤسسات النسوية بالأهداف التي تقرضها الدول المانحة كمرجعية لعملها. | 3.38            | 1.28              | 67.67          | متوسطة |
| .41     | 39         | تسعى المؤسسات النسوية إلى إيجاد سند سياسي داعم لها.                       | 3.51            | 1.37              | 70.21          | مرتفعة |
| .42     | 40         | قلة مشاركة المؤسسات النسوية في المناسبات الوطنية والسياسية.               | 3.73            | 1.20              | 74.60          | مرتفعة |
|         |            | لمجال المعوقات السياسية                                                   | 3.38            | 81.               | 67.53          | متوسطة |

يشير الجدول ( 7 ) إلى أن المعايير التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها على مجال المعايير السياسية قد أتت بمتوسط (3.38) وانحراف معياري (0.81)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما ويتضح من الجدول ( 7 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (38، 41، 42) فقد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة تتعلق بمواضيع مثل انتماء المؤسسات النسوية إلى أطراف سياسية وفصائلية وتلتزم سياساتها فقط، وتقديم المؤسسات النسوية الخدمات لقاعدة تتشابه معها من حيث الاتجاه السياسي، والتزام المؤسسات النسوية بالأهداف التي تفرضها الدول المانحة كمرجعية لعملها.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (7) بأن الفقرات ذوات الأرقام (39، 40) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وتبين أن المعايير تتعلق بمواضيع مثل تسعى المؤسسات النسوية إلى إيجاد سند سياسي داعم لها ولا تشارك المؤسسات النسوية في المناسبات الوطنية والسياسية.

**الجدول (8): الوصف الإحصائي لمجال المعايير الاجتماعية**

| الترتيب | رقم الفقرة | الفقرة                                                                           | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---------|------------|----------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| 43.     | 43         | تعارض أسرتي المشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية.                                  | 2.19            | 1.34              | 43.76          | منخفضة |
| 44.     | 44         | تتعرض النساء لتعنيف (لفظي أو جسدي) من أسرتها عند حضورها لأنشطة المؤسسات النسوية. | 2.42            | 1.28              | 48.41          | منخفضة |
| 45.     | 46         | تحد اهتماماتي المختلفة من مشاركتي في المؤسسات النسوية                            | 3.11            | 1.25              | 62.17          | متوسطة |
| 46.     | 45         | تراعي المؤسسات النسوية الثقافة المحلية للمجتمع.                                  | 3.41            | 1.28              | 68.25          | متوسطة |
|         |            | لمجال المعايير الاجتماعية                                                        | 2.78            | 80.               | 55.65          | منخفضة |

يشير الجدول ( 8 ) إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها على مجال المعوقات الاجتماعية قد أتت بمتوسط (2.78) وانحراف معياري (0.80)، وهذا يدل على درجة منخفضة.

كما ويتضح من الجدول ( 8 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (43، 44) قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل معارضة الأسرة المشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية، وتعرض النساء لتعنيف (لفظي أو جسدي) من أسرتهن عند حضورها لأنشطة المؤسسات النسوية.

كما يتضح من خلال الجدول رقم ( 8 ) بأن الفقرات ذوات الأرقام (45، 46) قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تحديد الاهتمامات المختلفة من المشاركة في المؤسسات النسوية، ومراعاة المؤسسات النسوية الثقافة المحلية للمجتمع.

**الجدول ( 9 ) : الوصف الإحصائي لمجال المعوقات القانونية**

| الترتيب | رقم الفقرة | الفقرة                                                               | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---------|------------|----------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| 47.     | 51         | يوجد رقابة قانونية على عمل المؤسسات النسوية.                         | 3.04            | 1.27              | 60.79          | متوسطة |
| 48.     | 49         | أعمال العنف ضد المرأة تراجعت بسبب الأنشطة النسوية                    | 3.34            | 1.30              | 66.77          | متوسطة |
| 49.     | 48         | ندرة تبني المؤسسات النسوية قضايا النساء المعنفات وتتابعها.           | 3.70            | 1.34              | 74.02          | مرتفعة |
| 50.     | 47         | قلة المشاركة في حملات الضغط والمناصرة للحصول على قوانين تتصف المرأة. | 3.77            | 1.30              | 75.40          | مرتفعة |
| 51.     | 50         | شخصيتي غير قوية وقادرة على الدفاع عن حقي بسبب المطالبات النسوية.     | 3.98            | 1.20              | 79.52          | مرتفعة |
|         |            | لمجال المعوقات القانونية                                             | 3.57            | 76.               | 71.30          | مرتفعة |

يشير الجدول (9) إلى أن المعايير التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها على مجال المعايير القانونية قد أتت بمتوسط (3.57) وانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على درجة مرتفعة.

كما ويتضح من الجدول (9) بأن الفقرات ذوات الأرقام (51، 49)، قد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل وجود رقابة قانونية على عمل المؤسسات النسوية، وتراجع أعمال العنف ضد المرأة.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (9) بأن الفقرات ذوات الأرقام (48، 47، 50) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل قلة تبني المؤسسة قضايا النساء المعنفات ومتابعتها، وقلة المشاركة في حملات الضغط والمناصرة للحصول على قوانين تنصف المرأة، و شخصيتي غير قوية وقادرة على الدفاع عن حقي بسبب المطالبات النسوية.

#### الجدول ( 10): الوصف الإحصائي لمجالات المعايير التي تواجه المؤسسات النسوية

##### الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها

| الترتيب | رقم المجال | الفقرة                             | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|---------|------------|------------------------------------|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| 1.      | 5          | المعايير الاجتماعية                | 2.78            | .80               | 55.65          | منخفضة |
| 2.      | 1          | المعايير الشخصية                   | 3.08            | .51               | 61.52          | متوسطة |
| 3.      | 2          | المعايير الذاتية المتعلقة بالمؤسسة | 3.10            | .54               | 62.08          | متوسطة |
| 4.      | 4          | المعايير السياسية                  | 3.38            | .81               | 67.53          | متوسطة |
| 5.      | 3          | المعايير الاقتصادية                | 3.40            | .61               | 68.00          | مرتفعة |
| 6.      | 6          | المعايير القانونية                 | 3.57            | .76               | 71.30          | مرتفعة |
|         |            | الدرجة الكلية                      | 3.22            | .37               | 64.35          | متوسطة |

يتضح من نتائج الدراسة بأن المعوقات الاجتماعية كانت أقل المعوقات التي تواجه مشاركة القاعدة النسوية في نشاطات المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، حيث حظي المجال على الترتيب الأخير، في حين حصلت المعوقات الشخصية على الترتيب الثاني من حيث تأثيرها على المشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وكانت المعوقات السياسية في المرتبة الثالثة، وقد كانت المعوقات الاقتصادية في المرتبة الرابعة وجاءت المعوقات القانونية في المرتبة الأولى.

#### النتائج المتعلقة بتحليل المقابلات:

ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية في محافظة نابلس؟

السؤال الأول: ما هي آليات رصد المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها؟

أجمعت أفراد العينة أنه لا يوجد آليات واضحة ومحددة لرصد المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية وأشارت السيدة الشخشير أنه يتم رصد بعض العقبات والمعوقات من خلال المقابلات الشخصية الميدانية مع النساء وقالت أن النساء تعاني من إحباط عام وطني اجتماعي بحيث أصبح حضور النساء في ضوء هذا الوضع العام السيئ وعند إقامة أي نشاط للنساء بحاجة لأجرة مواصلات وإذا توفرت وجبة غداء يكون الحضور مشجع أكثر خصوصاً أن روح التطوع انتهت وتلاشت بالتزامن مع سوء الأوضاع الاقتصادية والمنزلية وأكدت صالح أن التواصل المباشر مع النساء يمكن به تحديد بعض الصعوبات وسماع آرائهن وذكرت أنه تم إجراء محاولة لعمل استبيان إلا أن المحاولة باءت بالفشل.

السؤال الثاني هل يوجد تنسيق بين المؤسسات النسوية لتوسيع القاعدة الجماهيرية ؟

أجمعت أفراد العينة على أن التنسيق بين المؤسسات النسوية موجود، وأكدت أفراد العينة بغياب المعيق في هذا المجال، وأكدت صالح بأن هناك تبادل بين القاعدة وأخصائيات شؤون المرأة في المؤسسات النسوية حيث تكون الاستفادة موجودة لنساء في المؤسسات النسوية في

المحافظة إلا أن التنسيق مجزوء وغير منتظم كما ذكرت السيدة هواش وأضافت أن الفجوة بين القاعدة والمؤسسات النسوية هي إشكالية ما زالت قائمة حيث أن المظلة التي تتمثل في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نتحدث عن آلاف فيها ولكن على أرض الواقع لا يوجد، ولا يتم الحديث عن زيادة أعداد للقاعدة إلا وقت الانتخابات وإنها عددية غير فاعلة ولا يوجد إستراتيجية لزيادة وتفعيل لهذه الأعداد وأكدت السيدة محمد وشحادة أن التنسيق لا يقتصر على المؤسسات النسوية لتوسيع قاعدتها بل هناك تنسيق على صعيد الدوائر المحلية مثل الوكالة والمدارس والخدمات الجماهيرية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني.

### السؤال الثالث علاقة كل مما يلي في تطوير القاعدة الجماهيرية ؟

#### 1. الميزانية والتمويل:

أكدت أغلبية أفراد العينة أن الميزانية والتمويل عقبة امام حشد القاعدة فذكرت الشخصير أن التعاونيات تستقطب الكثير من النساء وكذلك المشاريع الممولة تلقى حضوراً ورواجاً بين جموع النساء وعند افتقاد التمويل تعود القاعدة إلى نقطة الصفر وأشارت شحادة أن زيادة التمويل وزيادة الميزانية يعني زيادة في المواقع المستهدفة مما يؤدي إلى زيادة في القاعدة في حين أكدت السيدة هواش وصالح أن التمويل والميزانية لا تعتبر معيق أمام تطوير وزيادة القاعدة والدليل على ذلك أن هناك مؤسسات لها ميزانيات كبيرة ولا يوجد لها قاعدة ويمكن أن يكون التطوع هو حجر الأساس لتوسع القاعدة وإقامة الورشات والندوات ويمكن إقامة الأنشطة التي لا تحتاج إلى ميزانية.

#### 2. قدرات الموظفين :

أكدت أغلبية أفراد العينة أن موظفاتهن يخضعن لتدريبات في قضايا الجندر ويحققن التزام مهني عالي كما أشارت الشخصير، وبالتالي لم تعتبر الاغلبية في هذا المجال معيق واضح، و كما ذكرت هواش أن هناك علاقة طردية في هذا الجانب أي فكلما زادت نوعية العمل مع القاعدة، والقدرة على رصد ودمج الاحتياجات للقاعدة وإشراكها في الأنشطة، زاد توسع القاعدة، وذكرت

على لسانها (نحن نملك خطة لتطوير البنية المؤسساتية تشمل البعد الإداري من جهة، والكوادر من جهة ثانية)، بالإضافة إلى إشراك موظفينا في التدريبات التي تعملها المؤسسات الأخرى، إلا أن السيدة حنني أشارت في حديثها أن الموظفين تراجع حماسهم لصالح حياتهن الخاصة ووظائفهن، مما أدى إلى فقدان جزء كبير من القاعدة.

### 3. الجهات الرسمية

أكدت معظم أفراد العينة أنه لا يوجد تعاون من الجهات الرسمية لصالح المؤسسات النسوية، واعتباره إحدى المعوقات كما ذكرت السيدة الشخشير، وحنني وصالح ومحمد، مما ينعكس سلباً على توسع القاعدة، في حين أكدت شحادة أن هناك علاقة مرضية للمؤسسة مع الجهات الرسمية تسهل الوصول للعديد من القطاعات، وأشارت هوش أن في كلا الحالتين سواء بالتعاون أو بدون ينعكس إيجابياً في اكتساب القاعدة، فتقول: (أن دورنا هو مكمل للجهات الرسمية، وفي حالة رفض تعاون الجهات الرسمية يتم التكاتف مع القاعدة للضغط على الحكومة، مما يؤدي إلى تعبئة واصطفاف واسع مع القاعدة للضغط على الحكومة)

### 4. مستوى وعي النساء

أكدت أغلبية أفراد العينة، قلة وعي النساء واعتباره عائقاً أمام تطوير قاعدتها، وأنها تهرع للحصول على المساعدات المادية، ولا تكثر بالورش والندوات والتدريبات، فأشارت صالح أن نسبة الوعي لنساء لا تتجاوز 5%، وأشارت الشخشير إلى أن المرأة لا يوجد لديها وعي كافٍ بقيمتها أو حقوقها ولا تعرف سوى تعاليم الدين المغلوطة وفتاوى ما أنزل الله بها من سلطان، بينما ذكرت حنني ومحمد أن هناك نساء يعانين من منع الوصول للمؤسسات من قبل أزواجهن أو آبائهن ونضطر في بعض الأحيان للتدخل لإقناعهم في السماح لهن بالحضور والمشاركة، بينما أشارت شحادة وهوش أن التفاعل والوعي والمشاركة نسبية ومتفاوتة حسب المنطقة، ولكن بشكل عام هناك تفاعل ومشاركة متزايدة لدى قطاعات النساء، والدليل كما ذكرت هوش أن النساء أصبح لديهن رغبة في المشاركة في هياكل مثل مجالس الظل.

## 5. دور وسائل الإعلام المحلي ووسائل التواصل الاجتماعي

أجمعت أفراد العينة أن وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي تشكل عائق كبير أمام تقدم المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية، حيث أشارت حنني أن وسائل التواصل الاجتماعي هي العامل الأول لعزوف النساء عن المؤسسات النسوية، بحيث شغلت مواقع التواصل الاجتماعي النساء عن الحضور والمشاركة والتفاعل المطلوب، وأكدت صالح ومحمد أن الإعلام المحلي لا يعمل على تسليط الضوء على الفعاليات والأنشطة، والنجاح الذي تحقّقه المؤسسات النسوية، وأشارت الشخصير وهاش أن الإعلام لا يزال يقدم الصورة النمطية للمرأة وأن محاولات رفع المستوى لا تلقى المستوى المطلوب، وأصبح الفتور العام هو الأساس المرتبط بكافة الأنشطة النسوية، وأكدت هاش أن العالم الافتراضي أحدث التراخي في المشاركات الشبابية، كونه تواصل عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي واعتبر هذا كافياً، وأكدت نادية أن الإعلام لا يحضر فئات مستفيدة وقاعدة، إنما هو فقط للإعلان عن البرامج والأهداف والرؤية.

### ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

#### - النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة عن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تعزى لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسات النسوية. ولفحص الفرضية، استخدمت الباحثة اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين ونتائج الجدول ( 11) تبين ذلك.

الجدول (11): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق على المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تبعا لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسات النسوية

| قيمة ت | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | N      | نوع العلاقة بالمؤسسة |         |                                    |
|--------|-------------------|-----------------|--------|----------------------|---------|------------------------------------|
| .135   | - 1.498-          | .44932          | 2.9625 | 40                   | موظفة   | المعوقات الشخصية                   |
|        |                   | .51252          | 3.0893 | 338                  | مستهدفة |                                    |
| .684   | - .407-           | .44833          | 3.0712 | 40                   | موظفة   | المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة |
|        |                   | .54549          | 3.1076 | 338                  | مستهدفة |                                    |
| 0.029  | - 2.193-          | .54953          | 3.2000 | 40                   | موظفة   | المعوقات الاقتصادية                |
|        |                   | .61748          | 3.4239 | 338                  | مستهدفة |                                    |
| .147   | - 1.454-          | .80638          | 3.2000 | 40                   | موظفة   | المعوقات السياسية                  |
|        |                   | .81353          | 3.3976 | 338                  | مستهدفة |                                    |
| .803   | .250              | .69048          | 2.8125 | 40                   | موظفة   | المعوقات الاجتماعية                |
|        |                   | .81716          | 2.7788 | 338                  | مستهدفة |                                    |
| .566   | - .575-           | .69872          | 3.5000 | 40                   | موظفة   | المعوقات القانونية                 |
|        |                   | .76323          | 3.5728 | 338                  | مستهدفة |                                    |
| .091   | - 1.694-          | .29896          | 3.1244 | 40                   | موظفة   | الدرجة الكلية                      |
|        |                   | .37435          | 3.2284 | 338                  | مستهدفة |                                    |

يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدة المؤسسات النسوية في محافظة نابلس في مجالات المعوقات الشخصية، والمعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، والمعوقات السياسية، والمعوقات الاجتماعية، والمعوقات القانونية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية.

بينما يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدة المؤسسات النسوية في محافظة نابلس في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية. إلا أنه كانت دالة إحصائية في مجال المعوقات الاقتصادية، حيث كانت الفروق بين الموظفين والمستهدفين، ولصالح المستهدفين.

#### - النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة عن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية. ولفحص الفرضية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق على المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تبعا لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية.

الجدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق على المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها تبعا لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية

| المجال                             | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|------------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| المعوقات الشخصية                   | بين المجموعات  | 2.476          | 5            | .495           | 1.950  | .085          |
|                                    | خلال المجموعات | 94.495         | 372          | .254           |        |               |
|                                    | المجموع        | 96.971         | 377          |                |        |               |
| المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة | بين المجموعات  | .684           | 5            | .137           | .473   | .796          |
|                                    | خلال المجموعات | 107.481        | 372          | .289           |        |               |
|                                    | المجموع        | 108.165        | 377          |                |        |               |
| المعوقات الاقتصادية                | بين المجموعات  | 1.211          | 5            | .242           | .639   | .670          |
|                                    | خلال المجموعات | 140.853        | 372          | .379           |        |               |
|                                    | المجموع        | 142.064        | 377          |                |        |               |
| المعوقات السياسية                  | بين المجموعات  | 3.556          | 5            | .711           | 1.074  | .374          |
|                                    | خلال المجموعات | 246.239        | 372          | .662           |        |               |
|                                    | المجموع        | 249.795        | 377          |                |        |               |
| المعوقات الاجتماعية                | بين المجموعات  | 2.277          | 5            | .455           | .702   | .622          |
|                                    | خلال المجموعات | 241.389        | 372          | .649           |        |               |
|                                    | المجموع        | 243.666        | 377          |                |        |               |
| المعوقات القانونية                 | بين المجموعات  | .966           | 5            | .193           | .335   | .892          |
|                                    | خلال المجموعات | 214.573        | 372          | .577           |        |               |
|                                    | المجموع        | 215.539        | 377          |                |        |               |
| الدرجة الكلية                      | بين المجموعات  | .602           | 5            | .120           | .887   | .490          |
|                                    | خلال المجموعات | 50.497         | 372          | .136           |        |               |
|                                    | المجموع        | 51.099         | 377          |                |        |               |

\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

يتضح من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية، وتعزو الباحثة تلك النتيجة لعدم عمق استفادة المستهدفات من الخدمات المقدمة.

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

قامت الباحثة في هذا الفصل بعرض مناقشة نتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها .

**أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول ونصه: ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها؟**

تشير نتائج الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر المؤسسات النسوية وقاعدتها في محافظة نابلس على مجال المعوقات الشخصية، كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة)، ومن خلالها قد تم تحديد المعوقات في هذا المجال حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل : ندرة الفراغ يحد مشاركتي، وقلة الإيمان بعمل المؤسسات النسوية يحد مشاركتي. وتعزو الباحثة هذه النتيجة لترتيب الأولويات لدى النساء فمواقع التواصل الاجتماعية والمواقع الالكترونية ومشاركة الصديقات لقهوة الصباح كما ذكرت وكررت النساء في عدة لقاءات مع الباحثة، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد للنساء بالتسوق وخصوصاً مواسم التزييلات والعروضات، فقد احتل كل ما سبق مراتب متقدمة في حياة وروتين المرأة أبعدها عن أجواء المشاركة والحضور النسوي، لتجد نفسها في كل ما هو جديد وعصري يواكب الموضة والطقوس المبتكرة في الترفيه عن النفس، للخروج من ضغوطات الحياة والمعيشة، وهذا ما تم الإشارة إليه من بعض ممثلات المؤسسات النسوية حيث بينت أن توجهات النساء تنشتت في الكثير من الحقول وأهمها مواقع التواصل الاجتماعية، وتشير دراسة (سند، 2009) إلى أن عدم توفر وقت الفراغ وعدم رغبة المرأة في المشاركة في الأنشطة النسوية هو من أهم المعوقات الشخصية للقاعدة .

ومن ناحية أخرى قلة إيمان القاعدة بالمؤسسات هو معيق وتحدي آخر حيث أدى لضعف توسيع القاعدة الجماهيرية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن فكرة العمل النسوي للقاعدة الجماهيرية ليس قائم على الإيمان بالعمل والفكرة، فبعض قضايا المرأة المسقطة التي تتبناها المؤسسات النسوية القائمة على البرامج الممولة لا تلقى إيماناً قاعدياً كونها لا تعكس احتياجاتها، إلا أن عدم الإيمان لا يتنافى مع المصالح الشخصية للمرأة إن وجدت في تلك المؤسسات.

كما ويتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت درجة موافقة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة، و لم تعتبر معيقاً تتعلق بمواضيع مثل: التوافق مع بعض الوظائف في المؤسسة النسوية، والاعتقاد بأن المؤسسات النسوية هي مؤسسات شكلية.

تعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن أعضاء القاعدة الممثلة بالعينة لها أهدافها ودوافعها الشخصية تسعى لتحقيقها بغض النظر عن مدى التوافق مع الوظائف، ومدى مصداقية أو شكلية المؤسسات النسوية، فبإمكانها تحقيق دوافعها من خلالها ، ولن يكون هذا الاعتقاد عائقاً بسبب تغير وتبدل الأدوار في المجتمع، حيث يتحتم على المرأة السعي نحو تعديل وضعها الاقتصادي من خلال التعاونيات، والقروض، والتدريب المهني، والمشاريع الصغيرة، بسبب سوء الأوضاع المادية إن وجدت، وكذلك يمكن الإشارة إلى أن النتائج تتأثر برأي الموظفين اللواتي هن جزء من العينة المستهدفة كون الموظفين يعتبرن الصف الأول لتلك القاعدة تم بناؤه عن طريق الهيكل الداخلي للمؤسسة .

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة تتعلق بمواضيع مثل: الإيمان بالمؤسسات النسوية، والشعور بقلة الراحة من بعض الممارسات التي تقوم بها المؤسسة النسوية، وإثراء مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية المعلومات عن المشاركة في الندوات، والمؤتمرات، والورشات النسوية، ووظيفة المستجيبة تحد من مشاركتها، والعلم من الصديقات بالأنشطة المقامة في المؤسسة النسوية، واکتفي بذلك . ويظهر من خلال نتائج البحث أنه ليس لها تأثير سلبي أم إيجابي على نتائج عينة الدراسة، بينما ترى الباحثة أن وسائل التواصل الاجتماعي تعد منبراً بارزاً لقضاء وقت فراغ النساء، وهذا ما

أكدته ممثلات المؤسسات النسوية حيث أكدت أن تلك المواقع ووسائل التواصل الاجتماعي أحدثت فتوراً في العلاقة، وتراخي بين القاعدة والمؤسسات، وترى الباحثة أن سياسة حشد القاعدة وتطويرها الفاعل من قبل المؤسسات النسوية منقوص، ويفتقد للآليات الفاعلة، ويفتقد للعلاقات الميدانية، ويتطلب من المؤسسات توثيق علاقتها بهموم المرأة حيثما كانت نفسياً أم جغرافياً، ومراعاة هرم احتياجات النساء التي تتباين حسب المكان والزمان، ويفترض بالمؤسسات النسوية بعد مشاورها الطويل والذي يقارب نصف قرن أنها تجاوزت الحاجات الاجتماعية ووصلت إلى الحاجة لتحقيق الذات، وهو قمة الهرم الذي أشار إليه ماسلو في نظرية هرم الاحتياجات لدى الإنسان، حيث يمكن للمؤسسات أن تقدم حلولاً لمشاكل النساء والابتكار في الطرح والتقديم والعرض، ولكن الواقع يشير إلى أن الخطوات ما زالت بطيئة للوصول إلى القمة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدتها في محافظة نابلس على مجال المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، قد أتت بمتوسط (3.10) وانحراف معياري (0.54)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وبيّنت أبرز المعوقات التي تتعلق بمواضيع مثل: عمل المؤسسات النسوية يتسم بالعشوائية من حيث المجالات التي يعمل بها في دعم القاعدة النسوية، وعدم الابتكار في طرح برامج المؤسسات النسوية يحد من مشاركة القاعدة النسوية، وعدم تفهم القاعدة المستفيدة من المؤسسات النسوية دورها وأهدافها ورؤيتها وبرامجها.

ترى الباحثة أن عدم وجود الرؤية الواضحة للقاعدة هو تحدٍ ومعيق واضح أمام تطور القاعدة يقع على عاتق المؤسسات النسوية بهيكليتها الداخلية والخارجية، وهو ما يفسر الفجوة الحقيقية بين أهداف المؤسسات وما يقدم للقاعدة. وتعزو الباحثة هذه النتيجة لغياب قاعدة فكرية مشتركة للعمل النسوي، بالإضافة إلى أسلوب الطرح في البرامج الممولة والمفروضة على الوسط النسوي بغض النظر عن مدى الاحتياج إليها هو تقليدي ونمطي ولا يعزز مستوى المشاركة، وترى الباحثة أن عشوائية التخطيط المسبق لسمات النساء نفسياً وجغرافياً أحدث خلل في منظومة العمل القاعدي، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سند، 2009) ودراسة (عامر، 2007)، حيث أكدت كل

من الدراستين أن هناك عدم تفهم للنساء لدور المؤسسات وأهدافها وبرامجها، وهناك ضرورة لتلافي الضعف الذي يعتري كادرها، وتوفير تدريبات لازمة لنهوض بالعلاقة مع القاعدة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية .

كما ويتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: تواجد المؤسسات النسوية في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها وتعزو الباحثة تلك النتيجة لحسن اختيار المؤسسات النسوية لمواقعها حيث تكون قريبة لتجمعات سكنية تراعي فيها قدرة وصول النساء لتلك المواقع.

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: تغطية المؤسسات النسوية جميع الخدمات التربوية للقاعدة النسوية بشكل مرضي، وسعى المؤسسات النسوية إلى الترويج لنفسها من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، وتستخدم المؤسسات النسوية وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى قدر أكبر ممكن من القاعدة، وتغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات المطلوبة للقاعدة النسوية بشكل مرضي، وتغطي المؤسسات النسوية جميع احتياجات القاعدة النسوية بشكل مرضي، تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن هناك رضى محايد وغير واضح وقائمة حسب المنفعة، من الخدمات التي تقدمها المؤسسات النسوية للنساء و توجه النساء نحو تلك المؤسسات ينبع من فكرة أنها توفر احتياجات وخدمات حتى لو كانت غير حقيقية، وحضورها يعني أن يكون بفائدة مادية أو نفعية، وأن يكون هناك مقابل لمشاركتها سواء كان قرض أو منحة أو مشروع صغير أو تعاونية أو وجبة غداء، وهذا السلوك أو التصور نابع من الحملات التي كانت تطلقها المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، مثل العمل مقابل الغذاء وغيرها، وهذه المنهجية في العمل عززت هذا التصور، وهذا ما أكدته الشخشير ممثلة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، إننا في حين نحصل على قاعدة جماهيرية لا بأس بها من خلال التعاونيات، ونسعى لإشراكها في أنشطة نسوية أخرى نرجع إلى نقطة الصفر في حشدها عند انتهاء التعاونية، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (خان ورحمان، 2016) أن ضعف المستوى المعيشي للمرأة أهم عامل في لجوئها الى المؤسسات النسوية من أجل الحصول على التمويل. وترى الباحثة أن تفعيل المؤسسات النسوية لصفحاتها الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعية وتوظيفها كأداة جمع بيانات لعدد زوار تلك الصفحات

كون تلك الأعداد تمثل امتداداً للقاعدة الجماهيرية فالقاعدة ترى استخدام تلك الصفحات غير مجدي في حشد كونه أداة غير مفعلة من قبل المؤسسات .

تشير نتائج الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم على مجال المعوقات الاقتصادية، قد أتت بمتوسط (3.4) وانحراف معياري (0.61)، وهذا يدل على درجة مرتفعة.

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة، حددت أبرز المعوقات التي تتعلق بمواضيع مثل: النظر إلى بعض القائمين على المؤسسات النسوية يسعى إلى تحقيق دخل خاص به من خلال عمل المؤسسات النسوية، وتتابع المؤسسات النسوية نجاح المشروعات الصغيرة التي تقدمها وتدعمها، والتمويل الذاتي للمؤسسات النسوية هو شبه مستحيل، والاعتقاد بأن المؤسسات النسوية هي شكل من أشكال المؤسسات الربحية.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن القاعدة ترى أساس المشاركة نفعية في المؤسسات النسوية ويجب أن يكون هناك مقابل عيني أو مادي بغض النظر عن الفائدة التعليمية أو التوعوية وهذا ناتج عن منهجية تقديم الخدمات والعروضات التي تقدمها المؤسسة لتشجيع القاعدة مثل العمل مقابل الغذاء، فعند حصول النساء على أجره المواصلات لنشاط تابع للمؤسسة، أو عند توفير وجبة غداء لنساء حسب ما ذكرت إحدى ممثلات المؤسسات النسوية يزيد من استقطاب النساء، وهذه النظرة والعلاقة النفعية التي نتجت بسبب الحاجة المادية وسوء الأوضاع الاقتصادية للقاعدة في المؤسسات النسوية أحدثت خيبة أمل لديها في الكثير من الأنشطة غير المدعومة والممولة، وتراخي وفتور في المشاركة، وتذكر إحدى النساء المستهدفات في البحث أن مشاركتها في المؤسسة النسوية الموجودة في قريتها ينظر إليها من المحيط النسوي أنها مستفيدة مادياً ولا يمكن لهن المشاركة في نفس المؤسسة إلا إذا استفدن أيضاً، وهذا ما أكدته دراسة (حجازي ومحمد، 2011) أن من أهم المعوقات الاقتصادية رغبة الأسرة في تشغيل الفتاة، وحاجة المتطوعة إلى حوافز مادية نتيجة انخفاض المستوى المعيشي.

وفي المقابل ترى ممثلات المؤسسات النسوية أن المؤسسات غير ربحية، وغير استثمارية، ويعتبرن أنفسهن متطوعات في تلك المؤسسات، ولا يوجد لهن دخل خاص. وترى الباحثة أن هناك مؤسسات نسوية لها دور ايجابي في قيادة الخطاب النسوي وتقديمه نحو أهداف تخدم قضايا النساء إلا أن مؤسسات نسوية تتاجر بقضايا المرأة، وتوجه القاعدة نحو اعتبار المؤسسات النسوية أنها ربحية يعزز النظرة النفعية للمؤسسات.

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة، وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: الجدوى الاقتصادية من البرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية، وإسهام الحكومة في تقديم الدعم للمؤسسات النسوية، وتكرر المؤسسات النسوية البرامج الاقتصادية حيث لا تشجع مشاركة القاعدة للمؤسسة حيث أن كل ما سبق ليس له تأثير سلبي أم ايجابي على نتائج الدراسة حسب عينة الدراسة.

رغم أن ممثلات المؤسسات النسوية يعتبرن أن دور الدعم الحكومي يعثره القصور، وتعتبره معيق أمام تطور القاعدة الجماهيرية، إلا أن العلاقة يجب أن ترتقي وترفع عن التنافسية لتكون تكاملية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها على مجال المعوقات السياسية قد أتت بمتوسط (3.38) وانحراف معياري (0.81)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما يتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي حصلت درجة (مرتفعة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وتبين أبرز المعوقات السياسية في مواضيع تتعلق بسعي المؤسسات النسوية إلى إيجاد سند سياسي داعم لها، وعدم مشاركة المؤسسات النسوية في المناسبات الوطنية. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى دور النظام السياسي وتأثيرها في شرعنة وجود وديمومة المؤسسات النسوية، حيث أن موالاة الحزب الحاكم تعني تقنين الحريات وتراجعها وهذا يعني تقنين المشاركات والحضور والتعبير عن الرأي سواء للمؤسسة أو قاعدتها، فرغم استجابة المبحوثات وتوجههن نحو الحياد في قضية السؤال المباشر عن انتماء المؤسسات النسوية إلى أحزاب سياسية، إلا أن الموافقة

السابقة تؤكد أن القاعدة تعلم جيدا أن هناك رقابة على تلك الأنشطة النسوية تخضع لشروط النظام السياسي، مما يؤدي إلى ضعف التوسع القاعدي في ظل هذه الشروط وهذا ما أكدته دراسة (كاميل، 2016) أن المؤسسات النسوية تتأثر بطبيعة النظام السياسي القائم، وتواجه صعوبات في تحقيق أهدافها في ظل حكم أنظمة سلطوية.

كما ويتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: انتماء المؤسسات النسوية إلى أطراف سياسية وفصائلية وتلتزم سياساتها فقط، وتقديم المؤسسات النسوية الخدمات لقاعدة تتشابه معها من حيث الاتجاه السياسي، والتزام المؤسسات النسوية بالأهداف التي تفرضها الدول المانحة كمرجعية لعملها، تظهر نتائج البحث أن الفقرات السابقة لا يوجد لها علاقة مباشرة سلبية أو ايجابية في نتائج الدراسة.

إلا أن الباحثة ترى أن المؤسسات النسوية توشحت بالألوان السياسية قبل إتفاقية أوسلو، وما زال البعد السياسي قائم بصبغته الحزبية عن طريق سيطرة وتحكم الأحزاب في مسار تلك المؤسسات، وأهدافها وإستراتيجيتها رغم أنها ترفع شعارات تثبت بها أنها مؤسسات مستقلة وليست حزبية، وهذا التوشح يظهر جليا في بعض المناسبات الوطنية التي تشارك تلك المؤسسات.

تشير نتائج الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم على مجال المعوقات الاجتماعية قد أنت بمتوسط (2.78) وانحراف معياري (0.80)، وهذا يدل على درجة منخفضة، وهذا مؤشر يدل على انعدام المعوقات في هذا المجال. كما ويتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: معارضة الأسرة المشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية، وتعرض النساء لتعنيف (لفظي أو جسدي) من أسرته عند حضورها لأنشطة المؤسسات النسوية .

وترى الباحثة أن هذه النتيجة مغايرة لنتائج بحوث ودراسات مثل أقطم (2014) ودراسة عويضة وعمر (2013)، أثبت فيها أن الثقافة المحلية والاجتماعية هي المعيق الأول أمام تطوير

المشاركة النسوية في الأنشطة النسوية إلا أن هذه الدراسة أثبتت أن النساء تعدت مرحلة القيود الأسرية والنظام الأبوي، وتجاوزت هذا المعيق، ويمكن تفسير هذه النتيجة بنظرية الدور التي ترى أن أدوار المجتمع يمكن أن تتغير وتتبدل باختلاف الزمان والمكان والاحتياجات، حيث أصبح الرجل يرى المرأة شريك في البحث عن لقمة العيش، ويمكن أن يكون لها دور في تحسين الأوضاع المادية بالتزامن مع سوء الأوضاع الاقتصادية، ويمكن للقاعدة أن تجد المؤسسات النسوية هدفاً استراتيجياً في توفير لقمة العيش، فذكرت النساء المستهدفات في عينة البحث أن للمرأة الحرية في معظم تنقلاتها سواء كانت زيارات اجتماعية أو رحل ترفيهية أو لعروض تسويقية وعزوفها عن المؤسسات النسوية هو بمحض إرادتها ولا يمنعها الرجل إلا في حالات محدودة.

إلا أن ممثلات المؤسسات النسوية ترى أن القيود الأبوية، والتعاليم الدينية المغلوطة، وتدني المستوى الثقافي للمرأة هو معيق رئيسي لا زال قائماً أمام تطور القاعدة الجماهيرية، وأن المرأة ليس لديها الوعي الكافي لأهمية المشاركة النسوية، وهذا ما أكدته دراسة (سند، 2009) أن تدني وعي المرأة يعيق مشاركتها النسوية وهذا الاختلاف بحد ذاته يحدث فجوة ثقافية المعالم تحد من الوصول إلى شراكة حقيقية بين القيادة النسوية وقاعدتها.

وترى الباحثة أن تدني المستوى الثقافي للمرأة إن وُجد كما ذكرت إحدى الممثلات فهو مؤشر سلبي لدور المؤسسات النسوية التوعوي ولا يصب في صالح ومصادقية هذا الدور، وتعتقد الباحثة أن ارتفاع نسبة تعليم المرأة الفلسطينية، وتطور انخراطها في سوق العمل، وسعي المرأة نحو اندماجها بالموضه العالمية من خلال لباسها وهو مؤشر نحو التحرر من القيود الثقافية المجتمعية.

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة، وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: تحديد الاهتمامات المختلفة من المشاركة في المؤسسات النسوية، ومراعاة المؤسسات النسوية الثقافة المحلية للمجتمع ويظهر من خلال البحث أن أعضاء القاعدة الممثلة بالعينة لم تتأثر سلباً أم إيجاباً على نتائج البحث.

تشير نتائج الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدتها في محافظة نابلس على مجال المعوقات القانونية، قد أتت بمتوسط (3.57) وانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على درجة مرتفعة.

كما يتضح من خلال نتائج الدراسة أن الفقرات التي قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة تبين المعوقات القانونية، وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: عدم تبني المؤسسة قضايا النساء المعنفات ومتابعتها، وعدم المشاركة في حملات الضغط والمناصرة للحصول على قوانين تنصف المرأة، وعدم التأثير في شخصية المشاركة والدفاع عن حقها.

ترى الباحثة أن النتيجة غير متوقعة كون المجال القانوني احتل المرتبة الأولى في المعوقات أمام تطوير وتوسيع القاعدة الجماهيرية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المرأة وصلت إلى مرحلة وقناعة أن المشاركة في حملات الضغط والمناصرة وقدرتها للدفاع عن حقها يجب أن يعززها التعديلات القانونية الرسمية الغائبة المؤجلة والمتراخية ، وهذا يدل أن المرأة لديها الوعي لحقوقها ووصلت لمرحلة الإشباع التوعوي، وخصوصا أن المؤسسات النسوية تبنت منذ اتفاقية أوسلو الأجندات الاجتماعية والقانونية وركزت عليها، فالقاعدة بحاجة لتفعيل هذا الدور في العمل على القضايا القانونية بأجندات محلية ، وهذا يشكل منعطف جديد للمؤسسات للتركيز عليه سواء من الناحية الأكاديمية أم الأبحاث العلمية بشكل أكثر تخصصية وتفعيل دور المؤسسات النسوية العملية والمتابعة القانونية لقضايا النساء اللواتي يتعرضن لظلم المجتمع والقوانين بشكل فاعل خصوصا في قضايا الميراث، والحضانة، والقتل على خلفيات الشرف، ويمكن أن نفهم من حالات الطلاق المتزايدة في الوقت الحالي أن النساء يرفض أن يكن الخاسر الأكبر في مقابل ربح العادات والتقاليد والقيود الأبوية،.

وترى الباحثة ان مطالبة النساء لقوانين تنصفها وحاجتها لدور المؤسسات النسوية في هذا الجانب يؤكد على وعي النساء لحقوقها، وهذا يفسر تراجع المعوقات الاجتماعية لصالح حاجتها القانونية، ويمكن أن تعزو الباحثة تلك النتيجة لزاوية أخرى وتحليل آخر، يمكن أن يكون مغاير لما سبق فهل تشعر القاعدة في المطالب النسوية أنها أحيانا تغرد خارج السرب في مطالبها، بحيث

يمكن أن تكون بعض التعديلات لا تتفق مع احتياجات ومطالب النساء؟ هل هي فقط تعكس برامج ممولة أو أجندة قانونية ممولة؟ هل المطالب القانونية والتعديلات المقترحة لبعض القوانين تم تبنيها من قبل القاعدة ولا مست همومها؟ كل هذه الاستفسارات الاستكبارية يمكن أن تكون خلقت حاجزا وعائقا أمام المشاركة النسوية في حملات الضغط والمناصرة وغيرها من الأنشطة وعلمها بحقوقها لا يعني أنها قادرة على نيل حقوقها دون الغطاء القانوني.

كما ويتضح بأن الفقرات التي قد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: وجود رقابة قانونية على عمل المؤسسات النسوية، وتراجع أعمال العنف ضد المرأة، وهذا يدل على أنه لا يوجد علاقة سلبية أو إيجابية لتلك المواضع تؤكد أو تنفي تطوير القاعدة الجماهيرية من وجهة نظر أعضاء القاعدة في العينة الممثلة.

يتضح من نتائج الدراسة بأن المعوقات الاجتماعية كانت أقل المعوقات التي تواجه تطوير القاعدة النسوية في نشاطات المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، حيث حظي المجال على الترتيب الأخير، في حين حصلت المعوقات الشخصية على الترتيب قبل الأخير من حيث تأثيرها على المشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وكانت المعوقات الاقتصادية والقانونية قد حصلت على أعلى درجات الموافقة من حيث تأثيرها على مشاركة النسوية في المؤسسات النسوية، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أقطم (2014) ودراسة عويضة وعمر (2013) في حين تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (حجازي ومحمد، 2011) دراسة (سند، 2009) ودراسة العسيلي وريابعة (2009) ودراسة أبو فاشة (2004) ودراسة خان ورحمان (2016)، يمكن أن نجل سبب اختلاف نتائج الباحثة مع دراسات أخرى لمعايير تتعلق بالواقع الديناميكي لدور المرأة في المجتمع، حيث تبين نظرية الدور أن الأدوار تتغير وتتبدل باختلاف الزمان والمكان، ويرى الرجل أن مشاركته في المؤسسات النسوية له دور في محاولة تحسين الوضع المعيشي، وتغير أولويات النساء، بالإضافة لواقع النظام السياسي والاقتصادي، والخطاب النسوي المتجانس الموجه للنساء، ومنهجية المؤسسات في التعامل مع الحشد القاعدي، والى ضعف إيمان القاعدة بالعمل

المؤسسات النسوية، وحاجة القاعدة لمتابعة قانونية لقضاياها، كل ما سبق يوضح توجهات القاعدة نحو أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية في محافظة نابلس؟

حيث اعتمدت الباحثة على المقابلة كأداة لجمع البيانات من الممثلات في المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، حيث تكونت المقابلة من (6) أسئلة مركبة، وقد قامت الباحثة بإجراء المقابلة وجها لوجها مع الممثلات بحيث تم تسجيل المقابلات و تفرغها كتابة كما هي وتم تصنيفها إلى كلمات مفتاحية بغية الوصول إلى أنماط متكررة على كل سؤال.

تشير نتائج الدراسة إلى أن غياب آليات رصد المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية وغياب دعم وسائل الإعلام المحلية والانشغال بمواقع التواصل الاجتماعي ، لعب دور أساسي ورئيس في تشكيل المعيق الأول حسب آراء ممثلات المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية.

ترى الباحثة أن غياب قاعدة بيانات دقيقة في أعداد القاعدة الجماهيرية للمؤسسات النسوية حيث كانت تزود الباحثة في كل مرة بأعداد تقريبية، لا تستند إلى قاعدة بيانات موضوعية دقيقة، وغياب آليات لرصد المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في توسيع قاعدتها الجماهيرية، وغياب قاعدة بيانات لعدد المتابعات لصفحات مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للمؤسسات، هو نتيجة ضعف السياسات الداخلية للمؤسسات النسوية، وعشوائية العمل التي لعبت دوراً أساسياً في أضعاف النهج القاعدي الأفقي والعمودي، كما أكدت القاعدة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة حجازي ومحمد(2011)، حيث أشارت إلى عدم وجود قاعدة بيانات عن التطوع والمتطوعات ، وعدم وضوح أولويات العمل في المؤسسات النسوية يعوق المشاركة النسوية، وبالإشارة إلى المعيق المتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي.

فتعزرو الباحثة هذه النتيجة إلى رواجها القاعدي، كون تلك المواقع احتلت أولوية مهمة بالنسبة للنساء في قضاء وقت الفراغ وكونها بديل لتجمعات النسوية الافتراضية، في حين يمكن تفعيلها كونها ذراع قوي يمكن توظيفه وجعله إحدى الأدوات الفاعلة لاستقطاب النساء، خصوصا في ظل توجه النساء نحو استخدام تلك المواقع بشكل لافت أشغلتها في كثير من الأحيان عن المشاركة، وبالإشارة لعدم تعاون وسائل الإعلام المحلية للأنشطة النسوية.

تعزو الباحثة تلك النتيجة لغياب مظلة نسوية إعلامية ممنهجة قادرة على رفع صوت المرأة، وانجازاتها، وفرضها على طاولة الإعلام المحلية، في حين أن وسائل الإعلام المحلية توجه بوصلتها نحو الأحداث السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية المتسارعة وبالتالي غيابها عن ساحة الانجازات النسوية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو فاشة(2004) أن غياب تعاون وسائل الإعلام المحلية أضعف توسع ومشاركة القاعدة بالأنشطة النسوية وتقليصها، وهذا ما أكدته دراسة عواد(2008) بأن ضعف الدور الإعلامي حول الأنشطة النسوية والفعاليات والبرامج التطوعية في المجتمع من أهم العوامل التي تحد مشاركة القاعدة .

بينما أظهرت نتائج الدراسة أن غياب الميزانيات والتمويل، وعدم تعاون الجهات الرسمية، وتدني مستوى الوعي الثقافي النساء قد احتل المرتبة الثانية من حيث التأثير على تطوير القاعدة النسوية من وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية ، حيث اتفقت نظرة القاعدة الجماهيرية وممثلات المؤسسات النسوية في كون الجانب الاقتصادي هو معيق واضح أمام توسع القاعدة الجماهيرية، بينما اختلفت بالجانب الثقافي والاجتماعي حيث أثبتت الدراسة أن القاعدة لم تعتبر المجال الاجتماعي معيق في مشاركتها وحضورها، بينما أكدت ممثلات المؤسسات النسوية أن الخلفية الثقافية والاجتماعية للقاعدة هي معيق امام تطورها وتوسعها .

وتعزوا الباحثة هذه النتيجة للخطاب النسوي الموحد الذي يعتبر أن المجتمع النسوي هو متجانس ويتم التعامل معه كوحدة واحدة دون مراعاة الفروقات الطبقيّة الثقافية، وكذلك للمرجعيات العالمية التي تبنتها المؤسسات النسوية والتي أحدثت فجوة بين الثقافة المحلية للقاعدة والمرجعيات العالمية التي تبنتها السياسات الداخلية للمؤسسات النسوية، بينما اعتبرت ممثلات المؤسسات أن العلاقة الغير مرضية بين الجهات الرسمية والمؤسسات النسوية والتي قد تصل لحد التنافسية أثر

على تطوير القاعدة الجماهيرية رغم أن دورها الطبيعي يجب أن يكون مكمل لدورها، وترى الباحثة أنه يمكن تفسير هذه النتيجة بنظرية الأعمدة المتوازية التي فسرت أن الخلل والإشكالية في هذه الشراكة لتقديم الخدمات والتعارض بين الجهات الرسمية والأهلية يؤدي إلى إعاقة في المشاركة النسوية وبالتالي حرمان فئة كبيرة من الخدمات تنعكس سلباً على المشاركة والحضور النسوي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كامبيل (2016) التي توصلت أن السياسات التي تتبعها الدولة تلعب دوراً معوقاً لعمل ونشاطات المؤسسات النسوية وتتدخل في طبيعة العلاقة بين المؤسسات النسوية والمانحين والداعمين لها.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن قدرة القوائم على المؤسسات النسوية يمثل المعيق قبل الأخير أمام تطوير القاعدة الجماهيرية من وجهة نظر الممثلات، وتعزو الباحثة هذه النتيجة كون الممثلات يعتبرن العمليات قاعدتها الداخلية المقربة ويفترض الترويج لها، وتعتبر القوائم قدرات على فهم احتياجات قاعدتها الخارجية وتطويرها ويجب التحيز لها من قبل الممثلات، بينما اعتبرت القاعدة أن المؤسسات النسوية غير قادرة على توضيح رؤيتها وأهدافها لقاعدتها، واعتبرت أن برامجها تقليدية وغير مبتكرة وكذلك أقرت عشوائيتها، وترى الباحثة أن هناك عدم وعي كافي لعمق الإشكالية في العلاقة من قبل ممثلات المؤسسات النسوية بقاعدته، وهذا ما أكدته النتائج في دراسة جابين وباسمين (2016) حيث بينت إلى إن هناك ضعف في العلاقة بين المؤسسات والمرأة بشكل عام وهي أعلى عند الرجال إذ أشارت أن أهم المعوقات تمثلت في المعوقات الإدارية وإدارة الموارد البشرية، وعمليات حفظ البيانات وتبويبها، وضعف الرقابة على أعمال المنظمات.

وتبين نتائج الدراسة إلى أن التنسيق المنقوص بين المؤسسات النسوية لتوسيع قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر الممثلات لا تعتبره معيق أساسي، وتعزو الباحثة تلك النتيجة كون القاعدة الجماهيرية في معظم المؤسسات النسوية يتم تبادلها، عن طريق استهداف مقرات نسوية تستطيع توفير نساء لإتمام الورشات والندوات المطلوبة في حالة عاجزها عن حشد النساء، ومن هنا تعتقد المؤسسات أنها استطاعت زيادة قاعدتها، أو عن طريق الشراكة والتنسيق مع مؤسسات الحكم المحلي مثل الروضات والمجالس القروية والبلدية والمدارس والوكالة لحشد النساء بطريقة عشوائية. وترى الباحثة أن هذا تحدي ومعيق واضح وكبير للمؤسسات، لأنها تسعى في هذه الحالة

إلى إيجاد أرقام نسوية، بغض النظر عن مدى فعاليتها وقدرتها على إحداث التغيير المنشود وكل ما سبق يدل على عشوائية العمل ويؤكد ويثبت غياب منهجية تطوير العمل القاعدي.

وترى الباحثة أن المؤسسات النسوية يقع على عاتقها المبادرة لمد الجسور وإيجاد نظرة وقاعدة مشتركة مبنية على أساس العمل المشترك، وتلبية الاحتياجات الحقيقة للمرأة، للوصول الى دور حقيقي وفاعل في كافة الحقول والمجالات، لتتجاوز المعوقات السابقة.

#### - مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة عن المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدة المؤسسات النسوية في محافظة نابلس تعزى لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسات النسوية. ولفحص الفرضية، استخدمت الباحثة اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، حيث يتضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظر قاعدة المؤسسات النسوية في محافظة نابلس تعزى لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسة النسوية في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية. إلا أنها كانت دالة إحصائية في مجال المعوقات الاقتصادية، حيث كانت الفروق بين الموظفين والمستهدفين، ولصالح المستهدفين.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن طبيعة الاستفادة الاقتصادية من المؤسسات النسوية هي بالدرجة الأولى للموظفات والقائمات عليها، كونها تمثل نوع من العمل والوظيفة التي يقمن بها، في حين تمثل بالنسبة للقاعدة النسوية عمل تطوعي أو تدريبي لا يوجد استفادة اقتصادية مباشرة منه.

## - مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

يتضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في المعينات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم في مجالات المعينات الشخصية، والمعينات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، والمعينات السياسية، والمعينات الاجتماعية، والمعينات القانونية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية وتعزو الباحثة تلك النتيجة لعدم عمق استفادة المستهدفات من الخدمات المقدمة.

### التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة قامت الباحثة بطرح مجموعة من التوصيات والتي من أهمها:

1. العمل على وضع رؤية مشتركة للمؤسسات النسوية تحقق التوافق في وجهات النظر بين المؤسسات النسوية وقاعدتها بشتى المجالات للوصول لقاعدة عمل مشتركة ممنهجة.
2. العمل على تحويل الرؤية والاستراتيجيات لعمل المؤسسات النسوية إلى برامج واليات عمل مدروسة تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات للمرأة الفلسطينية مع مراعاة الاختلاف الطبقي الثقافي والتوزيع الجغرافي.
3. ضرورة العمل على تنظيم الجوانب القانونية والتشريعية لعمل المؤسسات النسوية بحيث تجعلها اقل اعتمادا على البرامج الأجنبية، وتحويلها إلى عمل اجتماعي فلسطيني من خلال توضيح جوانب الاستفادة التي يمكن أن تقع من خلال التعاون بين القطاع العام في الدولة والقطاع الخاص في المجتمع والمرأة الفلسطينية.
4. ضرورة تفعيل الصفحات الالكترونية التابعة للمؤسسات النسوية واعتبار متابعيها ضمن القاعدة الجماهيرية عن طريق تسجيل الدخول في تلك الصفحات مما يتيح عملية توثيق وقياس مدى المشاركة التفاعلية لتلك المواقع.

5. ضرورة تفعيل آليات واضحة ومحددة وموضوعية لرصد العقوبات والمعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية لتطوير قاعدتها الجماهيرية وتفعيل آليات لرصد بيانات واضحة ودقيقة يمكن من خلالها تحديد الأعداد الحقيقية للقاعدة الجماهيرية لكل مؤسسة.

6. ضرورة البحث في المعوقات الاجتماعية التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية بشكل أوسع في الحدود الجغرافية حيث يشمل الضفة وقطاع غزة وأكثر عمقا في المضمون والشكل.

7. إيجاد مظلة نسوية تكون مرجعية للعمل النسوي ضمن برامج واستراتيجيات واضحة مبنية على التنسيق والتعاون لإيجاد قاعدة جماهيرية قادرة على التغيير الايجابي لصالح قضايا المرأة.

8. إشراك القاعدة في التخطيط وصناعة القرار وهذا يبعدنا عن الفجوة وعن مفهوم الاستخدام خصوصا في فئات الشباب أي استخدامهم وقت الحاجة وأن لا يكون رفع لتوقعات القاعدة حتى لا يخيب أملها.

### تصور الباحثة:

بعد دراسة شاملة حول موضوع المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية في محافظة نابلس بنت الباحثة تصورها على ما يلي:

اولا: هناك افتقاد واضح لقاعدة فكرية مشتركة بين المؤسسات وقاعدتها حيث تعتمد معظم المؤسسات النسوية سياسة داخلية خاصة وممنهجة مبنية على مصالح شخصية فردية حزبية او فئوية بعيدة كل البعد عن اهدافها المعلنة، وهذا التوجه او التصور اكدته القاعدة وظهرته نتائج الدراسة حيث ترى القاعدة ان المؤسسات النسوية تسعى للحصول على دخل خاص بها وانها جزء من المؤسسات الربحية، هذا التصور والتوجه كرس واكد العلاقة النفعية المادية كشرط مبدئي للمشاركة النسوية في تلك المؤسسات، وهذه النظرة ادخلت العمل النسوي في دائرة مفرغة من قيمة المضمون، والالتزام بمظاهر شكلية يراعى فيها اجندات خارجية وشروط مانحين ،لاستمرار ديمومة عملها العشوائي.

**ثانيا : منهجية العمل التقليدي** حيث مازالت ترى القوائم على المؤسسات النسوية ان القيود الاسرية والابوية هو معيق امام المشاركات النسوية والتوسع القاعدي، وهذا ما نفته الاخيرة بدورها من خلال نتائج الدراسة، وهذه النظرة التقليدية تعني تقديم المرأة وتصويرها الدائم بالضحية مما يعني استمرار برامج وورشات تقليدية ومكررة تأخذ بعين الاعتبار ما يفرض من اجندات خارجية ممولة، واستمرار تسويق العوائق الاجتماعية، دون الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الواقعة على العمل النسوية،بالاضافة الى عدم قدرة المؤسسات النسوية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع قاعدتها الجماهيرية حيث اعتبرت تلك الوسائل اشغلت النساء عن الحضور والمشاركة النسوية،فلذلك مسألة تطوير منهجية العمل ضرورية لتفاعل اكبر وحضور يحقق تطور وتطوير في ملف القضايا النسوية.

**ثالثا: تركيز المؤسسات النسوية على التوسع الافقي القاعدي العشوائي** كما اشارت القاعدة في نتائج الدراسة وافتقاد البناء العمودي لنهج القاعدي، وهذا يعني افتقارنا لجيش نسوي قادر حمل الهموم النسوية على عاتقه، وتجاوز الصعاب، وتبني القضايا المحلية.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

أبو عمرو، زياد. (2001). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

إسماعيل، دنيا. (2005). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون. الحوار المتمدن - العدد: 960 - 9 / 2004 - 18 / 13:38

إصلاح جاد. (2000). "الأطر والمنظمات النسوية غير الحكومية". الحركة النسوية الفلسطينية، مواطن، رام الله، فلسطين.

برغوثي، رجاء. (2007). قضايا وهموم الشباب الفلسطيني العلاقة بين المحلي والعالمي في العمل المؤسساتي الشبابي. مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون الأول 2007.

برغوثي، مصطفى. (2006). منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة. اتحاد لجان الإغاثة الطبية، القدس، فلسطين.

البيطار، هانيا. (2005). المطالبة بتشكيل فريق وطني لاعداد برامج عمل لتفعيل العمل التطوعي، صحيفة فلسطين، ص21.

جقمان، جورج. (2004). المجتمع المدني والسلطة. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة بير زيت، 13-15، أيار، جامعة بيرزيت، فلسطين.

حافظ، أحمد. (2003). إدارة المؤسسات التربوية. ط 1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر.

الحوارني، عبدالله. (2009) واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين.

حوسو، عصمت. (2009). الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خريشة، أمل. كمال. (2000). الحركة النسوية الفلسطينية. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

خميس، موسى. (2001). دوافع مشاركة النساء في نشاطات المؤسسات النسوية في الأردن. دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

رحمة، أنطوان. (2000). كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها. المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد المؤسسات التعليمية العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 29-55.

زهيرة، كمال. (1997). المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. النشر، القدس: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

سعد، إسماعيل علي. (2004). مقدمة في علم الاجتماع السياسي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

سعيد، عزت نادر، نصيف، نوران. (1998). المرأة الفلسطينية والتنمية. سلسلة التخطيط من أجل التنمية، فلسطين.

شفيق الغبرا. (1988). "الانتفاضة الفلسطينية". أسبابها، آلية استمرارها، وأهدافها. المستقبل، ص 67/7، العربي، السنة 11، ع 113.

الشهراني، معلوي (2006). العمل التطوعي وعلاقته بامن المجتمع دراسة مطبة على العاملين في المجال التطوعي في المؤسسات الخيرية بمدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

الشويخ، جهاد. (2002). دور القطاع الأهلي في التعليم النظامي وغير النظامي. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفان فلسطين.

الصايغ. (2006). المرأة القيادية و المجتمع العربي. مجلة رسالة الخليج. 2(51)، ص 125 -

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ( اليونيفم). ( 2005). التنمية والنوع الاجتماعي. ط5. الأردن.

عبد الرحمن إبراهيم، ومحمود الأشقر. (2009). الانتخابات في فلسطين. جامعة القدس دار ورد الأردنية للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

عبد الهادي، عزت ( 2004 ). "رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية". بيسان للبحوث والإنماء، رام الله - فلسطين.

عطوي، جودت عزت. (2004). الإدارة المدرسية الحديثة: مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية. ط1، دار الثقافة: عمان، الأردن.

عويضة، ساما. عمر، سهر. (2013). النظرة المجتمعية للحركة النسوية الفلسطينية ودور المنظمات النسوية. مركز الدراسات النسوية، القدس، فلسطين.

الفتاح، عمر. (2004). مهارات القيادة لدى المرأة. مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

كشك، محمد. (2010). العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، مصر.

كوستانتيني ج، عثمان ج، وآخرون. (2011) الدراسة المسحية التحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الاتحاد الأوروبي.

المكي، عبد الناصر. (2005). " دور المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي" عبد الناصر طالب مكي "دور مؤسسات الحكم المحلي". اللجنة العليا للانتخابات تموز 2003.

نخله، خليل. (1990). مؤسساتنا الأهلية في فلسطين: نحو تنمية مجتمعية. الملتقى الفكري العربي-القدس ومركز إحياء التراث -الطيبة، القدس، فلسطين.

هاشم، جلال هاشم. (2007). "المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية". مركز المنارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

## الرسائل:

أبو فاشة، وسيم. (2004). تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995-2000. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

أقظم، حسن فخري إبراهيم. (2014). معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

سند، زهراء (2009). معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، المنامة.

الشيخ علي، ناصر محمود رشيد . (2007). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عامر،سمية. (2007). دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

العنزي، موزي. (2006). اثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مشاركة المرأة السعودية في الاعمال التطوعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عواد، حمزة، وفاء محمد. (2008). دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

القضاة، محمد حامد؛ الطراونة، نجاه صالح. (2011). "واقع التمكين الإداري للمرأة الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير منشورة، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، الأردن.

المالكي، سمر (2010). مدى ادراك طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية.

#### المجلات:

حجازي نادية وإيمان محمد (2011). اتجاهات الفتاة الجامعية نحو العمل التطوعي في المجتمع السعودي ودور الخدمة الاجتماعية في التثمينه. دراسة ميدانية مطبقة على طالبات كليات جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة أم القرى. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ص ص 4109- 4192

الحري، حياة. (2006). إدارات التطوير ودورها في التنمية المهنية للعاملين في المؤسسات التربوية بالجامعات السعودية. مجلة دراسات في التعليم، عدد (13)، ص 315. المملكة العربية السعودية.

درويش، امانى. (2008). العوامل التي تحول دون مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي: تصور مقترح من منظور خدمة الجماعة لاستنارة الشباب للمشاركة في العمل التطوعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ص 583- 615.

الرشيد، ودولة. (2001). اتجاهات المرأة نحو الوظيفة ومعوقات تقدمها. المجلد 28، العدد 2، ص 35. مجلة العلوم الإدارية.

عبد الهادي، عزت. (1999). موضوعات أساسية في مضمون وشكل العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع الأهلي. مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

المصري، رفيق. (2007). تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية. مجلة جامعة الأقصى، مجلد (11)، عدد (1)، يناير 2007.

العسيلي، رجاء؛ ربابعة، زهير نادية داوود.(2009). دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني. مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث المحكمة، فلسطين.

غلوم، علي يوسف. (2001). "المشاركة السياسية في الكويت". مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، عدد 4، ص 12

القصاص، ياسر. (2011) مهام تخطيطية لمواجهة معوقات مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ص3363-3443

قنديل سهير. (2005). تفعيل التطوع باستخدام المساعدة الذاتية وتنمية الانتماء للشباب الجامعي في مجتمع الجيرة. دراسة شبه تجريبية مطبقة على مؤسسات الايتام. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، صص 2866-2957.

#### الأبحاث:

إبراهيم، يوسف كامل. (2005). المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "دراسة جغرافية تنموية". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والمعوقات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 مايو.

القرز، هديل. (2006). "فيضان التمويل سدود التنسيق وفرص الغرق في دوامة الفساد - الحالة الفلسطينية نموذجاً". ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إلا اعمار، عمان، الأردن.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2004). نحو رؤية تنمية فلسطينية، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، 11-14 تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية.(2013). علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجتمع. ابحاث ودراسات، العدد2، 2013.

معالي، يسرى (2009). خلفيات وأبعاد واعتراضات الدول العربية على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة (اتفاقية سيداو). دورية دراسات المرأة. ج 4، جامعة بيرزيت: فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، أوراق المؤتمر السنوي (2006). البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها، دار ماس، ط1، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2009. رام الله - فلسطين.

#### القوانين:

القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية للمرحلة الانتقالية.

قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995.

#### المصادر: الالكترونية:

جاد، صلاح.(2014). الحركة النسوية الفلسطينية بعد اوسلو، حصاد مر في تمكين الذات وفي تحرير \_\_\_\_\_ الوطن، فلسطين.

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2782>

نزال، ريم.(2004). المرأة الفلسطينية: أي إصلاح وأي تغيير؟؟، حملات التمدن،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17869>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا.(2011). المؤسسة النسوية في المحافظات الفلسطينية،

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=8696>

عبد الهادي، عزت. (2006). الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين.

المركز الفلسطيني للإرشاد، .http://www.pcc-

jer.org/new/articles.php?id=136 الإلكتروني الرابط، 20/6/2006

جيان فرانثيسكو كوستانتيني إسطفان سلامة، ماهر عيسى(2015). دراسة مسحية تحليلية

لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين - تحديث 2015: مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي

(الضفة الغربية وقطاع غزة، الانونروا)،

https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/15101/drs-mshy-thlyly-lmnmzmt-lmjtm-lmdny-fy-flstyn-thdyth-2015\_ar

المقابلات:

ناصر مكرم. (2013). مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، مقابلة شخصية، ب

تاريخ 2013/2/27، فلسطين، رام الله، مقر المركز.

المراجع الأجنبية:

The United Nations Fourth World Conference on Women: Platform for Action, (China:1995):

http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/decision.htm)

PAL Vision, Evaluation Study for the Exchange and Reunion of alestinian Israeli Youth Aiming to Urge the Peace Process through Dialogue and Accord, Palestinian Vision، 2008

الإلكتروني الرابط http://www.masader.ps/p/ar/node/8346.

Ahmed, B. (2017). Factors Affecting Community Participation in Community Development Programmes in Gombe State, Nigeria (Doctoral dissertation).

Campbell, J. (2016). Local NGOs and their empowerment of women. Local NGOs and their empowerment of women.

De Void J., Tartar A., Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza1999 – 2008, MAS – NDC, Ramallah, 2009.

Hanafi S., Tabard L., The Emergence of a Palestinian Globalized Elite, Mutating, Ramallah, 2, 2005.

Jabeen, S., & Yasmin, N. (2016). An analysis of operative capacity of non-governmental organizations in Southern region of Punjab Province, Pakistan. *Community Development Journal*.

Khan, H. T., & Rahman, T. (2016). Women's participations in economic and NGO activities in Bangladesh: An empirical study on the Bangladesh Demographic and Health Survey (BDHS). *International Journal of Sociology and Social Policy*, 36(7/8), 491-515.

Lockman, Zachary & Beinlin Joel. Intifada: The Palestinian uprising against Israeli occupation. London & New York: L.B. Tauris, 1993, P.5.

[palestine.org/Documents/donor-coordination.doc](http://palestine.org/Documents/donor-coordination.doc)

The United Nations Fourth World Conference on Women: Platform for Action, (China:1995):

(<http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/decision.htm>).2007

## ملحق رقم ( 1 )

### المقابلة الأولى

يوم الثلاثاء 2016\12\31

الساعة 10:00 صباحا في مقر الجمعية لكائن في مخيم بلاطة

الاسم: هند محمد

الجمعية:مركز نسوي بلاطة

عمر:48 سنة

تعمل منذ 1991

### السؤال الاول

ما هي آليات رصد العقوبات التي تواجه المؤسسات النسوي في تطوير قاعدتها الجماهيرية ؟

هناك دائماً متابعة لأعداد النساء المشاركات ولكن لا توجد إليه محدد لرصد العقوبات

### السؤال الثاني

هل يوجد تنسيق بين المؤسسات النسوية لتوسيع القاعدة الجماهيرية؟

هناك تنسيق مع الدوائر المحلية في المخيم و الوكالة والمدارس والخدمات الجماهيرية و من خلال

هذه الدوائر يمكن دعوة النساء للمشاركة والحضور

### السؤال الثالث

هل هناك علاقة بين تطور القاعدة الجماهيرية وبين ما يلي:

1.الميزانيات والتمويل

تبين الأخت هند أن المركز يعاني من عجز مالي كبير وخصوصا في الثلاث سنوات الأخيرة بالتزامن مع تراجع حضور لنساء ومشاركتهن إلا أن المركز ما زال يعمل رغم الظروف الصعبة التي يمر بها

## 2. قدرات القائمات على المؤسسات النسوية

هناك دائماً للعمل الدائم تطوير لمهارات العاملات من خلال إخضاعهن لتدريبات تؤهلن لزيادة الحشد وكذلك استمرار العاملات في ظل هذه الظروف هو أقوى إرادة للاستمرار

## 3. تعاون الجهات الرسمية

لا يوجد أي تعاون بالعكس هناك تهميش واضح وقد تكون الأحداث الأخيرة التي حصلت في مخيم بلاطة زادت من عزلة المركز وتهميشه من الجهات الرسمية

## 4. مستوى الوعي الثقافي لدى قطاعات النساء

النساء تنتظر دائماً المساعدات العينية في الغالب حتى تكون قادرة على المشاركة والحضور كونها تتلمس احتياجاتها أما الندوات والورشات التثقيفية فهي للأسف محصورة على عدد معين من النساء ووجوه مكرره في الغالب والجدير بالذكر انه أحيانا نضطر في التدخل وطلب السماح من الزوج لقدم زوجته على المركز لان هناك أزواج كثر يمنعون نساءهم من المشاركة

## 5. دور وسائل الإعلام

لا يوجد متابعه محلية للأنشطة المقامة في المركز وهناك تهميش واضح للمركز كونه في المخيم نستخدم صفحات التواصل الاجتماعي لدعوة النساء ولكن في الغالب مواقع التواصل الاجتماعي هي من يشغل النساء عنا كون هذه الوسائل متاحة للجميع

## المقابلة الثانية مع وهيبة صالح

في مقر الجمعية 23\1\2017 الساعة 10:00

جمعية مركز نسوي عسكر

تعمل منذ 1999

### السؤال الاول

ما هي آليات رصد العقوبات التي تواجه المؤسسات النسوية

لا يوجد إليه محدد ولكن التواصل بين الناس المباشر وسماع آرائهم يساعدنا في تحديد بعض العقوبات وتجاوزها كلما أمكن وكانت هناك محاولة لإجراء استبانته ولكن فشلت المحاولة

### السؤال الثاني

هل يوجد تنسيق بين المؤسسات النسوية لتوسيع القاعدة الجماهيرية

هناك تعاون بين المؤسسات في مسالة تبادل الكوادر العاملة والقاعدة الجماهيرية حيث يتم تزويد نساء من جمعية نسوي عسكر الى مؤسسات أخرى وفي المقابل يتم إحضار أخصائيات شؤون مرآة من مؤسسات أخرى الى جمعية نسوي عسكر ولكن نحن غالبا نزود من قاعدتنا للمؤسسات الأخرى

### السؤال الثالث

علاقة تطور القاعدة الجماهيرية بين كل ما يلي

1.الميزانيات والتمويل:

أحيانا يمكن العمل بدون ميزانية رغم أن وجود التمويل يحسن من نوعية العمل والتوسع الأفقي والعمودي للقاعدة ولكن التطوع هو حجر الأساس للعمل في حالة عدم توفر الميزانية والتشبيك مع المؤسسات الأخرى وإيجاد أنشطة بدون تمويل.

## 2. قدرات والقائمت

القيادية والقدرة على تلمس احتياجات النساء والذي تتميز به مؤسستنا يدل على قدرتنا على تطوير وزيادة جماهيريتنا.

## 3. تعاون الجهات الرسمية.

يمكن لتعاون أن يزيد من قدرتنا على توفير برامج أكثر مما يؤدي الى زيادة قاعدتنا الجماهيرية لكن للأسف التعاون غير موجود

## 4. مستوى الوعي الثقافي لنساء.

الوعي موجود بنسبة ضئيلة مما يضطرنا لنزول الى بيوت النساء لتعريفها عن الخدمات التي تقدمها الجمعية ونسبة الوعي تشكل فقط 5 بالمائة لدى النساء لحاجتهن في الإقبال على الجمعية ويعتبر هذا من أهم العوائق الكبيرة لتطوير قاعدتنا.

## 5. وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وسائل الإعلام الرسمية والمحلية هي غير مساندة لأعمالنا وأنشطتنا رغم تنظيم عروض مسرحية مبدعة تناولت قضايا المرأة والعنف ضد المرأة ورغم دعوة الجهات الرسمية لها إلا أنها لم تلقى إقبال وحضور ودعم وهذا الأمر يبقينا في دائرة صغير محدودة القاعدة والحد الآخر لمواقع التواصل الاجتماعي الذي وجدت النساء فيه قضاء لفرغهن وصار بديلا لقدم معظمهن.

المقابلة الثالثة 26\1\2017 هدى حنني

يوم الخميس الساعة 10:00 صباحا

جمعية الإشراف النسوية في بيت فوريك

تعمل منذ 2004

### السؤال الاول

ما هي آليات رصد العقوبات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها ؟

لا يوجد أي إليه

### السؤال الثاني

هل يوجد تنسيق بين المؤسسات النسوية لتوسيع القاعدة الجماهيرية ؟

هناك تنسيق في حالة أن هناك جمعية طلبت منا توفير مجموعات نسائية لإقامة نشاط معين نقوم بجمع عدد من النساء لإتمام التدريب أو النشاط أو البرنامج

### السؤال الثالث

هل هناك علاقة بين تطوير القاعدة الجماهيرية وبين ما يلي

1. الميزانيات والتمويل

لا يوجد ميزانية للجمعية لأنها جمعية مستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي ومن النادر أن يتم دعمنا من أي جهة لان اغلب الجمعيات ميسسة وتابعة لأحزاب وهذا اثر على دعمنا وتراجع قاعدتنا الجماهيرية.

## 2. قدرات والقائمت

هناك تغير لاهتمام المتطوعات في الجمعية منذ 2013 والإداريات بسبب تراجع الحماس والإيمان في العمل للجمعية بالإضافة الى انشغالهم في وظائفهم وبالتالي الأولويات لدى القائمت تغيرت وهذا بصراحة أدى الى تراجع قاعدتنا

## 3. تعاون الجهات الرسمية

التعاون مفقود وهذا الأمر أدى الى تقليص جماهيرتنا.

## 4. مستوى الوعي الثقافي لدى النساء.

لا يوجد ثقافة لدى النساء ومعرفة حقيقة لمدى احتياجاتها التوعوية والفكرية التي تقدمها هذه المؤسسات وتأثر النساء في منع الأزواج والآباء عن ارتياد هذه المؤسسات بالإضافة الى محاولة التلويح السياسي للمؤسسة ساهم في تقنين القاعدة.

## 5. وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي.

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي العامل الاول في عزوف النساء عن ارتياد مؤسستنا وانشغالها وإدماها على هذه المواقع ودعوتها أنها تتلقى أي معلومة من هذه المواقع ومن ناحية أخرى لدينا قصور في استخدام هذه الوسائل لزيادة الحشد وزيادة الحضور

## المقابلة رقم 4..

يوم الخميس 2017\2\9

الساعة 11:30

نادية شحادة

رئيسة جمعية مدرسة الأمهات في مقر الجمعية

تعمل منذ 1999

### السؤال الأول

ج: لا يوجد رصد للمعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير القاعدة الجماهيرية

### السؤال الثاني

التنسيق ليس فقط مع المؤسسات النسوية يتم لتنسيق مع المؤسسات النسوية وغير النسوية ومثال على ذلك عندما توجهنا الى بيتا تم التشبيك مع كافة المؤسسات النسوية وغير النسوية ومن خلال اللقاءات تم رصد الاحتياج ولم نذهب الى بيتا في برامج موجودة فيها لأنه لا يوجد فائدة فتم طرح برامجنا الخاصة الغير موجودة هناك واستهدف فئات جديدة لتوسيع قاعدتنا

### السؤال الثالث

1.الميزانيات والتمويل وعلاقتها بتطوير القاعدة

المشاريع بحاجة لتمويل لأنها مكلفة تعليم وإرشاد وتمكين اقتصادي وبوجود التمويل يمكن أن يكون بعشرة مواقع يخدم برنامج التعليم وعندما ينتهي التمويل يكون العدد اقل

## 2. قدرات الموظفين

المهارة والتدريب والكفاءة الأعلى فكل ما كان هناك إقبال لنساء فهي تترك أولادها وبيتها فيجب أن نلبي الحاجة والرغبة وخصوصا في برنامج التعليم.

## 3. الجهات الرسمية وعلاقتها بتطوير قاعدتها الجماهيرية.

لا نسعى أن يكون هناك علاقة دائمة ولكن هناك محطات كوني أنا مؤسسة مجتمع محلي بحاجة لشراكة في بعض المحطات مثال على ذلك تمكين النساء العاملات في القطاع الخاص أنا بحاجة إلى تعاون مع وزارة العمل لتسهيل الدخول إلى تلك المنشئة وبذلك يتم توسيع قاعدتنا عن طريق هذه العلاقة المرضية.

## 4. علاقة مستوى الوعي والثقافة لدى قطاعات النساء في تطوير قاعدتها الجماهيرية.

من المؤكد أن هناك تفاوت من منطقه إلى أخرى ومن قطاع إلى قطاع ولكن بالمجمل هناك حضور وتفاعل مرضي من قطاعات النساء افضل من السابق لأن هناك وعي لدى النساء في تلقي الخدمات.

## 5. وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها في تطوير قاعدتها الجماهيرية.

هي مش كثير لاحضار فئات مستهدفه هي وسائل لاعلان عن البرامج وأهداف المؤسسة.

## المقابلة رقم 5

يوم الخميس 2017\2\9

الساعة 10:00 صباحا

مع السيدة سمر هواش رئيسة جمعية المرأة العاملة في مقر الجمعية

منذ 1999

### السؤال الاول

ما هي اليات رصد المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية؟  
لا يوجد اليه محدد وواضحة لرصد العقبات والمعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية

### السؤال لثاني

هل يوجد تنسيق بين المؤسست النسوية لتوسيع القاعدة الجماهيرية ؟

هناك اشكالية كبيرة واحدى المشاكل التي تعانيها المؤسسات النسوية هي الفجوة بين المؤسسات والقاعدة وهي اشكالية في كل فلسطين والتنسيق هو مجزوء وليس شمولي والمفروض ان المظلة التي تتمثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذي يتحدث عن الاف ولكن على ارض الواقع لا يوجد اليه تتحدث عن زيادة القاعدة الا في وقت الانتخابات يعمل على التسبب ولكن 3 الالاف الموجوده ماهو عملها ؟ هي عدديه وليست اعداد فاعله ولا يوجد اليات واستراتيجية لزيادة وتفعيل لهذه الاعداد ودعيني اقول لا يوجد اليات تنسيقية منتظمه هي على مستوى الحدث فقط ووقت حصوله.

## السؤال الثالث

### 1. علاقة الميزانيات والتمويل على تطور القاعدة

حتى اكون موضوعية غالية المؤسسات النسوية تعاني من عجوزات مالية لان مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على الدعم الخارجي ويتفاوت هذا الدعم في المؤسسات فنحن نتلقى دعم بنسبة 70 بالمئة من مؤسسات غير حكومية و 20 بالمئة مصدرها ما بين التطوع و الايرادات الذاتية للجمعية و 10 بالمئة رسوم رمزية من استئجار قاعات تابعة للجمعية وما يميز الجمعية انها تضع الموازنه السنويه استنادا لمشاريع الا انها تقوم بكثير من الانشطة ولا تحتاج الى موازنه مثل نشطة البعد الوطني وانشطة تطوعية والميزانية يمكن ان تطور القاعدة ولكنها لا تحدد وتحجم القاعدة والدليل ان هناك مؤسسات لها ميزانيات كبيره وليس لها قاعدة جماهيرية واستراتيجيتنا مبنية على الميزانية والموارد البشرية داخل وخارج المؤسسه واحتياجات النساء وليس بالضروره ان تعيق الميزانية توسيع القاعدة الجماهيرية

### 2. علاقة قدرات القائمان في المؤسسات النسوية في تطوير لقاعدة الجماهيرية

هذا سؤال مهم وهي علاقة طردية كلما زادت قدرات الطاقم زادت نوعية العمل مع القاعدة والقدرة على رصد و دمج احتياجات القاعدة واشراكها في الانشطة وتطورها ونحن نمتلك خطة لتطوير البنية المؤسساتية تشمل نفس المؤسسة في البعد الاداري ومن جه اخرى الكوادر زائد اننا نشرك موظفينا في التدريبات التي تعملها المؤسسات الاخرى

### 3. علاقة التعاون مع الجهات الرسمية في تطوير القاعدة الجماهيرية

نحن اصبحنا مرجعية للجهات الرسمية والغير حكومية مرجعية معلوماتية وفكرية ونشاطية والجهات لرسمية نتعاون معها في القضايا التي نتفق عليها ونضغط عليها في القضايا التي لا نتفق عليها وفي كلتا الحالتين ينعكس ايجابيا في تطوير القاعدة الجماهيرية لان دورنا هو مكمل لعمل الجهات الرسمية وفي حالة هناك تقصير من جهة المؤسسات الرسمية نتكاتف مع القاعدة لضغط على الحكومة مثال على ذلك قانون الحد الأدنى من الاجور كان هناك تعبئة واصطفاف واسع مع

القاعدة لضغط على الحكومة ونسعى الى تطبيق هذا القانون بعد ان اقر لان الحاجة تزيد من المشاركات

4. علاقة مستوى وعي وثقافة قطاعات النساء في تطوير قاعدتها الجماهيرية

المسألة نسبية ولكن بشكل عام هناك تفاعل متزايد ووعي يدفع المرأة في المشاركة ومن مؤشرات قدم النساء لتلقي الخدمات والتدريبات وسعي النساء لتنظم انفسها في هياكل مثل مجالس الظل

5. علاقة وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تطوير لقاعدة الجماهيرية

علاقة جدا مهمه والاعلام كلما كان واعيا على قضايا المرأة يصبح اداه مهمه لتغيير الايجابي والعكس صحيح فلو اخذنا صورة المرأة في الاعلام كلما كان تربوي مبني على رؤية واضحة اتجاه ادوار النساء ومفهوم النوع لاجتماعي كلما عكس صورة ايجابية وكلما كان نمطي عكس العادات السلبية وعززها فقتل النساء يتناوله الاعلام ويجلد الضحية والمؤسسات النسوية مع العلم ان هناك اعلام اخر يتفهم دور المؤسسات النسوية ويساعد في عملية التغيير الايجابي ووسائل التواصل الاجتماعي ايضا يمكن ان تسهم في نشر الاشاعات واستخدامه بشكل سلبي ومن جانب اخر اصبح المجتمع يتعلق بالعالم الافتراضي وهي مشكله عامه للمجتمع كله واثرت على المشاركة الجماهيرية واصبح هناك تراخي في مشاركات المواطن والمشاركات الشبابية كونه تواصل عن طريق الفيس بوك واعتبر هذا كافي

## المقابلة السادسة

عصمت الشخشير... رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

2017\2\12 \ يوم الاثنين الساعة 07:00 مساء عبر الهاتف

### السؤال الاول

ما هي اليات رصد المعوقات التي تواجه الاتحاد في تطوير قاعدته الجماهيرية؟

اليات الرصد هي عن طريق المقابلات الشخصية مع النساء والنساء تعاني من احباط عام وطني اجتماعي بحيث اصبح حضور النساء في ضوء هذا الوضع العام سيء وعند اقامة أي نشاط النساء بحاجة الى اجرة المواصلات واذا توفرت وجبة غداء يكون افضل خصوصا ان روح التطوع انتهت وتلاشت بالتزامن مع سوء الاوضاع الاقتصادية والمنزلية

### السؤال الثاني

هل يوجد تنسيق بين المؤسسات النسوية لتوسيع القاعدة الجماهيرية؟

التنسيق موجود بشكل عام وتواجد النساء في الغالب يكون في التعاونيات و يغلب على هذه التعاونيات هيمنة الرجل لادارة الاعمال او لاختذ الاجور المخصصة لزوجته او اخته والمرأة تكون مسئولة عن العمل في الداخل وخارج المنزل والرجل هو المدلل هنا وهذه الدكتاتورية من الرجل تجعل اكبر التجمعات لنساء في حالة دعوتهم لرحل لتتفيس عن همومها وضغوطاتها

### السؤال الثالث

علاقة كل من في تطور القاعدة الجماهيرية

#### 1. الميزانيات والتمويل

الاطار يقدم عدة مشاريع لنساء ممول من الدول المانحة ونتعامل مع التمويل غير المشروط وهذه المشاريع تخصص في تمكين وتقوية المرأة تحت الضغوط وعن صحة المرأة وتوعيتها للحمل والرضاعة وسرطان الثدي وكذلك من خلال التعاونيات التي تمكن النساء اقتصاديا ولكن لكل

مشروع نهاية وبداية وبعد نهاية المشروع اذا لم يتم تغطية النفقات لنساء العاملات في هذه المشاريع تكاليف حضورهن ومشاركتهن نرجع الى نقطة الصفر لانه عندما يتم اعادة استقطابهن لا يحضرن بدون دعم

## 2. قدرات القوائم في الاتحاد

الموظفات يحققن التزام مهني عالي في الاداء ويخضعن لتدريبات في قضايا الجندر وحقوق المرأة ولكن يبقى توفير العمل لنساء او القاعدة هو الاولوية لاستقطابهن ويبقى البحث عن لقمة العيش شيء استراتيجي

## 3. تعاون الجهات الرسمية لتطوير القاعدة الجماهيرية

لا يوجد علاقة الا من خلال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وهو احد اذرع منظمة التحرير الفلسطينية

وهناك عدة قطاعات بحاجة لدعم من الحكومة ولكن الحكومة هي نفسها شحادة والوضع يفقد هيئته

## 4. الوعي والثقافة لدى قطاعات النساء

لا يوجد هناك وعي كافي من المرأة بقيمة نفسها وحقوقها وان كانت تعلم بها فهي لا تمارسها فالمرأة لاتعرف سوى ان تسجد لزوجها لو ابيح لها ذلك والفكر الديني المغلوط في فتاويه التي ما انزل الله بها من سلطان جعل المرأة تجهل بحقوقها فالوضع ماساوي وصعب والقانون ظلم المرأة في بلدنا كونه قديم وكونه لم ينصف المرأة وبالتالي هذا الجهل والظلم ادى الى محدودية القاعدة

## 5. دور وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تطوير القاعدة الجماهيرية

الصورة النمطية للمرأة مزروعة في أذهان الناس من خلال الإعلام وهناك محاولات لرفع المستوى لكنها ليست بالمستوى المطلوب وهناك قضايا استراتيجية مثل المقاطعة للبضائع الإسرائيلية يجب التركيز عليها وعلى تراثنا في الملبس والمأكّل يجب على الإعلام التركيز عليها وكذلك ثقافة الفي سبوك عملت على زيادة ثقافة الناس وانشغالهم بالصور الشخصية وأصبح الفطور العام هو الاحساس المرتبط بكافة الأنشطة النسوية.

## ملحق رقم (2)

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات المرأة

استبانة

اختي العزيزة:

تقوم الباحثة بدراسة " المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرها" وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في دراسات المرأة بجامعة النجاح الوطنية كما تهدف لتعرف على توجهات القاعدة الجماهيرية لمعوقات المؤسسات النسوية فأرجو من حضرتكم ان التكرم بالاستجابة على فقرات الاستبيان علماً بان جميع المعلومات ستستخدم لغاية البحث العلمي فقط. يرجى وضع اشارة (x) إلى المربع الذي يتفق مع وضعك الشخصي وذلك امام كل فقرة من الفقرات الآتية:

معلومات شخصية:

نوع العلاقة بالمؤسسات النسوية: ☐ موظفة ☐ متطوعة ☐ مستهدفة ☐ لا يوجد

نوع الاستفادة: ☐ سياسية ☐ قانونية ☐ نفسية ☐ صحية ☐ تدريبية ☐ اقتصادية

يرجى وضع إشارة (x) الى المربع الذي يتفق مع رأيك وذلك امام كل فقرة من الفقرات الآتية:

| الرقم | الفقرة                                                           | موافق<br>بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض<br>بشدة |
|-------|------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|-------|---------------|
|       | المعوقات الشخصية                                                 |               |       |       |       |               |
| 1.    | ندرة إيماني بعمل المؤسسات النسوية يقلل مشاركتي.                  |               |       |       |       |               |
| 2.    | ندرة فراغي لا يدفعني للمشاركة.                                   |               |       |       |       |               |
| 3.    | وظيفتي تحد من مشاركتي.                                           |               |       |       |       |               |
| 4.    | اعلم من صديقاتي بالأنشطة المقامة في المؤسسة النسوية واكتفي بذلك. |               |       |       |       |               |
| 5.    | انشغالي بالأعمال المنزلية يمنعني من المشاركة.                    |               |       |       |       |               |
| 6.    | لا أؤمن بالمؤسسات النسوية.                                       |               |       |       |       |               |
| 7.    | اعتقد بان المؤسسات النسوية هي مؤسسات شكلية.                      |               |       |       |       |               |
| 8.    | قلة توافقي مع بعض الموظفين في المؤسسة النسوية.                   |               |       |       |       |               |

|  |  |  |  |  |                                                                                                                     |
|--|--|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | 9. أشعر بعدم الراحة من بعض الممارسات التي تقوم بها المؤسسة النسوية.                                                 |
|  |  |  |  |  | 10. تشري مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية معلوماتي أكثر من مشاركتي الندوات والمؤتمرات والورشات النسوية. |
|  |  |  |  |  | المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة:                                                                                 |
|  |  |  |  |  | 11. عدم تفهم القاعدة المستفيدة دور المؤسسات النسوية وأهدافها ورؤيتها وبرامجها.                                      |
|  |  |  |  |  | 12. يسهم ارتفاع عدد المؤسسات النسوية من حضور القاعدة المستفيدة.                                                     |
|  |  |  |  |  | 13. تتوزع المؤسسات النسوية جغرافيا بشكل يغطي كافة المناطق.                                                          |
|  |  |  |  |  | 14. تغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات المطلوبة للقاعدة النسوية بشكل مرضي.                                          |
|  |  |  |  |  | 15. تغطي المؤسسات النسوية جميع احتياجات القاعدة النسوية بشكل مرضي.                                                  |
|  |  |  |  |  | 16. غياب القيادات النسوية الشابة في المؤسسات النسوية تحد من مشاركة القاعدة                                          |
|  |  |  |  |  | 17. تخصص المؤسسات النسوية في مجال محدد في دعم القاعدة.                                                              |
|  |  |  |  |  | 18. يستمر عمل المؤسسات النسوية بالعشوائية من حيث المجالات التي يعمل بها في دعم القادة النسوية.                      |
|  |  |  |  |  | 19. المؤسسات النسوية تتواجد في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها.                               |
|  |  |  |  |  | 20. تسهم المؤسسة النسوية في توفير وسائل النقل المطلوبة لاماكن أنشطتها وفعاليتها                                     |
|  |  |  |  |  | 21. تستخدم المؤسسات النسوية وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول الى قدر أكبر ممكن من القاعدة.                         |
|  |  |  |  |  | 22. تسعى المؤسسات النسوية الى الترويج لنفسها من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة.                                    |

|  |  |  |  |  |                                                                                                             |
|--|--|--|--|--|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | 23. ندرة الابتكار في طرح برامج المؤسسات النسوية<br>يحد من مشاركة القاعدة النسوية.                           |
|  |  |  |  |  | <b>المعوقات الاقتصادية:</b>                                                                                 |
|  |  |  |  |  | 24. يعتقد البعض بأن المؤسسات النسوية هي شكل<br>من أشكال المؤسسات الربحية.                                   |
|  |  |  |  |  | 25. أرى بأن التمويل الذات للمؤسسات النسوية هو شبه<br>مستحيل.                                                |
|  |  |  |  |  | 26. مشاركة القاعدة في أنشطة المؤسسات النسوية هو<br>بغرض الحصول على منحة او قرض.                             |
|  |  |  |  |  | 27. تعتمد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على<br>التمويل الخارجي.                                         |
|  |  |  |  |  | 28. اعتماد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على<br>المؤسسات الأجنبية هو أمر غير مقبول.                     |
|  |  |  |  |  | 29. أرى بأن بعض القائمين على المؤسسات النسوية<br>يسعى الى تحقيق دخل خاص به من خلال عمل<br>المؤسسات النسوية. |
|  |  |  |  |  | 30. قلة مساهمة الحكومة في تقديم الدعم للمؤسسات<br>النسوية.                                                  |
|  |  |  |  |  | 31. أرى بأن هناك محاباة من حيث التمويل لبعض<br>المؤسسات النسوية دون غيرها.                                  |
|  |  |  |  |  | 32. ندرة متابعة المؤسسات النسوية نجاح المشروعات<br>الصغيرة التي تقدمها وتدعمها.                             |
|  |  |  |  |  | 33. تكرر المؤسسات النسوية المشاريع الناجحة في<br>مناطق مختلفة.                                              |
|  |  |  |  |  | 34. تستهدف المؤسسات النسوية نفس الأشخاص او<br>المواقع لتمويل مشاريعها دون توسيع قاعدتها لأفراد<br>آخرين.    |
|  |  |  |  |  | 35. تكرر المؤسسات النسوية البرامج الاقتصادية حيث<br>لا تشجع مشاركة القاعدة للمؤسسة.                         |
|  |  |  |  |  | 36. البرامج التدريبية الاقتصادية مشاركة فاعلة من<br>قبل القاعدة.                                            |

|  |  |  |  |  |                                                                                      |
|--|--|--|--|--|--------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | 37. قلة الجدوى الاقتصادية من البرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية.                   |
|  |  |  |  |  | <b>المعوقات السياسية:</b>                                                            |
|  |  |  |  |  | 38. تنتمي المؤسسات النسوية الى أطراف سياسية وفصائلية وتلتزم سياساتها فقط.            |
|  |  |  |  |  | 39. تسعى المؤسسات النسوية الى إيجاد سند سياسي داعم لها.                              |
|  |  |  |  |  | 40. ندرة مشارك المؤسسات النسوية في المناسبات الوطنية والسياسية.                      |
|  |  |  |  |  | 41. تقدم المؤسسات النسوية لقاعدة تتشابه معها من حيث الاتجاه السياسي                  |
|  |  |  |  |  | 42. تلتزم المؤسسات النسوية بالأهداف التي تفرضها الدول المانحة كمرجعية لعملها.        |
|  |  |  |  |  | <b>المعوقات الاجتماعية:</b>                                                          |
|  |  |  |  |  | 43. تعارض أسرتي المشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية.                                  |
|  |  |  |  |  | 44. تتعرض النساء لتعنيف (لفظي أو جسدي) من أسرتها عند حضورها لأنشطة المؤسسات النسوية. |
|  |  |  |  |  | 45. تراعي المؤسسات النسوية الثقافة المحلية للمجتمع.                                  |
|  |  |  |  |  | 46. تحد اهتماماتي المختلفة من مشاركتي في المؤسسات النسوية                            |
|  |  |  |  |  | <b>المعوقات القانونية</b>                                                            |
|  |  |  |  |  | 47. ندرة مشاركتي في حملات الضغط والمناصرة للحصول على قوانين تنصف المرأة.             |
|  |  |  |  |  | 48. قلة تتبنى المؤسسة قضايا النساء المعنفات ومتابعتها.                               |
|  |  |  |  |  | 49. أعمال العنف ضد المرأة تراجعت بسبب أنشطة المؤسسات النسوية.                        |
|  |  |  |  |  | 50. شخصيتي غير قادرة على الدفاع عن حقّي بسبب الانشطة النسوية.                        |
|  |  |  |  |  | 51. ندرة الرقابة القانونية على عمل المؤسسات النسوية.                                 |

ملحق رقم (3) أسماء المحكمين

| الرقم | الاسم                     | الجامعة                    |
|-------|---------------------------|----------------------------|
| 1     | الدكتور شاكر خليل         | جامعة النجاح الوطنية       |
| 2     | الدكتور عماد اشتية        | جامعة القدس المفتوحة/نابلس |
| 3     | الدكتور فخري دويكات       | جامعة القدس المفتوحة/نابلس |
| 4     | الدكتور فريد أبو ضهير     | جامعة النجاح الوطنية       |
| 5     | الدكتور ناصر الدين الشاعر | جامعة النجاح الوطنية       |

**An- Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**Obstacles Facing Palestinian Feminist Organizations in  
Developing their Collective Base from their Point of View  
in Nablus Governorate**

**Prepared by**  
**Maryam Hanini**

**Supervised by**  
**Dr. Omar Ayed**

***This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for  
the Degree of Master of Women's Studie's, Faculty of Graduate Studies,  
An-Najah National University, Nablus, Palestine***

**2017**

**Obstacles Facing Palestinian Feminist Organizations in Developing  
their Collective Base from their Point of View in Nablus Governorate**

**Prepared by  
Maryam Hanini  
Supervised by  
Dr. Omar Ayed**

**Abstract**

The study aimed to identify the obstacles facing women's institutions in developing their collective base from the point of view of representatives of women's institutions and their base in Nablus Governorate. The researcher followed the analytical descriptive approach to suit the study objectives. The questionnaire was adopted as one of the research tools. (400) questionnaires were retrieved and 378 questionnaires were retrieved from the questionnaire. The sample was divided into six categories: personal, institutional, economic, political, Of the beneficiaries and (338) of the beneficiaries and the use of the interview tool and targeting (6) representatives of women's institutions in the method of stratified sample, were the number of women's institutions (64) institutions in Nablus Governorate in Palestine. The study found that the most prominent obstacles facing women's institutions in Development of its grassroots base from the point of view of its base in Nablus Governorate, the social obstacles had the least effect facing the participation of women in the activities of women's organizations in Nablus Governorate, where the area ranked last, while personal obstacles ranked second to last in terms of impact on the participation in participate in the activities of women's institutions, and the economic and legal obstacles have obtained the highest degree of approval and the most obstacles in terms of impact on the participation of women in women's institutions. The results of the interviews showed that the most prominent obstacles from the point of

view of female representatives of women's organizations were the lack of mechanisms to monitor the obstacles encountered in developing their base, the lack of cooperation of the local media and the preoccupation of the feminist base with the social media sites. The results of the study indicate that there are no statistically significant differences in the level of significance ( $\alpha \leq 0.05$ ) between the average responses of the study sample members in the obstacles facing the women's institutions in developing their public base from the point of view of the women's institutions base in Nablus Governorate, due to the variable type of relationship in the women's institution in the total score ( $\alpha \leq 0.05$ ) between the average response of the study sample members in the obstacles facing the women's institutions in developing their public base from the point of view of the women's institutions base in Nablus governorate in the areas of personal obstacles and the self-obstacles related to the institution , Political obstacles, social obstacles, legal impediments, and total score, due to the variable type of benefit from the women's institution, while the results of the study showed that there were statistically significant differences at the level of significance ( $\alpha = 0.05$ ) women's organizations in the development of mass base and from point of women's institutions base in Nablus in the field of economic constraints of view, where the differences between the staff and targeted, and in favor of targets, and in the light of the results of the study, the researcher introduced a set of recommendations which are most important: work on the development of a shared vision for women's institutions achieve consensus in the views between women's institutions and its base in various fields and to provide a common intellectual base reflects the clear needs of Palestinian women and the need to activate the social media sites for women's organizations and regarded as pioneers

within the base , and the necessity of activating the mechanisms of a clear, specific and objective monitoring of obstacles and obstacles facing women's institutions and the need to provide data for the number of popular base.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.